جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراســـات العليا

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد بعنوان:

دور تدريب العاملين بالريف في إستدامة مشروعات التنمية الريفية

The Role of Rural Workers Training in Rural Development Projects Sustainability

دراسة ميدانية - ولاية شمال دارفور

خلال الفترة (2005م - 2014م)

إعداد: خالد محمد أحمد محمد النور

إشراف الدكتور: بابكر الفكي المنصور

1436ه - 2015م

المبحث الأول:

الإطار المنهجي

1) مقدمة

في العقد الأخير من القرن العشرين زاد الاهتمام بموضوع التدريب ورفع المهارات خاصة في ظل الإنهيار المتواصل للمؤسسات، والمشروعات، والشركات العالمية والمحلية، وكضرورة إقتضتها المرحلة الحالية التي تتميز بالجودة والكفاءة والمنافسة القوية في سوق الإنتاج والعمل، إلا أن تنمية وتطوير المهارات ليست مسألة بسيطة سواء في التحدث عنها أو الكتابة حولها ناهيك عن وضعها موضع التنفيذ.

يعمل التدريب وتطوير المهارات على زيادة فعالية التخطيط للتنمية وتنظيم وتوزيع الموارد بصورة تتميز بالكفاءة، والعمل على تجهيز وتنفيذ عمليات التنمية المستدامة، كما أنه يقوم بإعداد الفئات المشاركة بإعتبارهم شركاء في عملية التنمية. ويعد أسلوب التعلم التعاوني من أحدث الأساليب المستخدمة في مجال التدريب ورفع المهارات على المستوى الجماعي، وهناك العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال خاصةً في حقل التنمية الريفية.

إن الدول النامية في حاجة ماسة إلي تفعيل مفاهيم التنمية المستدامة من أجل ترقية وتطوير مجتمعاتها وبالأخص المجتمع الريفي. ومن هذا المنطلق فإن التخطيط للتنمية المستدامة وإستيعاب مفاهيمها وأدواتها يتطلب تفعيل دور المجتمع من خلال نشر مفاهيم ومبادئ التدريب وتنمية المهارات كأحد ركائز إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

تحاول هذه الدراسة التعرف على أثر تدريب العاملين بالريف وتنمية مهاراتهم في إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

2) مشكلة الدراسة

يعتبر تدريب الريفيين وتطوير مهاراتهم سياسة تساعد في تحقيق عمليات الإستدامة لمشروعات التنمية الريفية، فمن شأنها الإسهام في تحقيق الإستمرارية والديمومة في الوظائف التنموية وخاصة التي تقوم بها المنظمات المجتمعية، لذلك تعتبر أحد مداخل استدامة التنمية.

لما كانت ولاية شمال دارفور ضمن ولايات السودان التي تعاني الفقر وضعف البنية الأساسية ونقص مشاريع التنمية وبالأخص مشروعات التنمية الريفية والكوادر الريفية المؤهلة والمدربة التي تقود عملية النماء والتطور، هذه الأسباب مجتمعة وغيرها إستدعت بعض المنظمات المحلية والأجنبية التي تُعنى بالتنمية الريفية وتأهيل وتدريب الكوادر الريفية إلي مد يد العون والمساعدة لبعض المناطق الريفية من الولاية للنهوض بها إقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا في طريق التقدم والنماء. فجاءت مساهمة هذه المنظمات في شكل مادي متمثلة في دعم وتبني بعض مشاريع التنمية الريفية، وفكري في تقديم وإقامة دورات تدريبية مختلفة بهدف تنمية المهارات وبناء القدرات وكثير من الأنشطة المختلفة التي في مجملها تهدف إلي ترقية وتطوير المناطق الريفية. لذلك تمثلت مشكلة هذه الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل للتدريب الممارس دور في مواجهة المعوقات التي تواجه المجتمعات الريفية وتحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية والعمل على حلها؟
2. ما هي نوعية البرامج التدريبية المطلوبة لتطوير مهارات العاملين بالريف لقيادة عملية التنمية الريفية المستدامة؟
3. إلي أي مدى ساهمت البرامج التدريبية التي تم تقديمها للعاملين بالريف في توفير متطلبات الإستدامة لمشروعات التنمية الريفية الحالية بولاية شمال دارفور؟
4. ما هي المُعوقات التي تواجه المجتمعات الريفية وتحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية بصفة عامة؟

3) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور التدريب الذي يُمارس، في مواجهة المعوقات التي تحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية.
2. معرفة نوعية البرامج التدريبية المطلوبة، لتطوير مهارات العاملين بالمجتمع الريفي لقيادة عملية التنمية الريفية المستدامة.
3. معرفة مدى مساهمة البرامج التدريبية التي تم تقديمها للعاملين بالريف بولاية شمال دارفور في توفير متطلبات الإستدامة لمشروعات التنمية الريفية.
4. التعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه المجتمع الريفي والتي تحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

4) أهمية الدراسة

أولاً : الأهمية العلمية

تأتي الأهمية العلمية للدراسة من إنها سوف تملأ الفراغ في الدراسات السابقة في هذا المجال، وذلك من خلال معرفة ما إذا كان التدريب الذي يتم تقديمه للعاملين بمشروعات التنمية الريفية بواسطة شبكات التنمية المحلية والمنظمات الأجنبية، قد حقق أهدافه المتعلقة بإستدامة التنمية الريفية، ومدى قابلية مشروعات التنمية الريفية التي تم تنفيذها للديمومة والإستمرار في الوظائف التنموية في المستقبل. كما أنها تشكل إضافة علمية للمكتبة في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية العملية

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من أن عملية التنمية الريفية تحتاج إلي كوادر بشرية مؤهلة ومدربة تقودها بكفاءة واقتدار إلي تحقيق غايات وأهداف المجتمع المنشودة، وهذا لا يتم إلا عن طريق تدريب وتأهيل العنصر البشري حتى يكتسب المعرفة والمهارة اللازمة التي تأهله

للقيام بهذا الدور.ويمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة الممارسين الميدانيين والمخططين التنمويين في معالجة أخطاء وسلبيات البرامج التدريبية المقدمة حالياً للعاملين بالريف وتدعيم ما هو جيد منها.

5) فرضيات الدراسة

1. يُساعد تدريب العاملين بالريف الذي يُمارس، في مواجهة المعوقات التي تحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية.
2. يُؤثر التدريب الذي يتم تقديمه لتطوير مهارات العاملين بالمجتمع الريفي، إيجاباً في عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور.
3. تتناسب البرامج التدريبية التي تم تقديمها لتنمية مهارات العاملين بالريف، مع متطلبات عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور.
4. هنالك معوقات تواجه المجتمع الريفي وتحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

6) منهجية الدراسة

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي والإحصائي التحليلي.

7) مصادر وأدوات جمع البيانات

إعتمد الدارس في عملية جمع البيانات على المصادر الأولية وهي:1/ الإستبانة التي وجهت لعينة الدراسة. 2/ المقابلة للجهات المختصة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك أداة الملاحظة.إلي جانب المصادر الثانوية متمثلة في الكتب والمرجعيات المتعلقة بالدراسة.

8) حدود الدراسة

الحدود المكانية : السودان _ ولاية شمال دارفور

الحدود الزمانية : في الفترة من 2005 إلي 2014م

شهدت الفترة من 2005 – 2014م إنشاء مجموعة من المنظمات والشبكات المحلية والأجنبية التي تُعنى بالتنمية بصفة عامة والتنمية الريفية على وجه الخصوص، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، منظمة دارفور للتنمية وإعادة الإعمار، شبكة تنمية ريفي الفاشر ومنظمة أغنام من أجل الأطفال البريطانية. في هذه الفترة تم تنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة بواسطة هذه المنظمات والشبكات والتي في مجملها تهدف إلي تحقيق التنمية الريفية، وكانت لعملية الإستقرار النسبي الذي ساد الولاية عقب توقيع إتفاق سلام دارفور (أبوجا) بين حكومة السودان وبعض فصائل حركات المعارضة المسلحة دور كبير في إستمرار ومواصلة عمل هذه المنظمات. كذلك تعتبر هذه الفترة كافية لعمل دراسة لمعرفة أداء هذه الشبكات والمنظمات تجاه التنمية الريفية بولاية شمال دارفور.

9) نظرية الدراسة

هنالك مجموعة من النظريات التي فسرت التنمية والتخلف من أبعاد وزوايا مختلفة، وذلك حسب الإفتراضات والرُؤى التي قامت عليها كل نظرية. من هذه النظريات نجد، نظرية مراحل النمو، نظريات التغيير الهيكلي، نظرية التبعية، نظرية التنمية المتوازنة ونظرية التنمية غير المتوازنة. لكن هذه الدراسة إستندت إلى النظرية الآتية:

نظرية التنمية المستقلة بالإعتماد على الذات:

هي محاولة لرفض التكيف داخل النظام الرأسمالي العالمي، وهي لا تقوم على "القطيعة" مع النظام الرأسمالي العالمي، إذ أن الإنسحاب من التجارة الدولية والإنغلاق على الذات يؤثر على التنمية في الدول النامية ويقودها إلى التخلف، فالتنمية المستقلة تفترض نضالاً جماعياً بهدف إقامة نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، يقوم على علاقات دولية إقتصادية متكافئة.

التنمية المستقلة بالإعتماد على الذات ورفع إنتاجية القطاع الزراعي وتلبية الإحتياجات الأساسية، تقوم على ثلاثة ضرورات تشكل مفهوم التمحور حول الذات وهي:

- ضرورة فك الإرتباط، أي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق الخيارات الداخلية المستقلة عن المعايير التي يفرضها التوسع الرأسمالي العالمي (سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).
- ضرورة القيام بإصلاحات إجتماعية عميقة بإتجاه المساواة الإجتماعية وإنجاز تحالفات وطنية لمصلحة التنمية الحقيقية.
- ضرورة إدخال التكنولوجيا والعمل على تطويرها محلياً، والتدريب على كيفية إستخدامها في شتى مجالات الحياة.

هنالك أولويات أساسية تنطلق منها عملية التنمية المستقلة بالإعتماد على الذات منها:

- إعتماد صيغ مشتركة وفهم موحد لدى جميع الدول لما تعنيه التنمية المستقلة.
- وضع تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة والحاجات الأساسية في سلم الأولويات.
- تطوير التنمية الريفية والصناعات الأساسية المرافقة لها.
- توجيه التجارة الخارجية بإتجاه تكثيف الصادرات بين الأقطار المجاورة.
- الإهتمام بالصناعات المعدنية الأساسية والبتروكيميائية القادرة على إنتاج وسائل الإنتاج اللازمة للصناعة والزراعة ووسائل الإستهلاك.

10) هيكل الدراسة

تناول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة. فيما تناول الفصل الثاني الإطار النظري والمفاهيم الأساسية. وتحدث الفصل الثالث عن التنمية المستدامة والتنمية الريفية،أما الفصل الرابع فتطرق إلى الإطار التطبيقي للدراسة. فيما ناقش الفصل الخامس تحليل البيانات وإختبار الفرضيات بجانب أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات.

المبحث الثاني:

الدراسات السابقة

أولاً : الدراسات المحلية:

1) رسالة ماجستير في التنمية الريفية أُعدت بواسطة عبد الحميد محمد أحمد المليح، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م

أولاً: عنوان الرسالة

دور المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة

ثانياً : أهداف الرسالة

1- التعرف على مشاركة المجتمعات المحلية ودورها في قيام مشروعات تنموية ناجحة.

2- إلي أي مدى يمكن تأكيد إستمرارية التنمية الريفية عبر مشاركة القواعد في العملية التنموية.

3- معرفة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الريفية بإعتبارها شريك أصيل في العملية التنموية.

4- تقصي دور صندوق تنمية المجتمع في تحقيق التنمية القاعدية.

5- التعرف على إيجابيات وسلبيات المشاركة الشعبية والمعوقات التي تواجهها.

ثالثاً : منهج الدراسة

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

رابعاً : نتائج الدراسة

1- نجاح صندوق تنمية المجتمع في تحريك المجتمع المحلي للمشاركة والمساهمة في جميع المشروعات التي قامت، حيث شارك المجتمع في تحديد الإحتياجات، ترتيب الأولويات، التخطيط، التنفيذ، التمويل، المتابعة والمراقبة.

2- وضح من خلال الدراسة رغبة المواطنين وحماسهم للمشاركة والمساهمة في تنمية مناطقهم، مما كان له الأثر الواضح في تسريع قيام المشروعات التي تم تنفيذها والتي شملت مجال التعليم، الصحة، المياه والطاقة الشمسية.

3- ضعف دور الحكومة الولائية والقومية في تقديم الخدمات للمواطنين وخاصة المناطق البعيدة من المراكز والمدن الكبيرة.

4- تفشي الأمية بنسبة كبيرة في منطقة الدراسة، يدل على نقص في خدمات التعليم في السابق.

2) رسالة دكتوراه في الإقتصاد أُعدت بواسطة د. سامية علي أحمد إبراهيم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م

أولاً : عنوان الرسالة

بناء قدرات المرأة وأثرها في تخفيف حدة فقر الأُسرة

ثانياً :أهداف البحث

1. قياس أثر التعليم، التدريب، التأهيل وبناء قدرات المرأة على تخفيف حدة فقر الأُسرة.

2. التعرف على كسب المرأة في مجال التعليم والتدريب والتأهيل ومساهمتها في كيفية تخفيف حدة فقر الأُسرة.
3. تناول مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه وطرق قياسه.
4. تعريف مفهوم الحاجات الأساسية.
5. تحليل تجربة ولاية الخرطوم في مجال بناء قدرات المرأة ومساهمتها في تخفيف حدة فقر الأُسرة.
6. تحديد الآليات والمؤسسات التي تساهم في نسب تخفيف حدة الفقر عبر رفع قدرات المرأة.

ثالثاً : منهج الدراسة

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي التحليلي.

رابعاً : نتائج الدراسة

1- بناء قدرات المرأة عن طريق التعليم، التدريب، رفع الوعي، التوظيف والإستيعاب يؤدي إلي زيادة دخل الأُسرة وتخفيف معدل الفقر وسط الأُسرة.
2- بناء قُدرات المرأة عن طريق التمويل، البناء المؤسسي والأدوات المعينة يؤدي إلي زيادة دخل الأُسرة.
3- فقر الأُسرة يعكس الآثار الإقتصادية والإجتماعية والنفسية السالبة التي تؤدي إلي عدم توفر الأمن والسلام الإقتصادي والإجتماعي والنفسي للأُسرة.
4- تؤثر نظرة المجتمع التقليدية للمرأة كربة أُسرة وليست كواحدة من دعامات الإقتصاد الإنتاجي.
5- ضعف القدرة المالية للمرأة يؤثر على إستمرارية ونجاح مشروعاتها الإستثمارية بسبب عدم إتاحة فرص التمويل.
6- بناء قدرات المرأة يؤدي إلي الشعور والإستقرار الأُسري وإستمرار الجدوى المالية لمشروعات المرأة.
7- المرأة تعتبر من الشرائح الضعيفة التي تعاني من حدة الفقر في الأُسرة.
8- بناء قدرات المرأة ورفع مهاراتها الفنية يؤدي إلي تخفيف حدة الفقر .
9- الزيادة في نسبة تعليم البنات وتوفير فرص التدريب يحسن من دخل الأُسرة ويقلل من حدة فقرها.
10- ضرورة التعليم والتدريب للمرأة لإدماجها في سياسات التنمية.
11- الفقر هو السبب الأساسي في عدم تلبية الأُسرة الحاجات الأساسية.

12- قلة دخل الأُسرة يؤدي إلي عدم إشباع الحاجات الأساسية ومتطلبات الحياة الضرورية.

13- الفقر يؤدي إلي عدم مشاركة المرأة الإجتماعية والسياسية وإتخاذ القرار والحرمان من الحقوق الإنسانية وإنتهاك الكرامة البشرية.

14- تعتبر وزارة الرعاية الإجتماعية آلية فاعلة للحد من فقر المرأة.

3) رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال أُعدت بواسطة د. سلمى محمد صالح علي 2010م

أولاً :عنوان الدراسة

تقويم التدريب وأثره في الأداء

ثانياً : أهداف الدراسة

1. تكوين إطار نظري علمي مناسب حول مفهوم وأهداف ومراحل وأساليب تقييم التدريب.
2. التعرف على أهمية التدريب وأثره في رفع كفاءة العاملين.
3. معرفة مدى تطبيق المهارات والمعارف والأفكار التي تعلمها المتدرب في البرامج التدريبي.

ثالثاً : منهج الدراسة

إتبعت الدارسة المنهج الوصفي، التحليلي، منهج دراسة الحالة والمنهج الإستقرائي.

رابعاً : نتائج الدراسة

1- أن تدريب العاملين يؤدي إلي زيادة كفاءة القوى العاملة.

2- يعتبر التدريب من العوامل الهامة في ترقية أداء العاملين ويساعد في التغلب على كثير من المشاكل والصعوبات التي تواجه العاملين في أداء أعمالهم.

3- عملية تحديد الإحتياجات التدريبية والإختيار الصحيح للمتدربين من أهم عوامل نجاح العملية التدريبية.

4) رسالة دكتوراه في الإرشاد والتنمية الريفية أُعدت بواسطة د. عصام حامد دكين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2009م

أولاً : عنوان الرسالة

تحديد إحتياجات تدريب قيادات المجتمع في مجال التنمية المحلية

ثانياً : أهداف الدراسة

1- إلقاء الضوء على كفاءة التدريب المقدم للقيادات المحلية في مجال تنمية المجتمع المحلي بغرض تحقيق أهداف التنمية المحلية المطلوبة.

2- التعرف على الطرق المستخدمة في تحديد الإحتياجات التدريبية للقيادات المحلية في مجال تنمية المجتمع المحلي.
3- التعرف على الإحتياجات التدريبية الفعلية للقيادات المحلية في مجال تنمية المجتمع المحلي.
4- إعداد خطة تدريبية لتدريب القيادات المحلية في مجال تنمية المجتمع المحلي.
5- معرفة مدى التقدم الذي حدث في التنمية المحلية بعد تدريب القيادات المحلية في تلك البرامج.

ثالثاً : منهج الدراسة

إستخدم الدارس المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة.

رابعاً : نتائج الدراسة

1- تحديد إحتياجات القادة التدريبية بشكل مبكر له الأثر الإيجابي في إعداد خطط التدريب التي تتناسب مع القادة المحليين، ومعالجة النقص في المعرفة والمهارة والقدرة والخبرة وتحديد مجالات عدم التوازن بين الأداء المستهدف والأداء الحالي من ناحية والفرص التدريبية من ناحية أُخرى، مع تحديد الوقت والخبرة والمحتوى التدريبي والطرق التدريبية المناسبة.
2- البرامج التدريبية المقدمة للقيادات المحلية لا تلبي الإحتياجات التدريبية الفعلية لهذه القيادات، لأنها برامج نظرية تقليدية وبالتالي لا تؤدي لتحقيق أهداف التنمية المحلية المطلوبة.
3- أن القيادي الإداري لم يحصل على فرصة حقيقية للتصدي لمسئولية التنمية وإدارتها وإتخاذ القرارات والبت في الأمور الهامة.
4- عدم توفر نظم المعلومات والبيانات اللازمة أدى إلي وجود قصور في عمل القيادات المحلية خصوصاً في المجالات ذات الطبيعة المالية.
5- أن أهمية تحديد الإحتياجات التدريبية للقادة المحليين تساهم في إعداد خطط التدريب التي تتناسب مع القيادات المحلية لرفع كفاءة الأداء ولتحقيق أهداف التنمية المحلية المطلوبة مع إمكانية مراعاة الفروق الفردية بين القادة المحليين ومستوياتهم الوظيفية والتركيز على إحترام رغبات واحتياجات القادة التدريبية. كما يجب أن ينطلق التدريب من رؤية الحكم المحلي وأهدافه، حتى تتمكن القيادات المحلية من أداء عمله ومعالجة القصور، وان تكون المشاركة في التدريب للقادة المحليين إختيارية.

5) رسالة ماجستير في التنمية الإقتصادية أُعدت بواسطة متوكل بشير محمد أحمد النور، جامعة النيلين، 2009م

أولاً: عنوان الرسالة

دور المنظمات الطوعية في إحداث التنمية الريفية

ثانياً : أهداف الرسالة

1- التعرف على التنمية الريفية وكيفية إحداثها.
2- التعرف على المجتمع الريفي وكيف تسير حياته اليومية.
3- تقديم إسهام أكاديمي في مجال التنمية الريفية في السودان.
4- الوقوف على مدى مساهمة المنظمات الطوعية في إحداث التنمية الريفية.
5- الوقوف على الخدمات التي يتم تقديمها من قبل المنظمات الطوعية ومدى إستجابة سكان الريف لهذه الخدمات.

ثالثاً : منهج الرسالة

إستخدم الدارس في هذه الرسالة المنهج التاريخي، منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الميداني.

رابعاً : نتائج الدراسة

1- هنالك إهتمام متعاظم من قبل المنظمات غير الحكومية بأهمية تنمية الموارد البشرية.
2- مشاركة المجتمع في إدارة التنمية ضعيفة من حيث مستوياتها ومؤسساتها.
3- نجاح المنظمات في إدماج المرأة في عملية التنمية.
4- هنالك نشاط واضح موجه للبيئة والمحافظة عليها.
5- العمل الطوعي غايته هو تحقيق النهضة الإجتماعية وتحقيق القيم الإنسانية للمجتمع، وذلك حتى تصبح المجتمعات أكثر تكافلاً وتراحما.
6- المشاركة الشعبية لها دور كبير في إحداث التنمية الريفية.
7- التنمية الريفية التي تقودها المنظمات الطوعية غير مستدامة.
8- إزدياد أعداد المنظمات الطوعية يقابله قلة الخبرة الإدارية والفنية.

6) رسالة دكتوراه في التنمية الإقتصادية أُعدت بواسطة د. محمد الطاهر جلال الدين علي، جامعة النيلين 2009م

أولاً : عنوان الدراسة

أثر المشاركة في أنشطة التنمية الريفية في بناء قدرات المستهدفين في برامج التنمية الريفية لجنوب كردفان

ثانيا: أهداف الدراسة

1. التعرف على مشاركة المستهدفين في أنشطة البرامج المختلفة وأثر ذلك على زيادة قدراتهم في التخطيط والتنفيذ والتقييم.

2. التحول الناجم عن رفع قدرات المستهدفين ومدى مساهمته في تحقيق تنمية مستدامة.

ثالثاً : منهج الدراسة

إستخدم الباحث منهج المسح الإجتماعي ودراسة الحالة.

رابعاً : نتائج الدراسة

1- أن المشاركة في أنشطة التنمية الريفية لها أثر في رفع مهارات وتغيير إتجاهات المستهدفين.

2- بإمكان المستفيدين تحقيق الإستدامة في الوظائف التنموية حتى في حال وقف دعم البرامج لهم وذلك بدرجة عالية من الأهلية نتيجة للقدرات التي تم إكتسابها أثناء المشاركة في تنفيذ البرامج.

7) رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال أُعدت بواسطة د. محمد المهدي مصطفى طه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م

أولاً : عنوان الدراسة

إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في القطاع الخاص

ثانياً : أهداف الدراسة

1. التعرف على عملية إختيار العمالة وإستيعابها بالمنظمات وإستراتيجيات الدفع أو الحفز ومدى تأثيرها على مستوى أداء العاملين.
2. معرفة أهمية الإدارة الإستراتيجية في تنمية القدرات البشرية بما يتماشى مع متطلبات وأهداف المؤسسة.

ثالثاً : منهج الدراسة

إستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك منهج دراسة الحالة.

رابعاً : نتائج الدراسة

1- أن العائد من عملية التدريب ليس مادي، وإنما معنوي وملموس من خلال تنمية قدرات ومهارات العامل كل حسب تخصصه ومجاله سواء كان التدريب داخلي أو خارجي ويحقق عملية تطبيق إستراتيجية التنمية البشرية.

2- أن عدم تطبيق إستراتيجيات التحفيز يؤثر على سلوكيات الأفراد بإعتبار أن عملية التدريب هي تحول في سلوك الفرد وتكوين إتجاهات جديدة نحو العمل وبالتالي تفشل المنظمات في مواكبة التطور التكنولوجي والذي يساعد بشكل أو بآخر للتحفيز كأحد الإستراتيجيات الأساسية لتطوير وتنمية الموارد البشرية.

8) رسالة ماجستير في الإقتصاد أعدت بواسطة يوسف صافي الدين عثمان، أكاديمية السودان للعلوم، ديسمبر 2006م

أولاً : عنوان الرسالة

دور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD في إحداث التنمية الريفية بالسودان

ثانياً : أهداف الدراسة

1- التعرف على قضايا التنمية الريفية في منطقة الدراسة.
2- إلقاء الضوء على مشروع التنمية الريفية بولاية شمال كردفان.
3- دراسة الدور الذي لعبه مشروع التنمية الريفية بولاية شمال كردفان في إيجاد الحلول المناسبة لقضايا التنمية الريفية.

ثالثاً : منهج الدراسة

إستخدم الدارس منهج دراسة الحالة.

رابعاً : نتائج الدراسة

1- حقق مشروع التنمية الريفية بولاية شمال كردفان الممثل في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نسبة مشاركة عالية في تخطيط وتنفيذ الأنشطة والمشروعات الصغيرة من حيث مستوياتها ومؤسساتها.
2- نجح المشروع في إدماج المرأة في عملية التنمية، وكانت مشاركتها عالية في كل الأنشطة التنموية.
3- حقق المشروع هدفه في نشر الثقافة الغذائية وتطبيقاتها العملية وسط المستفيدين مما أدى إلي زيادة الدخل لديهم.
4- نجاح المشروع في تحقيق الإستدامة على مستوى مشروعات إدرار الدخل بصورة مجملة كان ممتاز.
5- فاعلية الآليات الخاصة بتحقيق الإستدامة على مستوى النظم البيئية والنظم الإجتماعية، الأمر الذي أدى إلي تحقيق الإستدامة المطلوبة في هذه الجوانب.
6- نجاح المشروع في عدالة توزيع الفرص الإقتصادية لمعظم المستفيدين من مشروعات إدرار الدخل.
7- تحقيق الإستدامة على مستوى المشروعات الخدمية ونشاطات المجتمع في طريق التنمية.
8- هنالك علاقة طردية بين المتابعة ونجاح المشروعات التنموية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1) رسالة ماجستير في إدارة الأعمال أُعدت بواسطة إبراهيم عبد المجيد القوقا، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة 2007م

أولاً : عنوان الرسالة

أثر التدريب على أداء المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً

ثانياً : أهداف الرسالة

1. التعرف على تأثير التدريب على ربحية المشروع، وزيادة حجم الإنتاج، والتطور التكنولوجي وتطوير أساليب العمل الإداري.
2. التعرف على أثر برامج تدريب المشروعات الصغيرة في تقديم خدمات التدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة وإنعكاسها على هذه المشروعات.
3. توضيح أهمية التدريب للتنمية البشرية، وأهمية المشروعات الصغيرة كدعامة ولبنة أساسية في بناء الإقتصاد.

ثالثاً : منهج الدراسة

إستخدم الدارس المنهج الوصفي والتحليلي

رابعاً : نتائج الدراسة

1. بينت الدراسة أن للتدريب أثراً إيجابياً على أداء المشروعات الصغيرة، تمثل في تحسين أداء المشروعات الصغيرة في مجالات الربحية والإنتاج، وتطوير أساليب العمل والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في المشروعات الصغيرة.
2. أثبتت الدراسة أن للتدريب أثراً فاعلاً على تطوير مهارات وقدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين، إنعكس بشكل واضح على قدرة وفاعلية المشاركين في أداء العمليات الإنتاجية في مشروعاتهم بشكل أفضل.
3. ممارسة التخطيط من أهم المهارات التي طبقها أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها في مجال تطوير أساليب العمل.
4. أثر التدريب بشكل إيجابي على زيادة أرباح المشروعات، وهذا يدل على أن الإستثمار في التدريب يعود بالفائدة والنفع على المشروعات الصغيرة بشكل مباشر، متمثلاً في قدرة أصحاب المشروعات والعاملين فيها على تحسين إدارة مشروعاتهم، وخفض التكاليف والتوسع في السوق، وبالتالي زيادة الأرباح.

5. بينت الدراسة أن المُؤهل العلمي للمتدرب ليس له دور على الأثر الناتج عن التدريب وانعكاسه على المشروعات الصغيرة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أثر التدريب في تخفيف حدة فقر الأسرة، وركزت بعضها على تحديد الإحتياجات التدريبية لقيادات المجتمع في مجال التنمية المحلية، فيما تناول البعض الآخر تقويم التدريب وأثره في الأداء بصفة عامة، إضافة إلي أهميته في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلي إختلاف الدراسة الحالية عن سابقاتها، حيث أنها تناولت دور تدريب العاملين بالريف في إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

أيضاً إختلفت هذه الدراسة عن سابقاتها في المنهج الذي إستخدمته، حيث أنها إستخدمت منهج الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي، في حين أن معظم الدراسات السابقة ركزت على مناهج أخرى، مثل: المنهج التاريخي، المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي. ومن مواضع الخلاف نجد كذلك الفترة الزمنية ومكان الدراسة، حيث أن الدراسة الحالية إختارت الفترة من 2005 – 2014، وولاية شمال دارفور كمنطقة للدراسة، لأنه لا توجد دراسة في نفس هذا الموضوع بالولاية.

المبحث الأول:

التدريب

ماهية، مفهوم وفلسفة التدريب

يتسم العصر الحديث بعدد من السمات والمؤشرات التي أدت بدورها إلي الحاجة إلي عامل ماهر أو موظف متعدد المهارات. ومن هذه السمات والتطورات والمتغيرات التي كان لها دورها الإيجابي في زيادة الإهتمام بالتدريب تطبيق كثير من المشروعات والشركات والمنظمات المفاهيم والنظم الإدارية الحديثة مثل إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة النظم الإدارية وغير ذلك من المفاهيم التي إرتبطت بالتحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص. لقد كان لهذا التحول وتنامي دور المنظمات غير الحكومية أثر كبير في خلق الحاجة إلي تدريب العاملين في المنظمات والمشروعات حتى يتمكنوا من تأدية أدوارهم بصورة جيدة. ويضاف إلي ما سبق ثورة

المعلومات والإتصالات والتطورات التكنولوجية التي أكدت على ضرورة إستمرار التعليم والتدريب لجعل العاملين يواكبوا هذه التطورات[1].

وتتأكد أهمية التدريب من حجم ما تنفقه عليه بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يتجاوز فيها حجم الإنفاق السنوي على التدريب الثلاثين مليار دولار.

وقد يتمثل التدريب في تعريف العامل في مجال الزراعة بكيفية إستخدام الطرق الحديثة في العمليات الزراعية لزيادة إنتاج مزرعته أو مشروعه، وفي تعريف البائع بكيفية بيع منتجات شركته، وفي تعريف المشرف الجديد بكيفية التعامل والإشراف على موظفيه وتقييم أدائهم[2].

إذن التدريب في جوهره جهد نظامي متكامل ومستمر يهدف إلي إثراء وتنمية معرفة ومهارة الفرد لأداء عمله بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية[3]. وهو كل عمل من شأنه أن يؤدي إلي تزويد العاملين بالمعلومات الضرورية لضمان إلمامهم بدقائق العمل وظروفه أو خلق مهارات فنية أو إدارية تحتاج إليها المنشأة أو تغيير وجهات المعتقدات التي لدى الأفراد تغييراً يؤثر بشكل إيجابي على نتائج العمل[4].

ويعرف التدريب كذلك بأنه تلك الجهود الهادفة إلي تزويد الموظف بالمعلومات والمعارف التي تكسبه مهارة في أداء العمل، أو تنمية وتطوير ما لديه من مهارات ومعارف وخبرات بما يزيد من كفاءته في أداء عمله الحالي أو يعده لأداء أعمال ذات مستوى أعلى في المستقبل[5].

وثمة تعريف آخر يقول أن التدريب عملية منظمة ومدروسة تهدف لتعليم العاملين طرق جديدة وطرق أفضل لِأداء أعمالهم حالياً ومستقبلاً وذلك من خلال تزويدهم بمعلومات ومعارف تكسبهم المهارة في أداء العمل[6].

في ضوء هذه التعريفات يحقق التدريب ثلاثة عناصر أساسية وهي[7]:

أ. بث المعرفة التي تتناول الجوانب الكلية للعمل وهي التي تجعل الفرد مستوعباً لِأهداف عمله في ضوء السياسة العامة للدولة، وفي ضوء التخطيط الشامل للوحدة أو الإدارة أو الشركة (المشروع)، وذلك إستيعاب يبعده من الفهم الجزئي لعمله أو مهمته ويقوده إلي تصور عمله في ضوء حلقة متصلة بحلقات أُخرى تهدف في جملتها إلي تحقيق أهداف كلية.

---

(1) سمير محمد وليلى البرادعي، إدارة الموارد البشرية –المفاهيم والمجالات والإتجاهات الجديدة، (مصر، بدون دار نشر، 2006م) ص 123.

(2) المرجع السابق، ص 123.

(3) أحمد إبراهيم أبوسن، إدارة الموارد البشرية، (السودان، بدون دار نشر، ط2، 2008م) ص 129.

(4) زكي مكي إسماعيل، إدارة الموارد البشرية، (السودان، شركة مطابع السودان للعملة، يناير2009م) ص 143.

[5]سعد الدين خليل عبد الله، إدارة مراكز التدريب، (مصر، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، 2007م) ص 22.

[6]زكي مكي، مرجع سابق، ص 144.

[7]أبوسن، مرجع سابق، ص 129.

ب. يعين الفرد على إكتساب المهارة في العمل الذي يؤديه، وذلك عن طريق تمكينه من ممارسة الأساليب والنظم المتجددة في العمل على أساس تجريبي يعينه في إنتقاء ما هو أمثل لمواقف العمل المختلفة. إن مثل هذا المنهج يبعد الفرد من الأسلوب التقليدي الذي يجعله مقيداً بخطى وأسلوب الرئيس المباشر، وهو أسلوب إضافة إلي إنفاقه زمناً طويلاً في تعلم المهنة فهو يبدد كثير من الإمكانيات المادية والفنية إذ أن الخبرة في هذه الحالة محددة بمحاولات الخطأ والصواب. يضاف إلي ذلك أن المنهج التقليدي يجعل المرؤوس صورة طبق الأصل من خبرة رئيسه المباشر بكل إيجابياتها وأوجه القصور فيها.

ت. يمنح المتدرب فرصة إستكشاف جوانب النقص في إتجاهاته وميوله ويحفزه لتنمية قيم وإتجاهات إيجابية. إن المعرفة الكاملة بجوانب العمل والقدرة على القيام به تحبب العمل للفرد وتجعله منتمياً وراغباً فيه. كما أن معرفته العامة بما يؤدي غيره من أعمال متصلة تعينه في التصور المتكامل للعمل وتعمق فيه عنصر التفهم والتعاون المثمر مع زملائه.

علاقة التدريب بالمفاهيم الأُخرى:

يجب التمييز بين التدريب وغيره من المفاهيم المرتبطة ببعضها البعض والقريبة من التدريب. وتشمل هذه المفاهيم: التعلم Learning والتعليم Education والتنمية Development وهي مفاهيم ترد على أنها متقاربة.

1. التدريب والتعلم:

يختلف التدريب عن التعلم في أن الأول هو عبارة عن عملية منظمة، في حين أن التعلم عملية غير منظمة في الغالب. كما أن التدريب يتم بوسائل محددة ومباشرة، بينما التعلم يتم بطريقة غير مباشرة ومن خلال الخبرة والدراسة المنظمة. كذلك يختلف التدريب عن التعلم في

أن التدريب تسهل معرفته ومعرفة آثاره، في حين أن التعلم يصعب قياسه، وإن كان من السهل قياس آثاره[1].

ويتفق المفهومان في أنهما يحققان إكتساب الأفراد المعارف والمهارات والإتجاهات .... الخ.

2. التدريب والتنمية

على الرغم من أوجه التشابه بينهما، إلا أن التدريب تظهر آثاره بسرعة، حيث يركز على الوظائف الحالية للموظفين وتنمية قدراتهم الخاصة لكي يقوموا مباشرة بِأداء وظائفهم. إذن التدريب يركز على جعل العامل أكثر كفاءة في وظيفته الحالية. أما تنمية الموظفين فهي تركز على الوظائف المستقبلية في المنظمة.

وبصرف النظر عن الحديث عن تدريب العاملين أو تنميتهم، فإن الناتج واحد وهو التعلم Learning الذي يجعل الموظف أكثر فعالية وكفاءة في أداء وظيفته. بعبارة أُخرى، إن تنمية الموظف تعتبر أمر مستقبلي بصورة أكبر وأكثر إهتماماً بالتعليم من التدريب، بحيث يصبح العامل قادر على فهم وترجمة وتفسير المعلومات بسهولة. لذلك، تنمية العاملين تركز على النمو الشخصي للموظفين الذين يعدون لشغل وظائف تتضمن مسؤوليات كبيرة وتحتاج إلي قدرات ومهارات شخصية بحيث تكون لديهم القدرة على التفكير والفهم[2].

3. التدريب والتعليم

إن التعليم هو عبارة عن عملية تنطوي على العديد من الأنشطة التي تهدف إلي تمكين الفرد من إستيعاب وتنمية المعارف والمهارات والقيم والفهم، وهي أنشطة لا تتصل مباشرة بمجال ضيق أم محدد من مجالات النشاط، ولكنها تسمح للفرد بِأن يتعرض لكيفية التفكير في كثير من المشاكل وتحديدها وتحليلها والعمل على حلها، أي أن عملية التعليم تكسب الفرد بوجه عام طريقة التفكير في حل المشكلات[3].

وإذا كانت هناك فروق بين كل من التعليم والتدريب، فإن ذلك لا ينفي التكامل والترابط بينهما، ذلك أن قدرة الفرد على إكتساب المعارف والمهارات والإتجاهات في إطار برامج تدريبي تتوقف بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى جودة التجربة التعليمية السابقة التي مر بها. ومن ناحية أُخرى، فإن التعليم يتأثر بالمهارات التي إكتسبها الفرد في برامج تدريبي، ويمكنه بالتالي أخذها في الحسبان للإستفادة منها في مواقف أو تجارب تعلم جديدة.

---

[1] سمير محمد، مرجع سابق، ص 125.
[2] المرجع السابق، ص 125.
[3] المرجع السابق، ص 126.

ويتبين الإرتباط بين التدريب والتعليم أيضاً، من خلال معرفة أن مجموعة البرامج التي تصمم لتنمية قدرات العاملين والموظفين والمديرين داخل المنشأة (المشروع) يحتوي بعضها على التدريب مثل الممارسة على بعض المهارات المتخصصة والمحددة. كما تتضمن تحليل الأدوار للأطراف التي تقع في البيئة التي يعمل فيها المشروع[1].

أهمية التدريب

تتبع أهمية التدريب من كونه عنصراً أساسياً في رفع الكفاءة الفنية والإدارية للعاملين. ورفع الكفاءة الفنية والإدارية يؤدي إلي زيادة الإنتاجية وتحقيق الأهداف على مستوى المشروع أو المنظمة ومن ثم على المستوى القومي وبالتالي تحقيق أهداف المجتمع. ومن جهة أُخرى يعتبر التدريب هو الوسيلة لتحقيق القدرة على المواكبة والتكيف مع التطورات والتغيرات التكنولوجية المتسارعة بالعالم الخارجي. كما أن التدريب وتنمية قدرات العاملين يبعث الثقة فيهم ويجعلهم أكثر قدرة على الأداء ويزيد من حماسهم وإقبالهم على العمل[2].

التدريب بشكل عام يعمل على تنمية قدرات العاملين بالمشروع، وهو يعتبر إستثمار حقيقي لرأس المال البشري. ومن أهمية التدريب أيضاً أنه غير مقصور على مستوي إداري أو فني محدد، وإنما هو مطلوب لكل العاملين بمشروعات التنمية والمنظمات والشركات على مختلف مستوياتهم الوظيفية، كذلك يعتبر من أهم مجالات الإستثمار الإستراتيجية في مجال تنمية قدرات المورد البشري[3].

والتدريب ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف هي:

1. تزويد العاملين بالمهارات والخبرات والإتجاهات التي تجعلهم يؤدون أعمالهم بقدر عالٍ من الكفاءة والفعالية، بذلك يقود إلي زيادة في قدرة المشروع للإنتاج كماً ونوعاً، ويعينه في إستكشاف البدائل المستقبلية التي تجعله في حالة فعالية متصلة.
2. إتساع دائرة معرفة العامل بمقومات ومكونات عمله وزيادة مهاراته في أداء مهامه تتيح له فرصة الإختيار بين أساليب وبدائل متنوعة، وتبعده عن التقييد الحرفي، وتزكي في نفسه روح المبادرة والتجديد والإبتكار.
3. يوفر التدريب الإحتياجات الفعلية من القوى العاملة التي تتطلبها خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. كما أنه يمثل السبيل الوحيد الذي يمكن من الإيفاء بالإحتياجات العاجلة لبعض المهن والتخصصات النادرة التي تستوجب تصميم فترات تدريبية خاصة في بعض الحالات[4].

---

[1] سمير محمد، مرجع سابق، ص 126.
[2] زكي مكي، مرجع سابق، ص ص 145، 146.
[3] المرجع السابق، ص 146.
[4] أبوسن، مرجع سابق، ص ص 130، 131.

4. تنمية مقدرات العاملين تساعد بإستمرار على التكيف مع مستجدات العمل والتطور التكنولوجي والقدرة على المواكبة[1].
5. يعمق التدريب كمنهج نظامي متكامل التصور الموحد لِأهداف المشروع بين العاملين، والذي بدوره يحقق الفرصة للتفاعل وتبادل الخبرات وينمي الشعور بأهمية أعمال الأفراد والوحدات الأُخرى داخل المشروع، الأمر الذي يجعل التوازن والتعاون والتنسيق ممكناً ومطلوباً مع جميع العاملين، وبذلك يتحقق إستقطاب كافة الطاقات البشرية والإمكانيات المادية والفنية لتحقيق الأهداف الكلية للمشروع[2].

مبادئ التدريب

لكي يحقق التدريب الهدف منه، فإنه يجب أن تتوافر فيه المبادئ الآتية[3]:

1. توفر الرغبة لدى الفرد نفسه في التعلم والتزود بالمعرفة.
2. ضرورة تصميم برامج التدريب على أساس الإحتياجات المطلوبة منه وتناسب هذه البرامج وسائل التدريب حتى لا تصبح الجهود المبذولة غير فعالة.
3. أن يكون هناك تناسب بين التكلفة والعائد من التدريب، بمعنى عدم تجاوز نفقات التدريب المنافع المتوقعة منه، ومن ثم يجب حساب التكلفة والعائد لكل برامج تدريبي.
4. يجب متابعة المتدرب في عمله بعد تدريبه للتعرف من أثر التدريب في سلوكه الشخصي والإجتماعي وأثره في عمله.
5. مراعاة الفروق الفردية بين المتدربين، ذلك أن بعض المتدربين يتعلمون بشكل أسرع بكثير من غيرهم. كما أن بعض الأفراد يظهرون إختلافات كبيرة عن غيرهم في سرعة تقبلهم لِأنواع معينة من التدريب.
6. ضرورة التفرقة بين المشكلات التي تعالج بالتدريب وتلك التي لا تعالج بالتدريب، وإنما تُعالج بِسياسات إدارية أُخرى. ولذلك يُؤتي التدريب الثمرة المرجوة منه إذا ما كان تأثيره منصباً في ثلاث مجالات رئيسية هي: زيادة المعارف والمعلومات، بناء القدرات والمهارات، والتأثير على الإتجاهات والميول.

أنواع التدريب:

التدريب واجب وظيفي على كل العاملين، لا يقتصر على كادر دون الكوادر الأُخرى بل ينبغي أن يستفيد منه كل العاملين على إختلاف درجاتهم الوظيفية، من قاعدة الهرم إلي قمته. كما أنه ليس بفريضة تُؤدى في العمر مرة، بل هو عملية ديناميكية متجددة يتكون من أنواع

[1] زكي مكي، مرجع سابق، ص 147.
[2] أبوسن، مرجع سابق، ص 131.
[3] سمير محمد، مرجع سابق، ص ص 128، 129.

متعددة يتصل كل نوع بمرحلة محددة من مراحل النمو الوظيفي في المهنة المعينة. ويمكن في ضوء الإطار المتكامل للتدريب كنظام متكامل أن يتحدد الأنواع الأساسية التالية[1]:

1. التدريب التكويني أو الإعدادي أو الأساسي Basic Training

يهدف إلي إعداد العاملين إعداداً أساسياً لعمل أو وظيفة محددة بتقديم المعارف الضرورية لها والمهارة الأساسية الواجبة للقيام بها مع تنمية الإتجاهات النموذجية التي تزيد من القدرة على النهوض بالمهام والإختصاصات المحددة لها.

لا يستوجب هذا النوع من التدريب خبرة سابقة بالعمل وانما يقتضي الرغبة والميل للتعلم وتنمية المهارة. وعادة يقدم هذا النوع من التدريب في معاهد أو مراكز تدريبية متخصصة.

2. التدريب التمهيدي Orientation Training

يهدف إلي تهيئة العامل إلي العمل الجديد بتعريفه بأهم مكوناته ومقوماته، وعادة ما يتضمن هذا النوع من التدريب: التعريف بِأهداف المنشأة (المشروع)، ونظام العمل فيه، والنظم والقوانين التي تحكم العمل وحقوق العاملين وواجباتهم. إن الإهتمام الأكبر في هذا الجانب من أنواع التدريب ينصب على المعلومات التعريفية ولا يختص بتنمية مهارات العاملين إلا بقدر محدود.

3. التدريب الإنعاشي أو التجديدي Refresher Training

يحقق هذا النوع من التدريب إنعاش وتجديد معارف ومهارات وأفكار وإتجاهات العاملين بتهيئة الفرصة لهم للتعرف على الجديد من النظم وأساليب العمل والإختراعات الحديثة من معدات، آلات وابتكارات تعينهم في أداء عملهم الحالي بدرجة أرفع من الكفاءة والفعالية.

الهدف الأساسي من التدريب الإنعاشي هو بث المعرفة في بيئة العمل وتجديد قدرات العاملين وحفزهم على مواكبة ما إستجد من تطور في المعرفة والمهارات وأدوات العمل المتصلة بوظائفهم. لهذا فإن من أهم مزاياه الحث على مواكبة التطور وعدم الأنكفاء على التجارب الذاتية المحدودة. وكثيراً ما يستخدم هذا النوع من التدريب للتعرف بالنظم والأساليب الجديدة في العمل قبل تطبيقها، تمكيناً للعاملين من التعرف على مزاياها وحفزاً لهم على قبول التغير المترتب على إستخدام هذه النظم والأساليب الجديدة.

4.التدريب التأهيلي Development Training

يهدف إلي تأهيل الفرد للقيام بوظيفة أرفع من وظيفته الحالية، وهذا النوع من التدريب يسبق عادةً الترقية إلي الوظائف الأعلى. يحقق هذا النوع من التدريب التهيئة المطلوبة للمهام

[1] أبوسن، مرجع سابق، ص ص 132، 133.

والإختصاصات الجديدة ويحد من التدرج التلقائي في الوظائف لاسيما في الحالات التي تستوجب مهارات جديدة لم تكن مطلوبة في الوظائف الأُولى.

5. التدريب التحويلي (إعادة التدريب) Retraining

يرمي هذا النوع من التدريب إلي تزويد الفرد بمعارف ومهارات جديدة لِأداء عمل يختلف عن عمله الأساسي بقدر يسير أو كبير. وعادة يستخدم هذا النوع من التدريب لتمكين العاملين من زيادة قدراتهم للقيم بِأعمال مختلفة ولكنها متصلة ببعضها إتصالاً مهنياً . ويستخدم هذا النوع من التدريب في بعض الأحيان لخلق توازن في الإحتياجات الوظيفية داخل المنشأة، حيث يعاد تدريب بعض العاملين بغرض الإيفاء بإحتياجات عاجلة في بعض التخصصات التي تعاني لِأسباب متعددة ومختلفة من ندرة الكوادر المؤهلة.

الإحتياجات التدريبية:

إن المنهج التدريبي الفعال هو إستجابة لحاجة فعلية وليس مجرد رد فعل سطحي عابر لمشكلة قائمة أو قصور في الأداء. لهذا فإنه من الأهمية بمكان أن يسبق وضع المنهج التدريبي تحليل متكامل للمعلومات وتحديد للإحتياجات التدريبية. ثمة حقيقة أساسية ينبغي وضعها في الإعتبار وهي: أن التدريب ليس هو العِلاج العام أو الناجع لكل النقائص أو المشاكل التي تحد من الأداء، فقد تكون مسببات هذه العوائق ناتجة من شح في الإمكانيات الفنية أو المادية، أو من النظم أو القوانين واللوائح البالية التي لا تتوافق مع ظروف العمل والبيئة الحالية، أو من قصور في السياسات والخطط، أو من إنعدام التصور الإداري المتكامل. فقد يعود تدني الإنتاجية لواحد من هذه الأسباب، أو لبعضها أو لجملة هذه الأسباب مجتمعة، وهي في كل هذه الحالات لا يمكن معالجته بوضع منهج تدريبي. من هنا تبرز القاعدة الجوهرية التي أشرنا إليها وهي أن التدريب ليس بالعلاج العام لكل مسببات تدني الإنتاجية، وينبغي وضع منهج للتدريب إعتماداً علي إحتياجات فعلية مماثلة. وليس بمقدور الإدارة تحديد البرامج التدريبية وأهدافها قبل معرفة أسباب القصور في الأداء ومسبباتها وما يتصل بها من إحتياجات تدريبية[1].

تعرف الإحتياجات التدريبية بأنها مجموعة التغييرات المطلوب إحداثها في الفرد والمتعلقة بمعلوماته وخبراته وأدائه وسلوكه وإتجاهاته وجعله لائقاً لشغل وظيفته الحالية أو لشغل وظيفة أعلى[2]. والإحتياج التدريبي بالنسبة للفرد يكون هو مجموع التغييرات المطلوب إحداثها لتحقيق الفرق بين درجة الأداء الحالي والأداء المستهدف.

أما من جانب المنشأة فتعني الإحتياجات التدريبية العناصر التالية[3]:

---

[1] أبوسن، مرجع سابق، ص ص 134، 135.
[2] زكي مكي، مرجع سابق، ص 157.
[3] أبوسن، مرجع سابق، ص 135.

1. تحديد الفجوة الكمية بين ما هو متاح من كوادر مدربة في مختلف المستويات الوظيفية وما هو مطلوب لتنفيذ السياسات والخطط التي تم إقرارها.
2. تحديد المعلومات والمهارات والقدرات والإتجاهات التي ينبغي إحداثها وتطويرها في مختلف المستويات الوظيفية بقصد علاج بعض نواحي الضعف أو القصور الماثلة.
3. تحديد المعلومات والمهارات والقدرات والإتجاهات التي ينبغي إحداثها وتطويرها في مختلف المستويات الوظيفية بقصد التكيف والتوافق مع نظم أو أساليب جديدة في العمل.

تخطيط البرامج التدريبية:

عندما يتم تحديد الإحتياجات التدريبية وتتعين بذلك المعلومات والمهارات المطلوبة يتقرر في ضوء ذلك تصميم البرامج التدريبي والذي يتناول العناصر التالية:

1. **تحديد أهداف البرامج التدريبي:** يجب التحديد الدقيق لِأهداف البرامج التدريبي، حيث أن ذلك يوضح ما يراد إحداثه من تغيير في مستوى أداء العاملين واتجاهاتهم السلوكية. وتعتبر الأهداف هنا كمعيار للسلوك أو تفسير للسلوك في الوظيفة يجب إحداثها إذا نجح التدريب. ويجب أن يكون ذلك تحديداً لما سوف يكون المتدرب قادراً على أن يفعله عندما يعود إلي عمله بعد إكمال البرامج التدريبي[1].
2. **محتوى التدريب:** يجب أن تتحدد محتويات برامج التدريب بالكامل، وذلك بتحليل إحتياجات التعليم والتدريب، وتحديد ما يجب أن يتم لتحقيق أهداف التدريب المتفق عليها. ويتعين هنا أن تحدد الموضوعات أو المواد المكتوبة التي يشملها البرامج مثل الدراسات والمذكرات والتقارير. ويجب أن يراعى في هذه المواد الواقعية، المعقولية والحداثة[2].
3. **وسائل التدريب:** الوسيلة التدريبية هي الوسيط الذي يعين المدرب في نقل الرسالة التدريبية إلي المتدرب. وتحفل التجارب التدريبية حالياً بالعديد من هذه الوسائل التدريبية مثل: المحاضرة، الحالات الإدارية، المناقشات، تحليل المواقف، المباريات، الزيارات الميدانية، تمثيل الأدوار والوسائل السمعية والبصرية[3]. ومن الأهمية بمكان إنتقاء الأسلوب الأمثل وفق المحتوى التدريبي، وعدم الإنكفاء على الأساليب التقليدية كالمحاضرات والنقاش العام.ينبغي عدم إغفال إستخدام وسائل الإيضاح ومساعدات التدريب الحديثة لما لها من أهمية في خدمة العمل التدريبي وجودة توصيل المعلومات للمتدربين، ويحتاج تنفيذ بعض البرامج التدريبية إلي توافر وسيلة أو أكثر من الوسائل

[1] سمير محمد، مرجع سابق، ص 137.
[2] المرجع السابق، ص 137.
[3] أبوسن، مرجع سابق، ص 145.

التدريبية، وتستخدم هذه الوسائل بغرض التوضيح للمتدربين ومساعدتهم في فهم واستيعاب المادة التدريبية اللازمة للبرامج التدريبية المزمع عقدها خلال الفترة المقبلة. كما يجب مراعاة أن تتناسب هذه الوسائل مع طبيعة البرامج التي تستخدم فيها، هذا بالإضافة إلي كفاية هذه الوسائل[1].

4. **إختيار المتدربين:** إن التدريب في جوهره لا يقوم على توصيل المعرفة وحدها، وانما يقوم أولاً على تنمية المهارات والقدرات والإتجاهات الإيجابية. لهذا فإن إختيار المدرب ينبغي أن يراعي إلمامه بالجوانب النظرية لموضوع التدريب وأن تكون له تجربة عملية تمكنه من المزاوجة بين النظرية والتطبيق العملي وفق الظروف والإمكانيات المادية والفنية المتاحة. إضافة إلي إلمامه بالمبادئ النفسية والسلوكية للعملية التدريبية وقدرته في إختيار الأساليب التدريبية المناسبة[2].
5. **تحديد المدة الزمنية للبرامج ومكان عقده:** يقوم تحديد المدة الزمنية للبرامج وفق محتوى البرامج والساعات المقررة للمادة النظرية والتجارب العملية في كل مادة، كذلك طبيعة وأسلوب التدريب والإمكانيات المتاحة في المنشأة. كما يتقرر مكان عقد البرامج وفق طبيعته والجهة المختصة التي تشرف على تنفيذه، سواء كان ذلك من قبل المنشأة أو المعهد الذي يتولى عملية التدريب[3].
6. **تحديد ميزانية البرامج التدريبي:** يجب تحديد ميزانية البرامج التدريبي ورصد الإعتمادات الكافية والخاصة بالمعدات والتسهيلات المقدمة للمتدربين ومكافآت المدربين وغيرها[4].

تقويم البرامج التدريبية:

يهدف التدريب في مجمله لرفع كفاءة وقدرات العاملين، وتنمية إتجاهاتهم وميولهم في جوانب معينة، ولهذا فإن المنهج العلمي يستوجب تقويم البرامج التدريبي للتعرف على مدى نجاحه أو إخفاقه في تحقيق الأهداف التي حددت له[5].

يقصد بعملية تقويم التدريب أية محاولة تستهدف الحصول على التغذية العكسية عن تأثير البرامج التدريبي على ضوء المعلومات المتوافرة، وذلك لإتخاذ القرار المناسب حول ما إذا كان التدريب ملائماً أم لا، إستناداً إلي مفهوم التكلفة والعائد، وحول ماهية التحسينات التي يمكن إدخالها حتى يتصف بقدر أكبر من الفعالية. ويبدأ الإعداد لتقييم التدريب عند التخطيط

[1] سعد الدين خليل، مرجع سابق، ص 121.
[2] أبوسن، مرجع سابق، ص 145 .
[3] المرجع السابق، ص 145.
[4] المرجع السابق، ص 145 .
[5] أبوسن، مرجع سابق ، ص 146.

للتدريب، حيث يتم وضع الأهداف وتحديد طرق قياس النتائج، وهناك خمسة مستويات للتقييم هي[1]:

1. **ردود أفعال المتدربين تجاه خبرة التدريب**: يهدف هذا المستوى إلي معرفة ردود أفعال المتدربين عن البرامج التدريبي وإلي أي مدى كان مفيداً وممتعاً وما هي آراؤهم عن الجلسات والمتحدثين، وما الذي يتمنونه في برامج مماثلة.
2. **التعلم**: يتطلب هذا المستوى قياس ما تعلمه المتدربون كنتيجة لتعليمهم المعارف والمهارات التي إكتسبوها وما هي التغييرات في إتجاهاتهم.
3. **السلوك الوظيفي:** يركز هذا المستوى على قياس تطبيق المتدربين لما تعلموه عن الوظيفة. ويمثل هذا تحديداً نقل ما تم تعلمه من برامج التدريب خارج الوظيفة إلي الوظيفة نفسها, وإذا تم تنفيذ التدريب في الوظيفة، فإنه يجب أن يكون هناك إختلاف قليل بين التعلم والسلوك الوظيفي، وهذا هو السلوك النهائي الذي يحدث بعد إنتهاء التدريب.
4. **الوحدة التنظيمية (المشروع):** يحاول هذا المستوى قياس تأثير التغيير في السلوك الوظيفي للمتدربين في وظيفة جزء من المنظمة الذي يعمل فيه المتدرب. ويمكن أن يتم القياس من حيث التحسينات في المخرجات، الإنتاجية والجودة.
5. **القيمة النهائية:** يهدف هذا المستوى إلي قياس كيفية إستفادة المنظمة من التدريب، من حيث الإنتاجية، التطور والأهداف الشخصية للمتدربين، والصعوبة هنا هي كيفية تحديد إسهام التدريب في النتائج النهائية.

هذه المستويات هي عبارة عن سلسلة، فالتدريب يؤدي إلي ردود أفعال تؤدي إلي التعلم الذي بدوره يؤدي إلي تغييرات في السلوك الوظيفي، ومن ثم تغييرات في الوحدات التنظيمية وفي تحقيق الأهداف النهائية[2].

مشكلات التدريب:

من أهم المشكلات التي تواجه التدريب ما يلي[3]:

1. **عدم تحليل الإحتياجات التدريبية:** تعتبر هذه المشكلة من أهم مشكلات التدريب، حيث نادراً ما يتم تخطيط البرامج التدريبية بناًء علي تحديد وتحليل الإحتياجات التدريبية. ويرجع ذلك إلي إتباع ما يسمى بالبرامج الجاهزة التي تشترك فيها جميع المؤسسات التدريبية، دون تمييز يذكر بينها ودون إعتبار للإحتياجات التدريبية للأفراد والمنظمات.

[1] سمير محمد، مرجع سابق، ص 145.
[2] المرجع السابق، ص 145.
[3] المرجع السابق، ص ص ص 146، 147، 148.

2. **عدم توافر الإرادة لدى معظم المتدربين للتدريب**: من أهم ما يلاحظ بالنسبة للبرامج التدريبية التي يتم تنفيذها في كثير من المؤسسات هو عدم رغبة بعض العاملين في حضور أي برامج تدريبية، لِإعتقادهم أنهم أصحاب خبرات ومهارات لا يحتاجون إلي للتدريب أياً كان نوعه، ولِإعتقادهم بِأن التدريب هو عودة إلي عهد المدرسة والدراسة. بالإضافة إلي ذلك، فإن عدم الرغبة لدى المتدرب قد يرجع إلي أن البرامج التدريبي لا يتناسب ولا يلبي إحتياجاته التدريبية الفعلية خاصة إذا لم يكن قد شارك في تحديد هذه الإحتياجات.
3. **عدم توفر التمويل اللازم للتدريب:** لا شك في أن هناك نقصاً في الإمكانيات المادية والبشرية وضعف التمويل اللازم لبرامج التدريب، وهذه المشكلة وإن كانت توجد في غالبية الدول النامية، إلا أنها أكثر حدة في محيطنا الإفريقي والعربي. ويؤكد ذلك أن الجهات والمؤسسات المستفيدة من التدريب تتبنى مدخلاً يقوم على ما يعرف بِإقتصاديات الإنتاج الكبير والذي يأخذ عنصر التكلفة في المقام الأول. وتفاضل الجهات المستفيدة من التدريب بين العروض المقدمة للتدريب من جانب المؤسسات التدريبية على أساس عنصر التكلفة. الأمر الذي يجبر تلك المؤسسات على المنافسة بينها لتخفيض التكلفة دون الإهتمام بجودة أو مهنية التدريب وتأثيره على الأداء والإنتاجية في الأجل الطويل.
4. **عدم الإهتمام بمتابعة وتقييم البرامج التدريبية:** يمكن القول أن هناك عدم إهتمام بعملية تقييم البرامج التدريبية، ومن ثم يصعب الحكم على ما إذا كان البرامج قد حقق أهدافه أم لا، وهو ما يعكس في النهاية عدم الجدية في التدريب.
5. **عدم الإلتزام بالتدريب:** لا تولي معظم المؤسسات والمشروعات إهتماماً كبيراً بالتدريب، وحتى التي تقوم به يكون ذلك على مستوى المديرين والفنيين والحرفيين فقط. ويجب أن تتغير هذه النظرة خاصة في ظل التطور التقني والتكنولوجي, حيث أصبح يتعين على العامل أن يتعلم ما يلي:

أ. القدرة على إستخدام تكنولوجيا جديدة.

ب. القدرة على الحفاظ عليها.

ت. القدرة على تشخيص مشاكل النظام.

وفي مجتمع يتسم بالتنافس المتزايد, فإن القدرة على تنفيذ التغييرات السريعة في الإنتاج والتكنولوجيا الجديدة ضرورية في الغالب للحياة الإقتصادية.

6. **شكلية التدريب:** لقد تحول التدريب إلي مجموعة من المحاضرات تعقبها شهادات التخرج, دون محاولة جادة إلي النظر إلي التدريب كنظام متكامل يبدأ بتحديد الإحتياجات التدريبية، ثم تصميم البرامج التدريبية وتنفيذ تلك البرامج بفعالية ثم تقييم

نتائجها. ولكن الملاحظ أن التدريب أصبح يصمم لإكتساب معارف ومعلومات وليس لإكتساب مهارات أو تعديل إتجاهات، كما تصمم البرامج التدريبية بناءً على رغبات مؤسسات التدريب وما يمكنها القيام به وليس بناءً على حاجات فعلية. وكل ذلك يؤدي إلي تدهور عملية التدريب وعدم فعاليتها وتصبح عملية غير مبررة ومكلفة وبدون عائد يذكر.

7. **إنتقال العمالة إلي مؤسسات أُخرى:** يلاحظ في بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا, لا تحدث ضغوط من جماعات الأعمال المحلية على الشركات بعدم سرقة عاملين في شركة أخرى، غير أن مثل هذا النظام غير موجود في الولايات المتحدة الأمريكية ووفقاً لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني أقل الدول من حيث إستقرار أو معدل بقاء العاملين بالمقارنة ب13 دولة أُوروبية واليابان، ففي الفترة 1971 – 1984م كان معدل ترك العمل في أمريكا 6مرات منها في السويد وإيطاليا، 15مرة منها في اليابان. وبسبب معدل ترك الوظيفة المرتفع، فأن الإحتفاظ بفوائد تدريب القوى العاملة يكون ضئيلاً جداً في نسبته.
8. **عدم الربط بين التدريب والحوافز:** ينظر المتدربون إلي أن التدريب هو بمثابة تضييع للوقت والجهد، وذلك في حالة عدم ربطه بالحصول على حافز معين، كالمكافآت المادية أو الترقية أو الحصول على علاوة تشجيعية ... الخ.
9. **عدم ملائمة النظام التعليمي لتخريج خريجين لديهم مهارات:** ولذلك فإنه يجب إنفاق قدر هائل من الأموال على إعادة تدريب العاملين على المهارات الأساسية.

عموماً، التدريب جهد نظامي يهدف لِإثراء المعرفة الكلية بِأهداف المشروع والمعرفة العملية بمهام وإختصاصات الوظيفة، وتنمية المهارات والقدرات العملية في الأداء الفعلي، وإكساب المناخ الملائم لتأصيل القيم والإتجاهات الإيجابية للنهوض بالواجبات بقدر عالٍ من الكفاءة والفعالية.

إن التدريب الفعال في مختلف أنواعه يقوم على التحديد البين والدقيق للإحتياجات التدريبية بالنسبة للمشروع في صورته الكلية، وبالنسبة للموظف في إطار المهام والإختصاصات المحددة له. لهذا فإذا أُريد للتدريب الفعالية المطلوبة، أن يستفاد من كل المصادر التي يمكن أن تعين في تحديد الإحتياجات التدريبية للمشروع ولكل الأفراد العاملين فيه. وتظل الحقيقة قائمة، أن تحديد الإحتياجات التدريبية يمثل الخطوة الأُولى والأساسية لِتأمين التدريب الفعال، وينبغي أن

يلحقه جهد واجب ومطلوب في تصميم البرامج التدريبي يراعى فيه المنهج العلمي، وتقويم للبرامج التدريبي للتعرف على مدى تحقيقه للأهداف التي حددت له[1].

المبحث الثاني:

التنمية

مفهوم التنمية:

لقد أصبح العمل على كسر حدة الفقر من خلال التنمية الشاملة هو أولى واجبات حكومات العالم النامي، ولما كانت التنمية عملية نسبية تختلف سماتها من بلد لِآخر، لِذا فلقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية بالشرح والتوضيح[(2)].

إختلف العلماء حول تعريف التنمية وذهبوا مذاهب متعددة، فمنهم من عرفها على محاور إقتصادية وسياسية وإجتماعية, ومنهم من عرفها على أُسس حضارية وثقافية وأخلاقية وسلوكية.

[1] أبوسن، مرجع سابق، ص ص 146، 147.

[(2)] نبيل رمزي إسكندر وعدلي أبو طاحون، التنمية كيف ولماذا، (مصر، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، بدون تاريخ) ص 12.

ويرجع هذا الإختلاف إلي تباين المشارب والموارد العلمية والمنطلقات الأكاديمية والفلسفية. فأخذ الإقتصاديون البعد الإقتصادي وتناول السياسيون الجانب السياسي، كما ركز علماء الإجتماع على الجانب الإجتماعي. ويرجع الإختلاف أيضاً إلي كثرة المصطلحات التي أُستخدمت لوصف وتفسير وتحليل التنمية, فقد شاع في الأدب الإقتصادي إستخدام مصطلح التنمية والتقدم والتغيير والتطوير والتحديث[1].

وصولاً إلي معنى واضح للتنمية سوف نحاول التركيز على ثلاثة محاور هي: الإقتصادي, الإجتماعي والسياسي.

المنظور الإقتصادي للتنمية:

عرف الإقتصاديون التنمية كما يقول دينس قاولت: بتنشيط الإقتصاد القومي ونقله من حالة الركود والثبات إلي مرحلة الحركة والديناميكية, عن طريق زيادة مقدرات الإقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي بمعدل يتراوح بين 3% إلي 7% أو أكثر مع تغيير هياكل الإنتاج وأساليبه ومستوى العمالة. ويصاحب ذلك تناقص الإعتماد على القطاع الزراعي والإعتماد على القطاع الصناعي والخدمي. وكشرط لتحقيق هذه الزيادة يشترط الإقتصاديون زيادة السيولة النقدية بحيث يربو تدفق العملة الصعبة داخل الدولة عن تدفق العملة الصعبة خارج الدولة واستخدام هذه الوفورات لأغراض الإستثمار[2].

ويقول إبراهيم رزق نقلاً عن Scharm and Lerner أن التنمية ببساطة ما هي إلا تغير قوي وكبير يحرك الأُمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية التي تقررها وتحددها لنفسها، ويقول نفس الباحث نقلاً عن AneyaTullah أن التنمية ذلك التغيير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح للمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل بل وأيضاً بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته ومكانته السياسية وبزيادة مدى سيطرة أفراده وتحكمهم في توجيه أُمورهم وشؤونهم[3].

ويمكن أن تعرف التنمية الإقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[4].

ويُعرف ميشيل ب تودارو التنمية بأنها قدرة الإقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الإقتصادية الأولية ساكنة نوعاً ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الإقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و7% أو أكثر من ذلك[1].

---

[1] فضل الله علي فضل الله، إدارة التنمية، (السعودية، مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط3، 1997م) ص 12.
[2] المرجع السابق، ص 13.
[3] نبيل رمزي، مرجع سابق، ص 12.
[4] عبد القادر محمد عبد القادر، إتجاهات حديثة في التنمية، (مصر، الدار الجامعية – الإسكندرية، 2003م) ص 17.

ويقول سعد الدين إبراهيم: التنمية هي إنبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بِشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع[2].

إذن التنمية الإقتصادية وفق التعريفات السابقة تشمل زيادة الناتج القومي (سلعاً وخدمات)، الدخل القومي والمحلي, دخل الفرد، معدل النمو, درجة التصنيع، معدل الإدخار، معدل الإستثمار وتحسين ميزان المدفوعات. وأُعتبرت هذه المعايير مُؤشرات للتنمية الإقتصادية.

يمكن القول بِأن التنمية الإقتصادية في ضوء هذه المفاهيم هي تغيير البنية الإقتصادية وتشمل التحول من إقتصاد الرعي والزراعة إلي إقتصاد الصناعة ومن الإقتصاد الإكتفائي إلي إقتصاد السوق وتغيير علاقات الإنتاج وأساليبه من الوسائل التقليدية إلي الآلة وتزايد نسبة العمالة خاصة في القطاعات الحديثة، كالقطاع الصناعي والخدمي وتناقص نسبة العاملين في القطاعات التقليدية[3].

المنظور القِيمي والإنساني للتنمية

التنمية كما يقول دودلي سيرز Dudley Seers هي مصطلح معياري تهدف لتنمية قدرات الإنسان بتوفير الحاجات الأساسية مثل الطعام والملبس والمسكن. وهي وفق هذا المفهوم تعني القضاء على الفقر والبطالة واللامساواة. وأن تلبية حاجات الإنسان الأساسية ترتبط بمستوى دخله ويتوقف مستوى الدخل على الوظيفة ومستوى العمالة وسوق العمل، فالعطالة مثلاً تقود إلي إنخفاض دخل الفرد ويؤدي ذلك لِإضعاف قدراته الشرائية وللفقر، وفي غياب هذه الضروريات الحياتية يفقد الإنسان القدرة على النمو البيولوجي والنفسي[4].

لذا فإن التنمية يجب أن يُنظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الإجتماعية والهيئات القومية والأساليب الحياتية الشائعة بالإضافة إلي دفع عجلة النمو الإقتصادي وتقليل عدم المساواة وأخيراً إجتثاث الفقر وإبادته.

إن زيادة متوسط دخل الفرد لا تكفي لتلبية الضرورات الحياتية لِكافة أفراد المجتمع، كما توضح تجربة الدول البترولية التي يزيد متوسط دخل الفرد فيها على 15ألف دولار. كما أن درجات النمو الإقتصادي العالية ومتوسطات الدخل الكبيرة لا تعكس التنمية الحقيقية إذا لم يصاحبها توزيع عادل للدخل. فالأرقام مجرد متوسطات ذات دلالة ضعيفة[5].

---

(1) ميشيل ب. تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، (السعودية، دار المريخ للنشر، 2009م) ص ص 50، 51.

(2) نبيل رمزي، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

(3) فضل الله علي، مرجع سابق، ص 14.

(4) المرجع السابق، ص 20 .

[5] المرجع السابق، ص ص 20، 21.

إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغييرات بكاملها والتي من بينها أن يتوافق نظام إجتماعي بِأكمله مع رغبات وإحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخل ذلك النظام[1].

إن الفقر في الدول الغنية هو مشكلة توزيع، ويتوقف القضاء عليه عن طريق توزيع الفرص في المجتمع بِشكل متوازن, بحيث يأخذ كل إنسان نصيبه. فالعدالة فوق ذلك هي أحد العناصر النفسية الهامة في تنمية قدرات الإنسان بالإضافة إلي أنها هدف في حد ذاته. كما أن الحواجز الإجتماعية والحرمان في مجتمع يتميز بدرجة عالية من اللامساواة تؤدي إلي الغبن الإجتماعي والإحباطات النفسية والصراعات الفئوية والعنصرية. وذلك لأن اللامساواة الإقتصادية هي وقود لِمعظم الصراعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وخير مثال لِذلك ثورات الربيع العربي التي تجتاح بعض الدول العربية في هذه الفترة من الزمان.

إذن ينبغي أن يرتبط معيار قياس التنمية وفق هذا المنظور بدرجة القضاء على مشكلة الفقر, البطالة واللامساواة. فإذا كان هناك هبوط في مستوى الفقر والبطالة واللامساواة، يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية، وأن يعيش المجتمع في رفاهية. أما إذا تصاعدت هذه المشاكل وتفاقمت إلي أعلى، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية بكل ما تحمل هذه الكلمة من أبعاد إجتماعية وإنسانية وإقتصادية[2].

المنظور السياسي للتنمية:

تعتبر التنمية السياسية ضرورة للتنمية والنمو الإقتصاديين وتحويل الإقتصاد من حالة الركود والجمود إلي مراحل أكثر ديناميكية. ويقرن هؤلاء المفكرون التنمية السياسية بواقع المجتمعات الصناعية الأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا. ويقوم هذا المفهوم على إفتراض أن الحياة الصناعية تتطلب نوعاً معيناً من الحياة السياسية ينبغي أن تسعى جميع الدول لتحقيقه وأن النظام السياسي هو نتاج للعلاقات الصناعية والتكنولوجية.

يعني ذلك أن على الدول النامية إذا أرادت أن تنمو، يجب أن تتخلى عن نظمها السياسية القبلية وتكويناتها الإجتماعية على مستوى الأُسرة والأُسرة الممتدة والقرية وأن تذيب تحالفاتها السياسية وتكتلاتها الإجتماعية التي تقوم على أساس القرابة والدم والولاء العشائري أو الطائفي وتنشئ علاقات مؤسسية جديدة تقوم على العقلانية.

إن المجتمعات الصناعية, ديمقراطية وغير ديمقراطية, تعارفت على حياة سياسية وسلوك سياسي معين في التنظيم وفي الحكم وفي تحديد الإرتباطات السياسية والإجتماعية والإقتصادية سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعات أو المؤسسات. ويعتبر هذا السلوك عاملاً مساعداً في التقدم الصناعي والتقدم الإقتصادي والإجتماعي.

---

[1] ميشيل ب. تودارو، مرجع سابق، ص ص 54، 55 .

[2] فضل الله علي،مرجع سابق، ص 25.

يـربط بعـض المفكـرين التنميـة السياسـية بتقويـة القـيم الأيديولوجيـة, ويـرون أن التنميـة السياسية لا تتحقق خـارج الأُطُـر الأيديولوجيـة, ديمقراطيـة كانـت أو شـيوعية, ومـن هـؤلاء وِليـام ماكورد الذي يقرن التنمية السياسية بترقية وتوطين الوعي الديمقراطي, ومنهم أبو الحسن الندوي والذي إنتقد الأيديولوجيات الغربية على أساس أنها مزيج غريب من أجزاء لا يكون الحكم فيها واحداً متشابهاً، فهـي كمـا يقـول مـزيج مـن السـليم والسـقيم ومـن الصـواب والخطـأ فـي النتـائج والأحكـام. وربـط النـدوي هنـا التنميـة السياسـية بتقويـة القـيم الإسـلامية، وَيعتبـر أن قمـة التطـور السياسي هو تطبيق النظام الإسلامي. ومن الكتاب من ربط التنمية السياسية بتقوية القيم القومية، وهؤلاء ينظرون للتنمية السياسية كتجسيد لِمفهوم الدولـة أو الحكومـة القوميـة. والتنميـة السياسـية بِهذا المعنـى تحتـوي علـى تنظيم الحيـاة السياسـية وأداء الوظـائف السياسـية وفق مسـتوى السـلوك الدولي المعاصر. ومحك التنمية السياسية هنا هو إذكاء الشعور القومي والتعبير الواعي عن هذا الشـعور عبـر مؤسسـات الدولـة الشـرعية, تنفيذيـة كانـت أو قضـائية أو تشـريعية، وتنميـة الشـعور القومي وترجمتـه مـن مجـرد شـعارات إلـي بـرامج وسياسـات وواقـع عملـي, وفـي عبـارة أُخرى, فـإن التنمية السياسية تعني بناء الدولة.

تعنـي التنميـة السياسـية أيضـاً بنـاء المؤسسـات السياسـية وأجهـزة السـلطة التشـريعية، القضـائية والتنفيذيـة، ووجـود دسـتور عـام يحـدد صـلاحيات هـذه السـلطات وحـدودها. كمـا تعنـي التنميـة السياسـية وفـق هـذا المفهـوم إكتمـال بنـاء المؤسسـات النيابيـة والدسـتورية والإحتكـام لِهـذه الُمؤسسات لفض النزاع، كما تعني إستقلال هذه الُمؤسسات وحيدتها ونزاهتها.

كشرط للتنمية السياسية حسب مفهوم بناء الُمؤسسات يشترط بعض المفكرين ديمقراطية التنـميـة، أي إشـراك المـواطن فـي جميـع مُؤسسـات ومراحـل وعمليـات التنميـة الإقتصـادية، الإجتماعيـة والسياسـية، وتأكيـد دوره واسـتنفار إرادتـه وترقيـة وتطـوير قدراتـه وملكاتـه واحساسـه بالإنتمـاء بـ جعلـه غايـة التنميـة ووسـيلتها الرئيسـة، وابتكـار الأجهزة والُمؤسسـات والأسـاليب القـادرة على تطبيق وتنفيذ إستراتيجية التنمية الشاملة[1].

بالإضافة لما سبق، تعني التنمية السياسية، الإستقرار السياسي والذي هو شرط أساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك لأن الإستقرار السياسي يكفل إستمرارية السياسات والخطط الإنمائية وُيتيح وقتاً كافياً لِمراجعة هذه الخطط,كما أن الإستقرار السياسي يعتبر مناخاً ملائماً للإستثمار طويل المدى وتحقيق العائد من هذا الإستثمار. وُيقاس تطور الدولة سياسياً بمدى إستقرارها السياسي[2].

الأهداف الجوهرية للتنمية:

[1] فضل الله علي،مرجع سابق، ص 31.
[2] المرجع السابق، ص 32 .

يمكن إعتبار التنمية حالة مزدوجة: حقيقة حسية وفي ذات الوقت حالة ذهنية يعيش المجتمع فيها من خلال عمليات مؤسساتية، إقتصادية وإجتماعية، تسعى جميعها لتحقيق حياة أفضل. مهما كانت طبيعة هذه المكونات المحددة لهذه الحياة المبتغاة، تظل التنمية في كل المجتمعات لها على الأقل ثلاثة أهداف رئيسية عامة:

1. تأمين وأتساع تناول الضروريات الحياتية اللازمة لإستمرار الحياة كالطعام، المأوى، الأمن ..... الخ.
2. إرتفاع مستوى المعيشة بما في ذلك توفير المزيد من فرص العمل، التعليم الأفضل ورعاية متزايدة ومثابرة للقيم الإنسانية والثقافية. كل ذلك يخدم ليس فقط زيادة الرعاية المادية، بل أيضاً يخلق شعوراً داخلياً لدى المواطن بإحترام الذات على المستوى الشخصي والقومي.
3. توسيع نطاق الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية المتاحة للمواطنين وذلك عن طريق تحريرهم من أي شعور بالدونية والتبعية ليس فقط فيما يخص العلاقة بالآخرين والسلطة الوطنية، بل كذلك فيما يتعلق بالعلاقة مع قوى الجهل والظلام[1].

المبحث الأول:

التنمية المستدامة

نشأة مفهوم التنمية المستدامة:

تكونت قناعة لدى الإقتصاديين في عقد التسعينات، بأن التنمية لم يعد النظر إليها كزيادة في قيمة السلع والخدمات المادية فحسب، وبأن المقاييس الإقتصادية الكلية المعروفة، من الناتج المحلي الإجمالي إلي معدل دخل الفرد ومعدل البطالة، لا تمثل بشكل صحيح الوجوه الشاملة والمختلفة للعملية التنموية، وبأن المؤشرات الإقتصادية وحدها لا يمكن إستخدامها كمقياس عام لتصنيف الدول حسب درجة نموها. ومن هنا تبلور النقد لأحادية الفكرة القائلة بأن

[1] شريف الدشوني، قضايا في التنمية المستدامة، (السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، 2005م) ص ص 22، 23.

النمو الإقتصادي المستمر هو المفتاح الرئيسي لتلبية الحاجات الأساسية للبشرية، فالتنمية ليست الإرتفاع السنوي في الدخل القومي أو الفردي، كما يظن الكثير، بل هي تعكس تحولات نوعية وجذرية كبيرة في بنيات الإقتصاد الوطني والمجتمع ككل. وبذلك بدأ البحث عن مفهوم أدق للتنمية يتجاوز نقاط الضعف في أدبيات ونظريات التنمية المألوفة[1].

ونتيجة لذلك فقد أصبحت الحاجة ماسة إلي أنموذج جديد للتنمية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي لا تزال تبحث عن تنمية قائمة على أساس إقتصاد صحي ومشاركة واسعة لفوائد وعائدات التنمية تلبي الرغبات الضرورية للإنسان وفي الوقت ذاته تعمل على حماية الموارد البيئية واستخدامها بصورة سليمة تمكن الأجيال القادمة من تلبية رغباتها. على هذه الخلفية جاء مفهوم التنمية المستدامة كمزيج من المؤشرات وبديل أكثر ملائمة وشمولية مقارنة بنماذج التنمية والنظريات السابقة في هذا المجال. و جاء هذا المفهوم ضمن تشكيلة من المفاهيم الجديدة مثل المجتمع المدني، الإقتصاد الجديد والحكم الرشيد، وقد نشأت هذه المفاهيم بصفة عامة في سياق موجة العولمة وتداعياتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وما تثيره من ردود أفعال على كافة المستويات[2].

بالإضافة إلي ذلك فقد أدى الإرتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلي ضرورة إيجاد بديل يهدف دائماً إلي إيجاد المواءمة أو التوليفة المطلوبة للعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه البيئي، وبين المجتمع وتنميته, وكذلك التركيز ليس فقط على تحقيق تحسين مستمر في توزيع الدخل والموارد بين أفراد المجتمع,بل أيضاً على توزيع فرص العمل، تحسين مستوى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، الحد من مشكلة الفقر وغيرها من الخدمات الأساسية للمجتمع[3].

مما يجدر ذكره إنه حتى مطلع الستينات من القرن المنصرم لم تلفت المشاكل البيئية الإنتبا ه الكافي لمتخذي القرار وصناع الإستراتيجيات والخطط التنموية والسياسية في معظم دول العالم، وفي الوقت الذي زعم فيه الكثيرون فشل النماذج التنموية، برز مفهوم التنمية المستدامة بمثابة النموذج المنتظر.

تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، خاصة مع مطلع السبعينات, والذي شهد زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاع نسبي لمستوى الإلتزام بتطبيق السياسات والتوجيهات البيئية نحو المحافظة على الموارد ومحاربة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي. وبالتالي فقد أدت زيادة الإهتمام بالبيئة وبالآثار السلبية التي تحل بها نتيجة للأنشطة البشرية بشكل عام والإقتصادية على وجه الخصوص إلي تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات

[1] ضرار الماحي العبيد، مجلة التنوير، العدد الخامس، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة (السودان، مركز التنوير المعرفي، ابريل2008م) ص 6.
[2] المرجع السابق، ص 6.
[3] المرجع السابق، ص 7.

الدولية لِإستحالة فصل قضايا التنمية الإقتصادية عن قضايا البيئة. وأدى ذلك إلي إتساع مفهوم التنمية الإقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نمواً إقتصادياً مصحوباً ببعض التغييرات الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية إلي الإهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو. وقد أصبحت هذه التغييرات مطلوبة في جميع الدول كجزء من جملة الإجراءات اللازمة لِإدامة الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي[1].

ويعتبر تقرير "نادي روما" الذي صدر عام 1972م تحت عنوان "وقف التنمية" نقطة البدء لهذا المنهج الجديد للتنمية, حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي. ففي هذا التقرير ذكر الخبراء بالخطر الذي يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الإقتصادية والتزايد السكاني من إستنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي.

وقد إستعرض مجموعة من الباحثين تحت رعاية "نادي روما" النتائج البيئية العالمية المستقبلية التي تنطوي على كارثة من خلال بعض الإفتراضات والتقديرات الإستقرائية المبسطة الخاصة بمعدلات نمو السكان والموارد.وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الـ ذين إنقسموا إلي قسمين، فريق مُؤيِد لِعملية التنمية وفريق آخر يُناصِر المحافظة على البيئة. وذلك في تصور جعل المسألتين (التنمية والمحافظة على البيئة) خيارين متناقضين يصعب المُواءمة بينهما[2].

بيد أن فريق آخر من المختصين ركزوا على دراسة هذه الإشكالية بعمق مستخدمين ذات المنهجية, حيث توصلوا إلي أن ثمة إمكانية لوضع إستراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وضرورة الحِفاظ على الموارد الطبيعية وحِماية البيئة. ولكن هذا المصطلح الذي يترجم التوافق بين التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة سرعان ما تم إستبداله بمصطلح التنمية المستدامة والذي ذُكِر للمرة الأُولى عام 1980م من قِبل الإتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقريره "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"[3].

أول من أشار إلي مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير ''مستقبلنا المشترك'' الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987م، وقد تشكلت هذه اللجنة بِتكليف من الجمعية العامة للأُمم المتحدة عام 1982م بِرِئاسة ''رئيسة وزراء النرويج'' آنذاك وأعضاء 22شخصية من النخب السياسية والإقتصادية وخبراء التنمية والتخطيط في العالم. وقد أدى نشر

[1] عبد الوارث محمد الحسن سر الختم، أثر فلسفة تقسيم الثروة على التنمية في ظل النظام الفدرالي، رسالة دكتوراه (السودان، أكاديمية السودان للعلوم، 2009م) ص 31.

[2] ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين (مصر، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية – القاهرة، 2000م) ص 16.

[3] ضرار الماحي، مرجع سابق، ص ص 8، 9.

تقرير ''مستقبلنا المشترك'' إلي تركيز الأضواء على ضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها, وذلك من خلال تحقيق التوازن في عناصِر الحياة الطبيعية والإقتصادية. حيث ذكر التقرير ضمن فقراته أن الكثير من إتجاهات التنمية الحالية تُؤدِي إلي إفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عُرضة للأذى، بينما تُؤدي في الوقت نفسه إلي تدهور البيئة. كما يتساءل التقرير عن كيفية قدرة هذه التنمية بِأن تخدم أجيال الألفية القادمة التي تتضاعف فيها أعداد البشرية الذين يعتمدون على الموارد البيئية نفسها. وقد أدى ذلك التساؤل إلي تعميق وجهة نظر التقرير حول مفهوم التنمية، وأصبح النظر إليها ليس فقط ضمن إطارها المحدد والخاص بالنمو الإقتصادي، بل أصبح التقرير يرى بِأن الحاجة قد أصبحت ضرورية لِقيام مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني.وبِذلك أصبحت التنمية المستدامة هدفاً يشمل كلاً من مجتمعات الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء[1].

تعريف التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development من المفاهيم التي يكتنفها الكثير من الغموض واللبس، من حيث صعوبة تقديم تعريف عالمي لِهذا المفهوم. وقد لُوحِظ أن هذا المفهوم يحمل كل معنى يُود المفكِرون عرضه في قضاياهم المختلفة. فقد قام العديد من الباحثين الإقتصاديين وغيرهم، مع زيادة الإهتمام بِهذا المفهوم بِمُحاولات كثيرة لِتقديم تعريف أو تفسير لِمفهوم التنمية المستدامة، بعض هذه التعريفات يعتبر مُترادِفات وبعضها الآخر يختلف كثيراً من حيثُ المضمون، من هذه التعريفات نذكر ما يلي:

قدم الإقتصادي Robert Solow تعريفاً مبسطاً لِمفهوم التنمية المستدامة في عام 1991م، قال إنها تعني "عدم الإضرار بِالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي". وقد أشار Solow إلي أنه عند الحديث عن الإستدامة لابد من أن نأخذ في الحسبان ليس فقط الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال المقبلة، ولكن ينغي أيضاً أن نوجه إهتماماً كافياً إلي نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل. تلك البيئة تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة. من هذا المنطلق يرى Solow أن التنمية المستدامة تتحول إلي مشكلة للإدخار والإستثمار لأنها تتعلق بالإستهلاك الحالي والإستهلاك المستقبلي للموارد المختلفة[2].

قدمت جامعة اوريجون بالولايات المتحدة الأمريكية تعريفاً آخر لمفهوم التنمية المستدامة، لكنه لا يختلف كثيراً عن سابقه، يقول هذا التعريف أن التنمية المستدامة تشير إلي إستخدام

[1] عبد الوارث محمد الحسن، مرجع سابق، ص ص 34، 35.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر والسيدة إبراهيم مصطفى، قضايا إقتصادية معاصرة، (مصر، الدار الجامعية للنشر، بدون تاريخ) ص 118.

وتنمية وحماية الموارد المختلفة بمعدلات وأساليب تمكن الناس من مواجهة وتحقيق إحتياجاتهم الحالية مع الأخذ في الإعتبار قدرة الأجيال المقبلة على توفير إحتياجاتها الخاصة بِإستخدام تلك الموارد. وعليه فإن التنمية المستدامة تتطلب التحقيق الآني للمتطلبات البيئية والإقتصادية والإجتماعية[1].

كما عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعقد في ريودي جانيرو عام 1992م التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل". كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلي أنه لِكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل عنها. هذان المبدآن اللذان تقررا بإعتبارهما جزء من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين ينطويان على بعض الدلالات الدقيقة لإستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة[2]. ويبدو أن المبدأ الثالث يشير إلي مفهوم العدل في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي، والعدل في تلبية حاجات أجيال الحاضر وأجيال المستقبل وتحقيق توازن بين التنمية وصيانة البيئة[3].

والتنمية المُستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها إستغلال الموارد، وإتجاه الإستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسساتي في حالة إنسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل، لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية[4].

وفي محاولة للربط بين البيئة والتنمية الإقتصادية، نجد أن التنمية المستدامة قد تم تعريفها على إنها محاولة للحد من التعارض الذي يؤدي إلي تدهور البيئة، وذلك عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والتنمية الإقتصادية. وبأنها تمثل توافقاً ما بين إحتياجات الجيل الحالي وتحسين نوعية حياته في حدود الطاقة الإستيعابية للبيئة ووظائفها وكذلك إحتياجات الأجيال المُقبلة[5].

القواعد العملية للتنمية المستدامة:

يحدد الإقتصاديون عدداً من القواعد التي تساعد على إستدامة إستخدام رأس المال الطبيعي (الأنظمة البيئية والطبيعية)، والتي يمكن تلخيصها في الآتي[6]:

---

[1] المرجع السابق ص ص 118، 119.
[2] ف. دوجلاس مرجع سابق، ص 17.
[3] ضرار الماحي، مرجع سابق، ص ص 12، 13.
[4] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف ومراجعة: علي حسين حجاج، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978م) ص 73.
[5] عبد الوارث محمد الحسن، مرجع سابق، ص 40.
[6] عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 123.

1. حماية الطاقة والقدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية المتجددة التي تمثل جزءاً من رصيد رأس المال الطبيعي. وهذا يتطلب ألا يزيد معدل إستغلال أرصدة تلك الموارد عن المعدلات الطبيعية لإعادة نموها أو تكاثرها أو عملية بنائها ذاتياً .
2. وجوب تصحيح مصادر سلبيات وفشل كل من آلية السوق والحكومات فيما يتعلق بتسعير الموارد وحقوق الملكية.
3. تأكيد الحاجة إلي تطوير التقنيات الإنتاجية التي تُعزز القدرة على التحول إلي إستخدام بدائل تتصف بالرصيد المتجدد محل الموارد الطبيعية ذات الرصيد غير المتجدد، كما يجب أن يسهم هذا التطور التقني في رفع مستوى كفاءة إستخدام الموارد المختلفة.
4. العمل على تحجيم معدلات النشاط الإقتصادي عند مستويات تتلاءم مع الطاقة الإنتاجية المتبقية من مصادر رأس المال الطبيعي. أي أنه لابد من الإعتماد على منهج معتدل لإستغلال هذا الرصيد الطبيعي.
5. تجنب الإفراط في إستغلال البيئة وتلويثها بمعدلات تفوق طاقتها الطبيعية على التخلص من أثر تلك الملوثات، والحفاظ على الأنظمة الطبيعية المختلفة والعمل على دعم أساليب تقنيات إعادة تدوير recycling المخلفات.

السؤال هنا، كيف يمكن ترجمة هذه القواعد إلي سياسات وإجراءات عملية؟ تلك هي المهمة الموكلة إلي صانعي السياسات الإقتصادية والبيئية. لكن وبصورة عامة ينبغي التأكد على أن تحقيق الإستدامة التنموية يرتكز إلي سياسات شاملة وبرامج ومشروعات تعمل على خفض مستوى التدهور البيئي، مع العمل على تحسين الجوانب المختلفة المؤثرة في مستوى رفاهية الفرد[1].

مؤشرات التنمية المستدامة:

بالرغم من إنتشار مفهوم التنمية المستدامة وكثرة تعريفاته، إلا أن المعضلة الرئيسية في التعامل مع هذا المفهوم تمثلت في الحاجة الماسة إلي تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة، وصعوبة تحويل هذا المفهوم إلي مقاييس ومعايير عملية يمكن إستخدامها وتطبيقها في أرض الواقع. وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عليه إتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الإقتصادية والإجتماعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، حيث يمكن إستخدام مجموعة مناسبة من المؤشرات وتقييم الحالة الملحوظة

[1] المرجع السابق، ص 123.

والإتجاهات الخاصة بالموارد، إما في حد ذاتها - أي مدى إستدامة نشاط أو مورد معين – أو دراستها في ضوء التنمية المستدامة[1].

إن هذه المؤشرات تعكس مدى النجاح في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وهي تُقوِم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أُخرى، كما يمكن متابعة التغيرات والتوجهات في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة، فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم لا. كما تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدول، وبالتالي تقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلي القرار الأكثر صواباً ودقة لما فيه المصلحة العامة[2].

وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلي أربع فئات رئيسية بناءً على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلي مؤشرات إقتصادية واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية. وتعتبر المعايير التالية ذات أهمية قصوى بشأن إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة[3]:

1- أن تعكس المؤشرات شيئاً أساسياً وجوهرياً لصحة المجتمع الإقتصادية أو الإجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
2- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها.
3- أن تكون قابلة للقياس.
4- يمكن التنبؤ بها أو توقعها.
5- أن تكون ذات مرجعية أو ذات قيم حدية متاحة.
6- أنه يمكن جمعها واستخدامها بسهولة نسبياً .

بالإضافة لذلك، فإن بعض المؤسسات أو الحكومات في الدول المتقدمة تقوم بتطوير مؤشرات مباشرة أو غير مباشرة تتعلق بتقويم مدى التقدم الذي يتحقق في التنمية المستدامة.

معوقات التنمية المستدامة:

تواجه دول العالم، خاصة الدول النامية مجموعة من التحديات التي تعيق جهود تلك الدول من تحقيق التنمية المستدامة، بعض تلك التحديات يتمثل في الآتي[4]:

1. عدم الإستقرار السياسي وغياب إستقرار السياسات الإقتصادية والتنموية الناتج عن غياب السلام والأمن، ويتمثل ذلك في سباق التسلح والنزاع المسلح كعقبة كئود في طريق

[1] ضرار الماحي، مرجع سابق، ص 15.
[2] المرجع السابق، ص 15.
[3] ف. دوجلاس مرجع سابق، ص ص 166، 167.
[4] عبد الوارث محمد الحسن، مرجع سابق، ص ص 41، 42.

التنمية المستدامة، وذلك بسبب الإستنزاف المريع والمستمر للموارد المالية والمادية الأُخرى الشحيحة والتي تؤدي إلي القضاء على الثروات القومية والموارد البشرية التي يمكن أن تستغل وتستخدم في الحيلولة دون إنهيار الأنظمة البيئية وتدهور الموارد الطبيعية والبشرية. وفي هذا السياق يرى تقرير "مستقبلنا المشترك" أن أول خطوة في إرساء قاعدة سليمة لإدارة العلاقات بين الأمن والتنمية المستدامة هو توسيع أُفق المجتمع العالمي، فإن النزاعات قد تنشب ليس بسبب التهديدات العسكرية والسياسية للسيادة الوطنية فحسب، بل قد تنجم أيضاً عن تدهور البيئة ومحدودية خيارات التنمية.

2. مشكلة الفقر والتي تزداد حدة مع الأُمية والبطالة وإرتفاع حجم الديون الخارجية وفوائدها، بالإضافة إلي أن الإستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه دول العالم اليوم، حيث يُؤمن الجميع على أن القضاء على الفقر وتغيير نمط الإنتاج والإستهلاك غير الرشيد، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة. بالإضافة إلي ذلك فإن الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلي أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الإتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة تشكلان تهديداً كبيراً للتطور والأمن والإستقرار على المستوى الدولي.
3. ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني، خاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة.
4. إزدياد حجم السكان وإستمرار الهجرة من الريف إلي الحضر، خاصة في الدول النامية، تمثل عقبة حقيقية أمام الجهات المسئولة في تلك الدول من وضع الخطط الإقتصادية والتنموية السليمة والتي تساعد على تقديم الخدمات بصورة أكثر فاعلية.
5. تدهور الأوضاع الإقتصادية مما ينعكس سلباً على قدرات الدول النامية في الإلتزام بمسئوليتها تجاه التنمية المستدامة. ويرجع ذلك إلي إنخفاض متوسط دخل الفرد، وشح رأس المال المتاح للإستثمار للنهوض بقطاعات الإنتاج المختلفة.
6. ضعف البنية التحتية، خاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية والضرورية، بالإضافة إلى عبء الديون والخدمات المترتبة عليها، كذلك كيفية الإستفادة من الموارد في تمويل مشاريع التنمية المستدامة، خاصة تلك الموجهة للحد من الفقر والحفاظ على الموارد البيئية.
7. عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في الدول النامية، ونقص الكفاءات القادرة على التعامل معها.

المبحث الثاني

التنمية الريفية

مفهوم التنمية الريفية:

شـهدت فتـرة السـبعينيات مـن القـرن الماضـي بـروز فكـرة "التنميـة الريفيـة" كمفهـوم أسـاس للتنميـة مـن حيـث الفكـرة والتطبيـق. وقـد سـبق ذلـك خـلال فتـرة السـبعينيات أن سـادت موجـه مـن التفـاؤل وسـط الإقتصـاديين والُمخططـين بإمكانيـة تحقيـق الأمـن الغـذائي مـن خـلال إرهاصـات التنميـة لزراعيـة فـي البلـدان المتخلفـة إقتصـادياً نتيجـة لإسـتحداث البـذور المحسـنة ذات الإنتاجيـة

العالية لتوفير الغلات الغذائية الرئيسية في العالم. وقد أطلق على هذا المنحى لفظ "الثورة الخضراء". ولكن هذه الموجة من التفاؤل بدأت في الإنحسار وحل محلها في فترة السبعينيات التفكير في محاولة إيجاد أمثل الطرق والمناهج لجعل الإنتاج الزراعي في هذه البلدان يمتاز بالإستمرارية والبقاء، حيث وضحت صورة الفقر والتخلف في المناطق الريفية. هذا الإتجاه الجديد أدى إلي التفكير في إستراتيجية جديدة لتحقيق النمو الإقتصادي وبالتالي التنمية الإقتصادية في دول العالم الثالث.هذه الإستراتيجية ركزت على محاولة الوصول بأقصر الطرق وبأسهل الوسائل لإزالة مظاهر الفقر والبؤس والشقاء في المناطق الريفية في الدول المتخلفة. وقد كان الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو إزالة مظاهر الفقر وسط السكان، ومن ثم تحقيق سبل إنتاج تسمح بزيادة الدخل في المناطق الريفية. ومن خلال هذه الإستراتيجية برزت فكرة "التنمية الريفية" كعملية شاملة نحو التغيير الإقتصادي والإجتماعي في المناطق الريفية في العالم الثالث. وقد إعتمدت بعض المؤسسات العالمية فكرة التنمية الريفية كتوجه جديد نحو تهيئة الظروف الإقتصادية والإجتماعية بصورة أفضل لسكان الريف في هذه الدول الفقيرة على أن لا يكون الهدف هو زيادة الإنتاج فقط بل التنمية الإجتماعية أيضاً، وكان من أبرز هذه المؤسسات هو البنك الدولي. وقد كانت نتيجة هذا المسعى أن إنتشر الكثير من مشاريع التنمية الريفية في هذه الدول التي يسكن غالبية سكانها في الريف، وعلى هذا الأساس قد أُستحدث مفهوم التنمية الريفية كإستراتيجية أساسية لتحقيق النمو الإقتصادي الشامل في دول العالم الثالث[1].

لذلك تعتبر إستراتيجية التنمية الريفية شاملة تهدف إلي إحداث تغيير إجتماعي بين سكان الريف من خلال إعادة تقييم الموارد المتاحة وتحديد كيفية توظيفها لتحقيق نتائج تنموية مُثمرة لأفراد المجتمع الريفي. إلا أن التنمية الريفة تعتبر قضية غامضة في رأي العلماء لِحداثتها واختلاف التيارات الفكرية التي تناولتها، بجانب طبيعتها القائمة على تداخل عدد من المفاهيم والنظريات والمدارس العلمية كالإقتصاد، الإجتماع، التربية، الزراعة، البيئة، الصحة، المياه وغيرها من المجالات التي تعمل على تق ديم كل ما هو مُمكن لترقية وتطوير حياة الإنسان في الريف. وهناك عدد من الهيئات والمُؤسسات العلمية والبحثية والتنموية التي تناولت هذا المفهوم، لكنها إختلفت في طريقة تناولها وتعريفها له، وذلك لإختلاف طبيعة التخصص والمجال والموضوع، وبالرُغم من ذلك نجدها تتفق في الغالب على هدف رئيسي للتنمية الريفية، هو تحسين مستوى المعيشة لسُكان الريف[2].

تعريف التنمية الريفية:

[1] عبد الله التوم عبد الله، أساسيات التنمية الريفية، الطبعة الثانية، (السودان، بدون دار نشر، 2006م) ص ص 3، 4.
[2] محمد إدريس نور، مفاهيم في التنمية الريفية (السودان، شركة مطابع السودان للعملة، ديسمبر2005م) ص 67.

تُعرف التنمية الريفية بأنها عملية تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لِسُكان الريف، والعمل على تنمية قُدراتهم وتوسيع مداركهم لِتمكينهم من إستغلال مواردهم المتاحة وتوظيفها لِتلبية إحتياجاتهم، وهذا يتطلب توفير البنيات التحتية اللازمة كالطرق، الكباري، الطاقة، قنوات الري والصرف، الإتصالات، خدمات الصحة والتعليم ومياه الشُرب ومُدخلات الإنتاج، بجانب مصادر التمويل وخدمات الإرشاد والتوعية والتثقيف[1].

أوردت الأُمم المتحدة في عام 1950م تعريف محدد لتنمية المجتمع المحلي تقول فيه: إنها وسيلة هامة للتقدم الإجتماعي في العالم. وعلى هذا الأساس أقامت المُؤتمرات وقدمت المُساعدات والخبراء لإثبات جدوى هذا النوع من التنمية، وحددت دائرة تهتم بتنمية المجتمع المحلي. وعلى ضوء ذلك تم الإتفاق على أن مفهوم التنمية الريفية يعني أسلوب العمل الإقتصادي والإجتماعي في المناطق الريفية الذي يعتمد على مداخل العلوم الإجتماعية عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وتشجيع مشاركة أعضائها في التفكير والإعداد والتنفيذ للمشروعات والبرامج الخاصة بتنمية المجتمع الريفي في ظل الظروف المُتاحة عملياً وإدارياً لضمان إستمرارية دعم وتطوير هذا المجتمع[2].

في العام 1956م أوردت الأُمم المتحدة تعريف ثاني لتنمية المجتمع المحلي تقول فيه: إنها مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على الجهات المحلية كوحدات للعمل وتجمع بين المُساعدات الخارجية والجهود الذاتية المحلية بِهدف إثارة وعي القيادة في المجتمع المحلي بوصفها أداة هامة لِإحداث التغيير المطلوب[3].

في عام 1963م أوردت الأُمم المتحدة تعريف ثالث للتنمية الريفية تقول فيه: إنها مجموعة من الوسائل والطُرق التي تستخدم بِقصد توحيد جهود الأهالي مع السُلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عُزلتها لِتُشارك إيجابياً في الحياة العامة، وتُساهم في تقدم البلاد[4].

تُعرف هيئة التنمية الدوليةالتنمية الريفية بِأنها عملية العمل الإجتماعي التي تُساعد المواطنين على تنظيم أنفُسِهم للتخطيط والتنفيذ بِإشراكهم في تحديد إحتياجاتهم الجماعية والفردية، والتعرف على مشاكلهم، ورسم الخُطط اللازمة لِعلاجها، معتمدين على الموارد الذاتية المتاحة وإمكانية الإستعانة بالمساعدات الضرورية من الهيئات الحكومية، الأهلية والخارجية[5].

---

[1] Abdel Raouf S Bello, Rural Development,(Sudan, University of Khartoum Press, 2008) p 11.
[2] المرجع السابق ص 68.
[3] المرجع السابق ص 68.
[4] عبد الله التوم، مرجع سابق، ص 5.
[5] محمد إدريس نور، مرجع سابق ص ص 69، 70.

التنمية الريفية حسب تعريف البنك الدولي، هي إستراتيجية صممت لتطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف، حيث تشمل التوسع في نشر منافع التنمية لمن هم أكثر فقراً في المناطق الريفية، وتمتد أهدافها لتُغطي جوانب تطوير الإنتاج، زيادة فرص العمل، لتحقيق مستوى أفضل في الدخل والغذاء والمأوى والتعليم والصحة[1].

يركز هذا التعريف على الفئات الفقيرة المحرومة التي عانت من ظروف التخلف لفترات طويلة من الزمن، وهذا يؤكد تكامل وشمول خطط وبرامج التنمية الريفية.

كذلك يشير تعبير التنمية الريفية إلي عمليات التغيير نحو الأحسن التي تحدث في الريف دون أن تكون هذه التغييرات من عمل الدولة[2].

هناك تعريف آخر للتنمية الريفية أشار إليه Dwarkinath، حيث يقول: التنمية الريفية تعني تحقيق الإلتحام المتزايد بين الأهالي للعمل معاً، من أجل تحديد حاجاتهم، والبحث عن طرق ووسائل مُقابلتها وإشباعها، وإتخاذ القرارات والمُشاركة في المسئوليات والعمل بكفاءة وفاعلية للوصول إلي مستويات عُليا من الرضا وإشباع الحاجات، والتغلب على المشكلات[3].

إذن التنمية الريفية هي الجهود التي يبذلها المواطنين لتحسين أوضاعهم المحلية وتمكينهم من المُشاركة والتسيير الذاتي وتكامل جهودهم فيما يتصل بشئون مجتمعهم. كما أنها تعتبر عملية حركية ذات أغراض متعددة تهدف إلي تعليم المواطنين وحثهم على المساعدة الذاتية التي تعين على خلق قادة محليين إيجابيين، وتمكن لديهم الشعور بالمواطنة وترسيخ مفهوم الديمقراطية. كذلك تعني إحدى العمليات التي تهدف إلي تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع لتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها المخططين وتكفل مشاركة القطاع الأهلي بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامجالتنمية وتنفيذها لتلبية الإحتياجات المحلية وتحقيق الأهداف القومية. بالإضافة لذلك تعني التنمية الريفية عملية إحداث تغيرات إقتصادية، إجتماعية وثقافية مقصودة، عن طريق الإستفادة من الطاقات والإمكانيات المتاحة والإعتماد على الجهود المحلية والتعاون والتنسيق مع الجهود الحكومية لتحسين الأحوال المعيشية[4].

أسباب ظهور مفهوم التنمية الريفية[5]:

1. إرتباط سياسة التنمية الريفية بالسياسة العامة لتنمية المجتمع الكبير يتطلب التنسيق بين سياسات الوزارات المختلفة بُغية تحديد إستراتيجية تكاملية.

---

[1] الحفيان عوض إبراهيم،أُسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان، الطبعة الأُولى، (السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، 1995م) ص 23.

[2] إبراهيم عثمان حسن، أثر تطبيق الفدرالية على التنمية المحلية في السودان، (السودان، شركة مطابع السودان للعملة، 2013م) ص46.

[3] كمال التابعي، مقدمة في علم الإجتماع الريفي، (مصر، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية – القاهرة، 2007م) ص 70.

[4] محمد إدريس نور، مرجع سابق ص ص 70، 71.

[5] المرجع السابق ص ص 73، 74.

2. إفتقار العالم النامي إلي الطرق والوسائل التقنية والفنية اللازمة لتحسين مستوى المعيشة لسُكان الريف.
3. هيمنة المكونات الثقافية والإجتماعية والسياسية والبيئية الكامنة في بناء المجتمع الريفي، وإسهامها في إعاقة العمل التنموي بهذه المجتمعات.
4. تأثر العالم النامي بالسياسات الإستعمارية خلال القرن العشرين وما صاحبها من تغول وتعدي على ثرواته المادية والبشرية مما أدى إلي إفقاره وإقعاده عن ركب التطور.
5. تبني عدد كبير من بلدان العالم النامي للفكر الرأسمالي أو الإشتراكي أو المختلط كمنهج للتخطيط لبرامج التنمية دون إدخال تعديلات عليه تجعله يناسب الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية للعالم النامي.
6. فشل معظم التجارب العملية لبرامج التنمية التي نُفذت في العالم النامي، لأنها كرست التبعية والإتكالية في نفوس المواطنين حتى أصبحوا يعتمدون على الغير في إحتياجاتهم، وهذا يرجع إلي إختلاف البيئة الثقافية والإجتماعية، والذي بدوره أدى إلي تخبط العالم النامي وتخلفه في سعيه لإيجاد مخرج لشعوبه من هذا المأزق.
7. إزدياد هوة الفوارق بين المجتمعات الريفية والحضرية.
8. إهمال النواحي الثقافية والإجتماعية في المجتمع الريفي في مرحلة التخطيط للتنمية، على الرغم من التأثير الكبير للعادات والتقاليد والقيم في حياة هذا المجتمع، مما يعني ضرورة مراعاتها عند تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية.

ساهمت هذه الأسباب في توجيه التفكير نحو إيجاد رُؤى تنموية جديدة تخرج العالم النامي من هذا الواقع المرير، وبناءاً على ذلك رأت المُؤسسات والمُنظمات المُهتمة بالتنمية ضرورة إيجاد مفهوم تنموي جديد يناسب ظروف العالم النامي ويحتوي على برامج تنموية تُعالج الأخطاء التي صاحبت تجارب التنمية السابقة التي تم تطبيقها فيه، ويقوم هذا المفهوم الجديد (التنمية الريفية) على عدد من المحاور، أهمها[1]:

1. الإستفادة من مفاهيم وأفكار المذهب الرأسمالي والمذهب الإشتراكي التي تناسب العالم النامي، وصهرها في مفهوم موحد يساعد في إحداث تنمية حقيقية تحقق التطور والنهضة في الريف.
2. الإهتمام بالمورد البشري والإعتماد عليه بإعتباره عنصر محوري وأساسي في عملية التنمية، والمورد المادي لأهميته في تحويل الأفكار والبرامج التنموية إلي واقع ملموس.

[1] المرجع السابق ص ص 74، 75.

3. إعادة صياغة المورد البشري، عن طريق تبني وتطبيق حِزمة من برامج بناء القدرات وتنمية المهارات بغرض توظيفه للإستفادة منه كمورد متاح يدعم مبدأ الإعتماد على الذات في تنفيذ البرامج التنموية.
4. إستغلال ما هو متاح من موارد بشرية ومادية وتوظيفها لِمقابلة الحاجات والمُتطلبات اللازمة للحياة، تجنباً للإعتماد على الموارد الخارجية التي غالباً ما تقود إلي التبعية والإرتهان للقُوى الخارجية ويعرض برامج التنمية للتذبذب وعدم الإستقرار والفشل.
5. الإعتماد على الموارد المحلية في مختلف مراحل التنمية، كالتخطيط، التمويل، التنفيذ، المتابعة والتقييم، بجانب إمكانية الإستعانة بالمساعدات الخارجية التي تتماشى مع برامج التنمية في العالم النامي.

أهداف التنمية الريفية:

تتنوع وتتعدد أهداف التنمية الريفية، لذلك يُمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي:

1. **وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي**: تستهدف برامج التنمية الريفية وضع خُطة إنمائية متكاملة تكفل تطوير وتنمية الريف إقتصادياً، إجتماعياً وثقافياً، وتتسم بالواقعية وتصاغ في حدود الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة في المجتمع، وتشتمل هذه الخطة على عناصر إقتصادية بإعتبار أن القِطاع الإقتصادي من أهم القِطاعات في الريف. وتتحدد الجوانب الإقتصادية الريفية التي يجب أن تكون موضع إهتمام صناع الخطة في الصِناعات الريفية والثروة الحيوانية والتجارة ومشروعات البنية الأساسية والخدمات المختلفة[1].
2. **إحداث التغيير البِنائي الوظيفي في كافة مكونات البِناء الإجتماعي للمجتمع الريفي**: يتفق المفكرون في مجال التنمية الريفية على أن برامج التنمية الريفية تستهدف في المقام الأول تغيير المجتمع المراد تنميته تغييراً بنائياً ووظيفياً، يتمثل في تغيير الأنساق الإجتماعية والنظم والعلاقات الإجتماعية، مثل تغيير النظام الإقتصادي، التعليمي، السياسي، القيمي، الإداري والوشائج الإجتماعية التي تربط بين أفراد المجتمع الريفي. هذا بالإضافة إلي تغيير ثقافة المجتمع من خلال تغيير سلوك الأفراد وإتجاهاتهم وغرس قيم جديدة. ويتحقق هذا التغيير من خلال التعليم والإقناع وتنشئة الأفراد، وهذا يدل على أن التنمية الريفية ليست إجراءات إصلاحية بِقدر ما هي عمليات دينامية تقصد التغيير الحضاري المُخطط والمقصود[2].

[1] كمال التابعي، مرجع سابق، ص68.
[2] كمال التابعي، مرجع سابق، ص 69.

3. **تمكين المجتمع الريفي من الإندماج في حياة المجتمع القومي:** يتفق الخبراء على أن لتنمية الريفية بإعتبارها شكلاً ومستوى من مستويات التنمية، تستهدف تمكين المجتمع المحلي من الإدماج في حياة المجتمع القومي، بإعتباره جزءاً ومكوناً من مكوناته الأساسية، وذلك بهدف أن تشارك المجتمعات الريفية في التقدم القومي بأقصى قدر مستطاع، ولذا لا يمكن تصور برنامج للتنمية القومية يتجاهل المجتمعات الريفية[1].
4. **تدريب القادة المحليين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية:** تهدف التنمية الريفية إلي خلق واكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الإتصال بين المسئولين وأهالي الريف، كما تهدف إلي تدريب المواطنين في المجتمعات الريفية على ممارسة الديمقراطية، وذلك من خلال إشراك الأهالي في إتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون مجتمعهم، وفي تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية. ولا شك أن تعميق الممارسة الديمقراطية ومشاركة القرويين في الأُمور السياسية والإجتماعية يعتبر هدفاً من أهداف التنمية الريفية لا يقل شأناً عن الغايات المادية الملموسة التي ترنو التنمية الريفية إلي تحقيقها، ذلك لأن الممارسة الديمقراطية تُساعد على تفجير الطاقات الكامنة في نفوس الأفراد، وتجعلهم قادرين على تحمل المسئولية والإعتماد على النفس[2].
5. **دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية:** تلعب الحركة التعاونية د ور مهم في تدعيم موقف الفلاح وُساندته في مختلف المواقف الحياتية. ولا شك أن المجتمع يكون قادراً من خلال التعاون والمشروعات التعاونية على تعبئة جهود أفراده نحو تحقيق الغايات المجتمعية[3].
6. **النهوض بالمرأة الريفية لكي تقوم بمسئولياتها في المجتمع:** برنامج التنمية الريفية تهدف إلي النهوض بالمرأة الريفية عن طريق تعليمها وتثقيفها ومحو أُميتها حتى تشارك في مختلف مناحي الحياة، وحتى تكون قادرة على تنشِئة الأبناء وتربيتهم تربية تستند إلي العلم. لذلك ينبغيِنشر البرامج النِسائية التي تهتم بتدريب المرأة على العديد من المهارات التي تفيدها في مجال حياتها الأُسرية العامة[4].

الأُسس والمعايير السوسيولوجية في التنمية الريفية[5]:

1. ضرورة أن تأتي المُبادأة والدافعية إلي التنمية الريفية من داخل عُقُول القرويين.

---

[1] المرجع السابق، ص 69.
[2] المرجع السابق، ص ص 69، 70.
[3] المرجع السابق، ص 70.
[4] كمال التابعي، مرجع سابق، ص ص 70، 71.
[5] المرجع السابق، ص ص 71، 72.

2. إيقاظ الوعي الإجتماعي بين القرويين، بإعتباره من الركائز الأساسية في إتجاه برامج التنمية الريفية.
3. الإنتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية.
4. المشاركة الشعبية في عملية التنمية الريفية.
5. ضرورة دِراسة القِيم المجتمعية وإتجاهات الريفيين عند التخطيط للتنمية الريفية.
6. ضرورة النظر إلي التنمية الريفية بِرُؤية تكاملية.
7. أخذ الصراعات الإجتماعية القائمة في الإعتبار عند تصميم برامج التنمية الريفية.
8. الإهتمام بالمشروعات الإنمائية الأكثر أهمية، والتي يمكن أن تحقق نتائج سريعة وملموسة لِأهالي الريف.
9. ضرورة توافر الموارد الطبيعية، المادية والبشرية اللازمة لِتحقيق التنمية الريفية.
10. ضرورة تعميق الفهم في تاريخ المجتمعات الريفية المُراد تنميتها، إلي جانب الدراسة الآنية لِظُروف هذه المجتمعات.
11. ضرورة أن تكون التنمية الريفية ثورة في طبيعتها.

المشاركة الشعبية في التنمية الريفية:

كشفت دراسة أُجرِيت في القُرى الهندية عن أن القرويين في قُرى الدِراسة، قد إعتمدوا على الحكومة وموظفي القطاع العام إعتماداً مبالغ فيه، لدرجة أن الناس لم يكونوا على إستعداد للقِيام بأي عمل أو نشاط بِأنفسهم، ولكنهم كانوا دائماً يطلبون مساعدات أكثر من الحكومة، ولم يكونوا راغبين في المساهمة بجزء أكبر من تكلفة المشروعات. ولا شك أن هذا الإعتماد يعد من الملامح السلبية للريفيين، ذلك لأن التنمية الريفية يجب أن تكون أساساً حركة شعبية، وألا يُعتقد أن البرامج مجرد مخطط أو مشروع رسمي ألقي على القرويين من جانب الحكومة، وأن تنفيذه ليس سوى مسئولية الحكومة. كما أن تنمية الإعتماد الذاتي - مساعدة الناس ليساعدوا أنفسهم - يعد هدفاً من أهداف برامج التنمية الريفية، حيث أنه من الضروري حث القرويين على أن يعتمدوا على أنفسهم وينظروا إلي البرامج الإنمائية على أنها المخرج من حالة التخلف والعزلة التي يعيشونها.

هذا فضلاً عن أن الأسباب الحقيقية للفقر وإنخفاض الإنتاجية في ريف الدول النامية لا تتمثل في الظروف البيئية والطبيعية بقدر ما تتمثل في العلاقات الإجتماعية الإستغلالية التي تربط كبار الملاك بالمعدمين، وتلك التي تربط الآخرين بمراكز القوى السياسية والإقتصادية، وذلك على المستويين القومي والعالمي. وإذا كان لبرامج تنمية الريف أن تحقق قدراً من النجاح، فإن عليها أن تبدأ أولاً بحشد إمكانيات وطاقات الفلاحين ثم معاونتهم في مواجهة كبار ملاك

الأرض والتجار الوسطاء والسلطات السياسية، إن ذلك يمثل البداية الحقيقية لأي تنمية ناجحة في ريف الدول النامية. لذلك يُعتقد أن مدخل التنمية الحقيقية يتمثل في المشاركة الشعبية، ليس فقط على المستوى الإنتاجي، بل أيضاً على المستويين الإقتصادي والسياسي. وهناك حقيقة أُخرى هي أن التغير في البناء الطبقي (على مستوى الريف والمجتمع ككل) يمثل ركيزة أساسية للتنمية، ومن الضروري أن يزداد هذا التغير تدعيماً ورسوخاً بفضل المشاركة الشعبية للفلاحين، تلك المشاركة التي يجب أن تمتد وتتغلغل في كل مجالات العلاقات الإجتماعية التي ترتبط برفاهية وتنمية الريف[1].

ولكن مفهوم المشاركة يظل - مع ذلك – غامضاً ما لم يتم التعرف على العلاقات الإجتماعية الأساسية التي تلعب الدور الأكبر في تحقيق رفاهية إنسان الريف، وما لم تدعم موقف المساومة الذي يمكن أن يتخذه الفلاح داخل هذه العلاقات الإجتماعية.

إستراتيجيات التنمية الريفية:

تعني نمط توزيع الإستثمارات والموارد التي تحقق التنمية، وذلك بإستخدام مجموعة من القواعد العامة لرسم خطط التنمية الريفية، وتحديد وسائل تنفيذها وكيفية توزيع الأنشطة التنموية في إطار الموارد المتاحة. كذلك تعرف إستراتيجيات التنمية الريفية بأنها فن إستخدام وتوظيف الموارد المتاحة في المجتمع لتحقيق أهدافه العامة. وتنقسم هذه الإستراتيجيات إلي عدة أنواع، منها[2]:

1. **الإستراتيجية المُحافظة:** تقوم على إفتراض أن الوضع السائد في المجتمع هو الأفضل لتقديم الخدمات التنموية، لأن متخذي القرارات في هذا المجتمع يُفترض أن يكونوا من خيرة الناس، ولذلك يجب أن ينصب جهد التنمية في بناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم تجنباً لمشاكل وصعوبات التغيير، وترشيداً للموارد، وكسباً للوقت وضمان لنجاح عملية التنمية، وحفاظاً على مبدأ تطوير المجتمع من خلال النشاطات والبرامج التي تناسبه.
2. **إستراتيجية التغيير:** تعتمد على مبدأ الدوافع لدى الفرد، وذلك لأن القيم والمعاني والتصورات التي يكتسبها الإنسان من ثقافته وتنشئته الإجتماعية هي أفضل ما يحرك كوامنه، وأن أي تغيير يجب أن يضع في الإعتبار هذه العناصر ويربطها بمعايير سلوكية جديدة.
3. **الإستراتيجية الرشيدة:** تركز على مخاطبة قضايا وشئون المجتمع عبر المصالح الذاتية للأفراد وتقوم على تبصيرهم ومدهم بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق

[1] كمال التابعي، مرجع سابق، ص ص 74، 75.
[2] محمد إدريس نور ، مرجع سابق ص ص 87، 88.

مصالحهم بإستخدام أسلوب الإقناع ونشر التعليم وإجراء البحوث والدراسات العلمية، وحث الأفراد على المبادرة في إدارة شئون حياتهم والتخطيط لها عبر اللجان والمجالس.

4. **إستراتيجية القوة:** تركز على إستخدام مبدأ القوة، وذلك عن طريق إستخدام مختلف أساليب الضغط السياسي والإداري والإجتماعي، وإصدار اللوائح والقوانين والنظم والتشريعات اللازمة التي تساعد في إحداث التغيير المطلوب لنجاح برامج التنمية الريفية.

نحو إستراتيجية للتنمية الزراعية والريفية:

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للسكان في المناطق الريفية من أهم أهداف التنمية الزراعية والريفية للدولة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من السياسات الرامية إلي تحقيق عدة أهداف وسيطة أهمها: تحسين إنتاجية المزارع الصغيرة، وتوفير الظروف الملائمة للتنمية الريفية[1].

أولاً : تحسين إنتاجية المزارع الصغيرة:

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، وتبني سياسات حكومية تضمن توفير الحوافز الإقتصادية لصغار المزارعين.

1. إستخدام التقنية الحديثة:

يعتبر إستخدام التقنية الحديثة، من أهم مستلزمات نجاح التنمية الزراعية بصورة عامة، والتنمية الريفية بصورة خاصة، من أجل زيادة مستوى الإنتاجية. لقد أمكن في الماضي زيادة الإنتاج الزراعي في العديد من الأقطار في أفريقيا وأمريكا اللاتينية دون الحاجة إلي إستخدام التقنيات الحديثة، بل بالإعتماد على التوسع الأُفقي، وذلك بسبب توفر الأراضي الزراعية غير المستغلة في ذلك الوقت. لكن مع إرتفاع معدلات نمو السكان والزيادة الكبيرة في الطلب على المواد الغذائية في الدول النامية، لم يعد بالإمكان تلبية هذه الزيادة المستمرة بالإعتماد دوماً على التوسع الأُفقي، بسبب محدودية الأراضي وإرتفاع تكاليف الإنتاج. فأصبح من الضروري الإعتماد على التوسع الرأسي من خلال إستخدام الآلات والمعدات الزراعية من أجل زيادة إنتاجية الأرض وخفض التكاليف. كذلك، كان لابد من توفير الخدمات البيطرية، وتربية سلالات جديدة أو إستجلابها من دول أخرى، وتوطينها من أجل تطوير إنتاجية الثروة الحيوانية لمواكبة الزيادة المستمرة في الطلب على اللحوم ومنتجات الألبان[2].

2. تبني سياسات محفزة لصغار المزارعين:

[1] عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص 149.
[2] المرجع السابق، ص 150.

يعجز صغار المزارعين في المجتمعات النامية غالباً عن زيادة الإنتاج، بسبب عدم توفر التمويل اللازم لمواجهة النفقات الجارية للإنتاج. لذا يتوجب على الحكومة توفير التمويل لِصغار المزارعين من خلال بنوك متخصصة لهذا الغرض. كما يحد من قدرة صغار المزارعين على زيادة الإنتاج، صغر هامش الربح الذي يحققونه عند تسويق منتجاتهم ، نتيجة لتعدد الوسطاء واستحواذهم على الحصة الأكبر من قيمة الإنتاج، الأمر الذي يتطلب تبني الدولة لسياسات تشجع صغار المزارعين على تكوين جمعيات تعاونية أو شركات مساهمة من أعضائها تقوم بتسويق الإنتاج دون تدخل الوسطاء. وبذلك يتحول ربح الوسطاء إلى أرباح إضافية لصغار المزارعين تحفزهم على زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية[1].

كذلك يمكن للدولة أن تستخدم بعض السياسات غير المباشرة من أجل زيادة الإنتاج، وذلك من خلال الإنفاق على البحث العلمي والتطوير والتدريب في مجال الإنتاج الزراعي. ومن شأن مثل هذا الدعم غير المباشر أن ينعكس على زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة وخفض تكاليف الإنتاج من أجل منافسة الواردات والتطلع للتصدير إلى الأسواق العالمية.

ثانياً: توفير الظروف المُلائمة للتنمية الريفية:

هنالك ثلاثة مكونات رئيسية لخطط التنمية الريفية، هي: الإصلاح الزراعي، والسياسات الزراعية المكملة للإصلاح الزراعي، ثم توفير الخدمات الأساسية وإقامة الصناعات اليدوية.

1. الإصلاح الزراعي

يعتبر التفاوت الكبير في ملكية الأراضي الزراعية، من أهم المعوقات التي تقف في طريق التنمية الريفية في المجتمعات النامية، حيث تنتشر المزارع الكبيرة التي يديرها ملاك من سكان المدن غالباً ، ومزارع صغيرة لأغلبية ساحقة من المزارعين الذين يستأجرون الأراضي الزراعية من كبار الملاك، أو يعملون أجراء في المزارع الكبيرة. وقد أثبتت التجارب العملية في كثير من البلدان النامية أن لهذا النمط آثار سلبية على إنتاجية الأراضي الزراعية نتيجة لضعف الإرتباط بين المستأجر والأرض التي يفلحها. فالعناية بخصوبة الأرض وكفاءة قنوات الري، تحتاج لإستثمارات قد يعجز صغار المزارعين عن تمويلها. لذلك يوصي الإقتصاديين والمنظمات الإنمائية بضرورة الإصلاح الزراعي بمفهومه العلمي الإيجابي، بعيداً عن الدوافع الأيديولوجية الساعية إلي نزع الملكيات الكبيرة وإعادة توزيعها على صغار المزارعين، فقد ثبت فشل هذا المنحى في العديد من البلدان النامية. أما المفهوم الإيجابي للإصلاح الزراعي، يتمثل في إيجاد الحلول اللازمة لتقوية العلاقة بين المزارع وأرضه، سواء تم ذلك عن طريق تعاونيات أو شركات مساهمة لصغار المزارعين تشتري الأراضي الكبيرة، أو عن طريق إيجاد التشريعات اللازمة

[1] المرجع السابق، ص 151.

لصيانة حقوق صغار المزارعين من خلال عقود إيجار طويلة الأجل للأراضي الزراعية، تقوم على علاقات إنتاج مشتركة وعادلة بين كبار الملاك وصغار المزارعين. فالإصلاح الزراعي بمفهومه الإيجابي يعد من أهم مستلزمات التنمية الزراعية بصورة عامة، والتنمية الريفية بصورة خاصة، لتوفير حافز الملكية لصغار المزارعين ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي الإرتقاء بالمستوى المعيشي لسكان المناطق الريفية[1].

2. السياسات الزراعية المكملة للإصلاح الزراعي

من خلال التجارب العملية، ثبت أن من الصعب الإستفادة الكاملة من الإصلاح الزراعي ما لم يتم توفير المستلزمات الضرورية الأُخرى لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه، وفي مقدمتها زيادة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة الفلاحين.فإذا كان الإصلاح الزراعي يعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق هذه الأهداف بالنسبة للعديد من البلدان النامية، إلا أنه غير كافٍ، وربما يأتي بنتائج عكسية في بعض الحالات، إذا لم يتم إتخاذ إجراءات محددة لتوفير مستلزمات الإنتاج والخدمات التي كان يوفرها كبار الملاك قبل تنفيذ الإصلاح الزراعي. ومن هذه المستلزمات: التمويل اللازم لإنجاز العمليات الزراعية، من تحضير الأرض وحتى الحصاد، توفير البذور المحسنة والمعدات الزراعية، بالإضافة إلي المبيدات والأسمدة، وتقديم التسهيلات التسويقية. بجانب ذلك تقديم الخدمات العامة الزراعية، مثل الخدمات الإدارية، وخدمات الري، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي[2].

3. توفير الخدمات الأساسية

لا تقتصر التنمية الريفية على زيادة الإنتاج الزراعي، والدخول الحقيقية لصغار المزارعين، وانما تشتمل أيضاً على خلق فرص العمل للعمال غير الزراعيين من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية، وإنشاء مراكز التدريب والمعاهد الفنية. كذلك توفير البيئة الملائمة للصناعات الصغيرة واليدوية، بهدف تنويع فرص العمالة في المناطق الريفية، وإيجاد مصادر دخل ثانوية. وستؤدي جميع هذه الجهود إلى خلق الظروف الملائمة لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبالتالي تحقيق قفزة نوعية في طريق التنمية الريفية الحقيقية[3].

معوقات التنمية الريفية وتحدياتها:

[1] المرجع السابق، ص ص 152، 153.
[2] المرجع السابق، ص 154.
[3] المرجع السابق، ص ص 154، 155.

تواجه التنمية الريفية بعض المعوقات والتحديات الإجتماعية والثقافية التي تعمل على تنشيط وتعبئة الإتجاهات والقيم وأنماط السلوك المناهضة لمشروعات التنمية الريفية، وتحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المبتغاة. وقد تتبع هذه التحديات من داخل البناء الإجتماعي والإطار الثقافي للمجتمع، أو من داخل النماذج التخطيطية. ويمكن تناول بعض هذه المعوقات كنماذج للتحديات التي تواجه عملية التنمية الريفية[1].

1. **المعوقات المادية لتخطيط التنمية الريفية:** تمثل المعوقات المادية عقبة أمام عمليات التخطيط والتنمية، وترجع إلي قصور أو ندرة واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج الأساسية وهي: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم والمستوى التكنولوجي.وهناك فارقاً جوهرياً بين التحديات السوسيولوجية وبين المعوقات المادية في مواجهة عمليات التخطيط والتنمية في الدول الآخذة في النمو. فالتغلب على المعوقات المادية للتنمية أمر أيسر بكثير من التغلب على التحديات السوسيولوجية التي تجابه عمليات التنمية، وبالذات في المجتمعات الريفية، وذلك نظراً لتأصيل هذه التحديات فيها، وتراكمها عبر أجيال ضاربة في التاريخ. ومن ثم تصبح عملية تغيير هذه التحديات السوسيولوجية من أعقد العمليات أمام التنمية، بينما يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للمعوقات المادية.
2. **النسق القيمي والإتجاهات السائدة في المجتمع:**يمثل النسق القيمي مكوناً رئيسياً من مكونات البناء الإجتماعي، يتفاعل مع بقية عناصر ومكونات البناء، ُيؤثر فيها ويتأثر بها، كما أن القيم تمثل محدداً هاماً من محددات السلوك الإنساني. وقد أُجريت دراسات عديدة في كثير من بلدان العالم، أثبتت أهمية نسق القيم ودوره الفعال في تعضيد مشروعات التنمية الريفية أو رفضها. ومن هذا المنطلق يكون من الضروري عند التخطيط للتنمية الريفية ُمراعاة الوضع الإجتماعي للقيم المجتمعية السائدة التي ينطوي عليها بناء المجتمع، فيجب تطويع القيم الإيجابية لخدمة مشروعات التنمية الريفية، والتعرف على القيم والإتجاهات السلبية التي تناهض التنمية وتحد من فعاليتها والعمل على تلافيها.
3. **التدرج الإجتماعي والبناء الطبقي:** يعتبر البناء الطبقي من أهم التحديات الإجتماعية النابعة من البناء الإجتماعي المُعقد في البلدان النامية، والتي تقف في سبيل مشروعات التنمية الريفية، ولعل أبرز مثال على ذلك هو نظام الطبقات المغلقة في الهند، حيث يلعب دوراً واضحاً في مناهضة مشروعات التنمية.

[1]كمال التابعي، مرجع سابق، ص ص 81، 82.

4. **الفجوة بين الأهداف الخيالية والموارد المتاحة:** هناك دائماً صراع بين الأغراض السياسية الخيالية وبين الأهداف الواقعية، حيث يقع هذا الصراع بين السياسي والمخطط، ويعزى ذلك إلي أن الأول لديه حساسية أكثر من غيره في الإحساس بالمشاعر القومية، وقد يدفع ذلك المخططين إلي الوقوع في أخطاء فادحة بوضعهم خططاً ذات أهداف خيالية، ويترتب على ذلك فشل في تحقيق هذه الأهداف، ويتضح فيما بعد عدم جدوى هذه الخطط.

بالإضافة إلي التحديات المذكورة، هناك معوقات أُخرى كثيرة، منها: إنتشار الأُمية في المجتمعات الريفية، والزيادة السكانية، وتجاهل الجوانب الثقافية والايكولوجية عند تصميم خطة التنمية، والتناول الجزئي لمشكلات التنمية الريفية، والإفتقار إلي إستراتيجية واضحة للتنمية الريفية، وضعف النظام السياسي وسيطرة المصالح الشخصية على المصالح العامة، والخوف من الجديد والتمسك بتلابيب الماضي، والمعوقات الإدارية التي تتمثل في تخلف الأجهزة الإدارية القائمة، والعجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة القادرة على تحمل مسئوليات التنمية، ونقص الوعي التخطيطي، وغياب المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية. وينبغي على المخطط أن يكون مدركاً لطبيعة هذه المعوقات والتحديات، والتي تنشأ أكثرها عن تجاهل أو إغفال الأُسس السوسيولوجية للتنمية الريفية[1].

التنمية الريفية المستدامة:

ظهرت حديثاً عدة تعريفات وإستخدامات لمفهوم التنمية الريفية المستدامة، وحسب مقررات مؤتمر الأرض الثاني الذي عُقد بجهانسبيرج بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002 حاول المؤتمر حصر عشرين تعريفاً واسع التداول للتنمية الريفية المستدامة والتي تم تصنيفها إلي أربعة مجموعات وهي التعريفات الإقتصادية، الإجتماعية والإنسانية، التقنية والإدارية، والبيئية[2].

إقتصادياً: تعني إجراء حقيقي وعميق ومتواصل في إستهلاك الدول من الموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في تلك الدول.

إجتماعياً: تعني السعي إلي تحقيق الإستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلي المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

تقنياً وإدارياً: تعني التنمية التي تنقل المجتمع إلي مستوى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة والتي تخدم أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلي رفع درجة حرارة سطح الأرض الضارة بالأوزون.

---

[1] كمال التابعي، مرجع سابق، ص 84.

[2] عبد الله التوم، مرجع سابق، ص 22.

بيئياً: تعني الإستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلي مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية. ولقد عرفت الأُمم المتحدة التنمية الريفية المستدامة بأنها تلك التي لا تحقق نمواً إقتصادياً فقط وإنما تقوم أيضاً بتوزيع فوائده توزيعاً عادلاً، كما أنها تنمية تحافظ على البيئة عوضاً عن تدميرها وتعزز تمكين البشر لا تهميشهم وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء ويوسع الفرص والخيارات المتاحة أمامهم، كما يوفر لهم إمكانية المشاركة في الخيارات ذات الصلة بمعيشتهم"[1]. وُيستنتج من هذا التعريف أن هناك أربعة مكونات أساسية لمفهوم التنمية المستدامة، هي:

1. العدالة
2. التمكين
3. الإنتاجية
4. الإستمرارية

خصائص التنمية الريفية المستدامة:

1. اللامركزية: اللامركزية في التنمية هي الأساس للتنمية الحقيقية، لأن مركزية التنمية أو تمركز التنمية في المدن الكبيرة يؤثر عادة على المناطق الأُخرى، حيث يقود إلي تحول الأيدي العاملة إلي المناطق التي يوجد بها العمل، وهذا ُيؤثر على التوازن السكاني، حيث ينزح سكان الريف إلي المدن، وهذا بدوره يترك آثاراً إجتماعية، إقتصادية، تنموية وسياسية كبيرة.
2. الجماعية: وتعني التعاون بين أفراد المجتمع من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة.
3. الإنسجام والتناغم مع الطبيعة: أن يشعر الناس بأنهم جزء من الطبيعة وأن الإهتمام بها وبصياتها يضمن لهم حياة طيبة مستقبلاً.
4. التنوع الإحيائي: يتناول تطور الزراعة والحيوان معاً، وذلك لما للزراعة والحيوان من دور كبير في التنمية.
5. الإستقلالية: تعني أن يركز المواطنون على مواردهم الذاتية في التنمية، لأن الإنفاق الحكومي على التنمية –في دول العالم الثالث خصوصاً- مهما كثُر فإنه لا يصل إلي كل الريف، لذلك يجب على سكان الريف تطوير أنفسهم بأنفسِهم خاصة في المسائل التنموية البسيطة التي لا تحتاج إلي دعم حكومي[2].

[1] المرجع السابق، ص 23.
[2] عبد الله التوم، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

المبحث الأول:

خلفية عن ولاية شمال دارفور

الموقع، المساحة والسكان:

تقع ولاية شمال دارفور في الجزء الشمالي الغربي من البلاد، وتنحصر بين خطي طول 22,8درجة و27,5درجة شرقاً ودائرتي عرض 9,8درجة و18درجة شمالاً. تحدها الولاية

الشمالية من الشمال ودولة ليبيا من الشمال الغربي ودولة تشاد وولاية غرب دارفور من الغرب وولاية جنوب دارفور من ناحية الجنوب وولاية شمال كردفان من الشرق. تقدر مساحة الولاية بحوالي 296,000 كلم مربع، وهذه المساحة تعادل 12% من المساحة الكلية للسودان وتساوي 57% من مساحة دارفور الكبرى، وتعتبر من أكبر ولايات السودان من حيث المساحة. ويقدر عدد سكانها بحوالي 2,113,626 نسمة حسب تعداد السكان لعام 2008م، ونسبة سكان الحضر 21% والريف 79% ونسبة النساء 51,8% والرجال 48,2%، ويبلغ معدل النمو 3,23% سنوياً[1].

التضاريس:

تتكون مظاهر سطح ولاية شمال دارفور من العديد من المكونات الطبيعية. فتوجد السلاسل الجبلية التي تكونت من الصخور الأساسية والرماد البركاني، وهي مصادر أساسية لِأحواض تصريف المياه للأودية الموسمية المنتشرة في جميع أنحاء الولاية. كما توجد الكثبان الرملية القديمة في شرق الولاية وهي مثبتة بغطاء نباتي متقطع. وتوجد الرمال الزاحفة المكونة للكثبان الرملية نتيجة للتعرية بسبب الرياح وذلك في المناطق الشمالية والشرقية، كما توجد أراضي رملية تمارس فيها الزراعة والرعي. سطح الولاية مستوٍ في الغالب مع بعض التعرجات، وتوجد أحواض طينية نتجت من جريان مياه الأودية الموسمية وهي ذات تربة عالية الخصوبة والإنتاجية[2].

إن معظم أراضي الولاية رملية تتخللها بعض جيوب الأودية الكبيرة مكونة بذلك تربة طينية رسوبية عالية الخصوبة. مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر في حدود 7مليون فدان أي ما يعادل 11% من مساحة الولاية، والمستغل منها سنوياً تقدر ب2,5مليون فدان أي 34,7% من المساحة الصالحة للزراعة. وأظهرت المسوحات أيضاً أن مساحة الأراضي الطينية على ضفاف الأودية تبلغ 660ألف فدان وهذه تمثل 9,5% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بينما تبلغ المساحة القابلة للزراعة المروية 560ألف فدان بما يعادل 8% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، أما بقية المساحة والبالغ نسبتها 89% من مساحة الولاية فهي عبارة عن مراعي وغابات ومناطق جبلية وصحراوية[3].

البيئة الايكولوجية:

في عام 1987م قام معهد الدراسات البيئية بجامعة الخرطوم بالتعاون مع برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي بإجراء دراسة لرصد موارد ولاية دارفور الكبرى، وخلصت تلك الدراسة إلي تقسيم

[1] ولاية شمال دارفور، الخطة الخماسية (2012 – 2016)، المجلد الأول –أساسيات الخطة الخماسية وتحليل الوضع الراهن- (السودان، مطبعة أرو، أكتوبر 2010م) ص ص 7، 13.
[2] المرجع السابق، ص 16.
[3] المرجع السابق، ص 17.

الولاية إلي نطاقات ايكولوجية لتكون مدخلاً للتنمية المستدامة بالولاية. وللوصول لتحديد تلك النطاقات لم تهتم الدراسة فقط بالنواحي الايكولوجية بل شملت نوعية الحياة وأُسلوب إستغلال الأرض ونوعية الخدمات المتوفرة. وبتجميع هذه المعلومات تمكن فريق الدراسة من تحديد نطاقات متشابهة لكل إقليم من أقاليم دارفور الكُبرى.

أثرت الظروف الطبيعية على أُسلوب حياة السكان بولاية شمال دارفور، فبينما نجد الإستقرار والزراعة نمطاً للحياة في مناطق واسعة من الولاية، فإن البداوة والترحال سمة الذين يقطنون في المناطق الجافة وشبة الجافة. ونتيجة لهذا الإرتباط بين السكان والبيئة يمكن تقسيم الولاية إلي مناطق ايكولوجية كالآتي[1]:

1. إقليم الصحراء:

يقع في شمال الولاية ويتميز بتربة السهول الرملية والتربة الصخرية. ونجد معدل الأمطار لا يزيد عن 75ملم في السنة، وإمكانية نمو النباتات محدودة جداً عدا بعض الحشائش التي تنمو في الوديان مثل نبات الجزو الذي يصلح لرعي الإبل.

2. **إقليم شبه الصحراء**:

يقع هذا الإقليم جنوب المنطقة الصحراوية، حيث توجد الرمال في الجزء الشرقي من الإقليم، وسهول التعرية المغطاة بالحصى في الأجزاء الغربية.

3. إقليم السافنا قليلة الأمطار:

يمكن تقسيم هذا النطاق إلي قسمين:

• منطقة الكثبان الرملية في الناحية الشرقية حيث تهطل أمطار مناسبة لنمو الحشائش والأشجار مثل الهشاب، ويمتد هذا النطاق إلي ولاية جنوب دارفور. والأسلوب السائد لِإستغلال الأرض يتمثل في الزراعة التقليدية وتربية الحيوان (الضان والماعز)، وهذه المنطقة تشمل مناطق جنوب الفاشر والمناطق الشرقية من الولاية.

• المناطق الغربية ذو الطبيعة الصخرية والتي تمثل إمتداداً طبيعياً لجبل مرة. حيث تكثر الخيران والأودية بهذه المنطقة والتي تؤثر في نوعية النباتات الموجودة وفي طرق إستغلال الأرض، فالأودية تمثل بيئات صالحة للزراعة المروية وتربية الحيوان مثل الأبقار والأغنام والإبل.

الموارد المائية:

[1] جمهورية السودان، المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، نحو خطة ولائية للعمل البيئي، ولاية شمال دارفور، (السودان، 2000م) ص 34.

توجد مصادر المياه في هيئة خزانات وأحواض مياه غنية ومتجددة في باطن الأرض، منها حوض شقرة المائي وحوض ساق النعام، إذ تقدر إيراداتهما بحوالي 100 مليار متر مكعب، أما الحوض الصحراوي النوبي (حوض أُم كدادة، حوض البقارة وحوض وادي هور) فتقدر إيراداته بحوالي (15،714) بليون متر مكعب، بالإضافة إلي الأحواض الرسوبية والصخرية. هذا بجانب المياه السطحية المتدفقة من مياه الأمطار والأودية الموسمية، وتتراوح جملة إيرادات هذا المصدر ما بين 195 – 325 مليون متر مكعب[1].

النشاط الإنساني:

يعمل 80% من سكان الولاية بالنشاط الزراعي والرعوي، 1,3% بالحكومة، 5% بالتجارة و13,7 بالأنشطة الأُخرى. ويغلب على سكان ولاية شمال دارفور إمتهان حرفة الزراعة والرعي والتجارة وبعض الصناعات المحلية، إذ تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي لِأغلب سكان الريف، حيث تمارس الزراعة التقليدية في مناطق التربة الرملية تحت نظام الملكية المشاعة للأرض وتستخدم الوسائل الطبيعية في إستعادة خصوبة التربة عن طريق الزراعة المتنقلة. كذلك تنتشر في الولاية الزراعة المروية عن طريق حصاد المياه على جوانب الأودية والآبار الجوفية، وأيضاً الزراعة الآلية في جنوب الولاية حيث الأراضي الطينية وأراضي القردود[2].

يعتمد غالبية سكان ولاية شمال دارفور على الزراعة وتربية الحيوان كوسيلة للعيش، ولهذا فإن الظروف البيئية تشكل الأساس لكل العمليات الإقتصادية بالولاية، ويتركز النشاط الزراعي في الأراضي الرملية (أراضي القوز) لسهولة العمليات الزراعية ولِامتلاك غالبية المزارعين لمساحات واسعة تمارس فيها زراعة الدخن، الذرة، الفول السوداني، حب البطيخ والكركدي. وتتم هذه العمليات الزراعية بالأسلوب التقليدي الذي يتميز بالآتي[3]:

1. تسود فيه وسائل الإنتاج اليدوية والبدائية.
2. محدودية التركيبة المحصولية.
3. خضوعها للتذبذب والمخاطر نتيجة للتقلبات في كمية الأمطار.

نتيجة لإعتماد الزراعة على الأمطار فقد إبتدع المزارعون أساليب كثيرة لزيادة الإنتاج ولتقليل فاقد الرطوبة وحسن إستخدام ما هو متاح، مثل:

1. إمتلاك حيازات متعددة موزعة على مختلف المناطق.
2. زراعة الأراضي المنخفضة ذات الرطوبة العالية.

---

[1] المرجع السابق، 47.
[2] ولاية شمال دارفور، الخطة الخماسية، مرجع سابق، ص 27.
[3] خالد محمد أحمد، النزاع المسلح وأثره على الحياة المعيشية لسكان الريف، بحث ماجستير، (السودان، جامعة الخرطوم، 2007م) ص ص 12, 13.

3. زراعة الأرض قبل هطول الأمطار بفترة قصيرة.
4. الحش المبكر حتى يقل التنافس على الرطوبة بين المحاصيل والحشائش.

بجانب ما تقدم فإن الإستراتيجية الزراعية التقليدية بنيت على المرونة في إتخاذ القرار وتنوع العمليات الفلاحية لتناسب التغيرات المكانية والزمانية للأمطار، وذلك عن طريق إختيار المزروعات المناسبة للظروف المناخية، وزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل ذات خصائص وإحتياجات مختلفة. لهذا نجد زراعة الدخن، السمسم وحب البطيخ في الأراضي الرملية والذرة والخضروات والفاكهة في الأراضي الطينية (الأودية والتروس)[1].

تمثل الأراضي الطينية حوالي 20% من جملة المساحة الكلية للأودية، تمارس فيها العمليات الفلاحية بصورة أقل لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لإستغلالها من إقامة السدود الترابية والخزانات وحفر الآبار الجوفية والسطحية والآلات الزراعية وبعض المعدات الأُخرى اللازمة للزراعة. لكن في الفترة الأخيرة ونتيجة لشح الأمطار وتذبذبها ولوجود العديد من الأودية والخيران الموسمية ووجود جيوب وسهول طينية خصبة حولها، إتجه المزارعون لِإستغلال هذه الأراضي لِإنتاجيتها العالية لبعض المحاصيل النقدية ذات العائد الإقتصادي الأعلى لتأمين دخل الأُسرة مثل زراعة الخضر، الفاكهة، البقوليات، الأعلاف والذرة. كذلك الجفاف الذي ضرب الولاية أدى إلي التحول من زراعة الأراضي الرملية (القوز) إلي زراعة الأراضي الطينية (الوادي). هذا التحول التلقائي من أراضي القوز إلي فلاحة الوادي تبعه تغير في شكل الإنتاج والفلاحة، طريقة الري، إستخدام العمالة، التغير التلقائي من الإكتفاء الذاتي إلي إنتاج المحاصيل النقدية وحجم الأرض الزراعية في الوادي. وأصبحت زراعة الوادي الآن أكثر أهمية من زراعة القوز. وتنقسم طرق الري فيها ألي طريقتين[2]:

الأُولى: طرق ري تقليدية وبدائية تتعلق بتقنيات حصاد المياه مثل التروس وحفر القنوات والجداول للري من الأودية، وإستخدام الدلو لجلب المياه من الآبار.

الثانية: طرق ري حديثة تستخدم فيها الوابورات والمضخات لسحب المياه من السدود والحفائر، الآبار والأودية لري الأراضي الزراعية.

الفرق بين الزراعة في أراضي القوز وسهول الوديان:

تتميز الزراعة في أراضي القوز بسهولة العمليات الزراعية في جميع مراحلها المختلفة من حِراثة الأرض وإعدادها ونظافتها من الحشائش وحصاد محصولها، كما تتميز بقلة الجهد المبذول والتكلفة المالية مقارنة بالزراعة في الأودية، زيادة على ذلك كبر مساحات الحقول في

[1] المرجع السابق، ص 13.

[2] Khalid A EL Amin, Drought, Adjustment in Economic Activities, Changes in Land Use and Land Tenure Forms in Darfor, (Sudan, DSRC, 1999) P 33.

أراضي القوز وندرة إستخدام الآلات الزراعية الحديثة. إلا أن أراضي القوز لا تتحمل الزراعة المستديمة دون إراحتها فترة من الزمن لِإستعادة خصوبتها. كما أن الإنتاج فيها قليل قِياساً بـِإنتاجية سهول الأودية ومجاري الخيران. بالإضافة إلي ذلك فإن الزراعة في أراضي القوز أقل ضماناً للإنتاج وأكثر تعرضاً لنقص المياه[1].

الزراعة في الأودية والتربة الطينية أكثر صعوبة ومشقة وتكلفة منها في أراضي القوز، وذلك بسبب طبيعة التربة ومياه الفيضانات والسيول ذات الإندفاع الشديد التي تجتاح سهول الأودية أحياناً وتدمر المزارع مما يستوجب إعادة زراعة المحصول من جديد، بالإضافة إلي ذلك تنمو الحشائش بكثرة وبإستمرار في المزارع وتكثر فيها الآفات والحشرات مما يتطلب ذلك عملاً وجهداً متصلين في نظافة الحقول ومحاربة الآفات الزراعية طول الموسم الزراعي.

تتفاوت مساحات الحقول الزراعية بين سهول الأودية وأراضي القوز، فمساحات الحقول في الأودية صغيرة ومحدودة حسب إتساع السهل الفيضي، وتشتد المنافسة عليها بين المواطنين القاطنين في المنطقة. أما مساحات الحقول الزراعية في أراضي القوز فهي كبيرة بسبب إتساع مساحات أراضي القوز[2].

كذلك يمارس سكان ولاية شمال دارفور إنتاج الصمغ العربي والطلح، إذ تساهم الولاية بنسبة كبيرة في الدخل القومي من إنتاج هذه السلعة. أما نشاط الرعي فهو موازٍ للزراعة وأحياناً يجمع المواطن بين النشاطين، خاصة في ظل ظروف الجفاف الأخيرة، حيث يتم رعي الإبل والأغنام في الشمال بينما يمارس رعي الأبقار في المناطق الجنوبية للولاية وذلك لتباين المناخ شمالاً وجنوباً. وتمتلك الولاية أكثر من 13مليون رأس من الماشية، وتسهم المراعي الخصبة والطبيعية في تزايد هذه الأعداد[3].

أما النشاط التجاري فهو يمارس في المدن، ويعتمد على صادرات الولاية من الحبوب الغذائية والماشية، إلي جانب مختلف أنواع السلع التي تستجلب من مناطق السودان الأُخرى والدول المجاورة. بالإضافة إلي وجود أنواع مختلفة من الصناعات الصغيرة والتحويلية مثل صناعة الزيوت والجلود والسعف وغيرها من منتجات الصناعة التقليدية[4].

الأوضاع البيئية ومؤشرات التنمية:

تعتبر ولاية شمال دارفور من أكثر مناطق السودان تأثراً بموجات الجفاف والتصحر والتغيير البيئي والآثار المصاحبة من نقص في الغذاء والهجرة إلي مناطق أكثر وفرة بالموارد

[1] عبد العزيز خاطر عثمان، حصاد المياه في الوديان ودورهما في تحقيق الأمن الغذائي بولاية شمال دارفور، بحث ماجستير، (السودان، جامعة إفريقيا العالمية، 2002) ص 23.
[2] المرجع السابق، ص 25.
[3] ولاية شمال دارفور الخطة الخماسية، مرجع سبق ذكره، ص 31.
[4] المرجع السابق، ص 32.

الطبيعية. وبما أن الإستخدام الزراعي للأرض (نباتاً وحيواناً) يُمثل أهم الأنشطة في شمال دارفور فإن أي عمل جاد للتنمية لابد أن يساهم في تحسين النظام الايكولوجي بجانب رفع مستوى المعيشة للريف والحضر، إذ أن إهمال أي منهما يؤثر سلباً على الآخر. فإهمال الريف قد يؤدي إلي خلل في البيئة الريفية مما يجعلها تحت ضغوط عوامل داخلية وخارجية تفوق طاقتها. هذا ما يحدث الآن في مناطق كثيرة من ولاية شمال دارفور والتي تتميز بتقلبات مناخية وظروف بيئية غير مستقرة. رغم هذه التقلبات فقد أظهرت الدراسات أن الإنسان في تلك المناطق بما توفر لديه من معرفة تقليدية متوارثة إبتدع أساليب وإستراتيجيات تضمن له العيش في تلك المناطق والإستجابة للضغوط الإقتصادية الداخلية والخارجية. وبالمثل فإن إهمال التنمية الحضرية ينعكس أيضاً على البيئة الريفية، متمثلة في حرمان سكان الريف من إيجاد الأسواق المناسبة لمنتجاتهم. من هنا تنبع أهمية التنمية المتوازنة بين الريف والحضر, فأغلب مشاكل الدول النامية ناتجة عن هذا الخلل، إذ تم تركيز أغلب الأنشطة الإقتصادية في المدن مما ترتب عليه هجرات ريفية نحو المدن[1].

إن آثار التدهور البيئي يختلف من منطقة لأُخرى بالولاية تبعاً لإختلاف نوعية العلاقة بين البيئة الطبيعية من ناحية وبين أسلوب إستخدام الإنسان للموارد البيئية من ناحية أُخرى. فالمناطق الشمالية للولاية وكنتيجة لإمتداد الزراعة التقليدية إلي المناطق الرعوية، فقد تصحرت بصورة واسعة أدى إلي هجرة واسعة إلي المناطق الجنوبية وإلي المدن. يتمثل التدهور الايكولوجي في إنحسار الغابات الطبيعية وتدهور الموارد الرعوية والتربة في مناطق واسعة من الولاية، وتدهور موارد المياه ونظم الإنتاج الزراعي والحيواني. كل هذا إنعكس في تدهور الأوضاع البشرية والحياتية[2].

إن تدني الأوضاع المعيشية للإنسان إنعكس في تدني مستوى الخدمات وإنتشار الفقر البشري بين السكان خاصة في الريف. وهناك عدة عوامل ساهمت في إنتشار الفقر وهي[3]:

- ضمور مشاريع التنمية (قلة مشاريع التنمية).
- تدهور نظم الإنتاج الريفي.
- التدهور البيئي.
- الآثار السالبة لموجهات التنمية الإقتصادية وسياسات التحرير.

تدريب العاملين بالولاية:

[1] آدم الزين محمد وآخرون، التنمية مفتاح السلام في دارفور (السودان، شركة مطابع السودان للعملة، ديسمبر 2003م) ص ص 212، 213.
[2] المرجع السابق، ص 115.
[3] المرجع السابق، ص ص 115، 116.

تتولى إدارة التدريب بالولاية مسئولية تدريب العاملين في المؤسسات الحكومية المختلفة، وهي جهة حكومية تتبع للمجلس القومي للتدريب منوط بها إدارة تدريب العاملين بالدولة في جميع المجالات التدريبية المختلفة. وهنالك نوعان من التدريب:

أولاً: الدورات التدريبية الجماعية: وهي نوعان، دورات تدريبية جماعية قصيرة تتراوح مدتها بين 5 إلى 7 أيام وهي محلية على مستوى الولاية، ودورات جماعية طويلة تتراوح مدتها بين إسبوعين إلى شهر وهي مركزية تعقد على مستوى المركز.

ثانياً: تدريب المبعوثين: يتم إبتعاث العاملين للدراسة والتدريب على مستوى الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه إلى المعاهد والجامعات المختلفة سواء في الداخل أو الخارج.

يتم تقديم التدريب في جميع المجالات وفق الخطة القومية للمجلس القومي للتدريب، وتستعين إدارة التدريب بالولاية في العملية التدريبية بجامعة الفاشر وبيوت الخبرة العاملة في مجال التدريب من المركز، بجانب الموظفين أصحاب الخبرة[1].

مشروعات التنمية الريفية بالولاية:

تذخر ولاية شمال دارفور بعدد من مشروعات التنمية الريفية والتي في غالبيتها مشاريع زراعية تعتمد على الري الصناعي والري الفيضي، من الخزانات والحفائر التي تم إنشاءها لهذا الغرض ولتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان في هذه المنطقة. الجدول أدناه يوضح أهم مشروعات التنمية الريفية بولاية شمال دارفور

الجدول (1/1/4)

الرقم	إسم المشروع	المساحة المزروعة بالفدان	عدد العاملين
1	شقرة الزراعي	1500	1000
2	أبو دقيس الزراعي	1500	800
3	أزقرفا الزراعي	1000	600
4	ملم الوديان الزراعي	500	300

المصدر: الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف، شبكة تنمية ريف الفاشر ومنظمة براكتكال آكشن، ملفات داخلية،شمال دارفور،الفاشر 2014م.

هنالك مشاريع زراعية أُخرى يُقدر عددها ب80 مشروع، منتشرة في محليات الولاية المختلفة وخاصة محلية الفاشر، دار السلام، كلمندو وطويلة، وتعتمد هذه المشاريع على الري الصناعي والفيضي من الأودية والحفائر الضخمة التي تم بناءها بواسطة شبكات ومنظمات التنمية العاملة في الولاية بالمشاركة مع حكومة الولاية. وتعتبر أصغر حجماً قياساً بالمشاريع المذكورة سابقاً، وتتراوح مساحة المشروع الواحد بين 200 إلي 500 فدان، ويستوعب ما بين 100 إلي 300عامل.[2]

[1] جمهورية السودان، المجلس القومي للتدريب، إدارة التدريب – ولاية شمال دارفور، ملف داخلي، الفاشر 2014م.
[2] الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف وآخرون، ملف داخلي، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.

توجد مشاريع أُخرى تعتمد على الثروة الحيوانية كأساس لتنمية المناطق الريفية، مثل مشاريع تسليف الأغنام التي تقدمها منظمة أغنام من أجل الأطفال البريطانية. وتقوم فكرة تسليف الأغنام على إعطاء الأُسرة الريفية الواحدة عدد 6أغنام من السلالات المحسنة، مع توفير الرعاية البيطرية وتدريب صاحب المشروع على كيفية الرعاية والإهتمام بهذا المشروع. والهدف الأساسي هو، لتكون هذه المشاريع نواة لتنمية المناطق الريفية، عن طريق تنمية الثروة الحيوانية، بجانب توفير الألبان ومشتقاته للأُسرة بغرض الإكتفاء الذاتي ومن أجل السوق لإدرار الدخل للأُسرة الريفية. وهنالك عملية متابعة دورية تقوم بها لجنة التنمية الريفية بالمنطقة ومسئول المنظمة، الهدف منها المتابعة والتقييم ومن ثم رفع التقارير الدورية لإدارة المنظمة. وبعد مرور عامين على المشروع تقوم إدارة المنظمة بأخذ أصل المشروع (6أغنام) وإعطاءه لمستفيد آخر، وترك الباقي لصاحبه، مع قيامها أيضاً بجميع واجباتها تجاه المشروعين من توفير رعاية وتدريب وإرشاد بيطري وغيره.[1]

عدد الذين إستفادوا من مشروعات تسليف الأغنام هو 4070 أُسرة ريفية، موزعة على 60 قرية من قرى محافظات الفاشر، الكومة، مليط، دار السلام، طويلة وكلمندو. وبلغت نسبة نجاح هذه المشاريع 65%، وهنالك أُسر خرجت من دائرة الفقر تماماً، ونجحت أسر أُخرى في الإستثمار في مجال الثروة الحيوانية.[2]

المبحث الثاني:

مجتمع وعينة الدراسة

يتناول هذا المبحث الخطوات والمعايير التي سوف يحتكم إليها الباحث، من أجل تحديد العينة التي ستجرى عليها الدراسة، كذلك مجتمع الدراسة وأهم الخصائص التي تميزه، وكيفية إختيار عينة الدراسة، ثم أهم الأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة، بجانب الإجراءات اللازمة لإستكمال الطرق الإحصائية المختارة للمعالجات الإحصائية.

أولاً: مجتمع الدراسة:

[1] منظمة أغنام من أجل الأطفال البريطانية، ملف داخلي، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
[2] المصدر السابق.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون من العاملين بالريف بمشروعات التنمية الريفية الذين تلقوا جرعات تدريبية بواسطة شبكات التنمية المحلية، مثل الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف، وشبكة تنمية ريف الفاشر، ومنظمات التنمية الأجنبية مثل منظمة "براكتكال آكشن"، ومنظمة أغنام من أجل الأطفال البريطانية، في مجالات التنمية الريفية والتنمية الزراعية (بناء التروس الهلالية، التسميد الطبيعي، إستخدام الدورة الزراعية، كيفية إستخدام التقاوي المحسنة والآلات الزراعية الحديثة، وعملية الإرشاد الزراعي)، إدارة الموارد الطبيعية، الإرشاد البيطري وكيفية تحديد أولويات المجتمع الريفي الخاصة بمشروعات التنمية الريفية.

وبحسب إحصائيات الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف وشبكة تنمية ريف الفاشر ومنظمة "براكتكال آكشن"- ولاية شمال دارفور، فإن عدد العاملين بمشروعات التنمية الريفية الذين تلقوا جرعات تدريبية في المجالات المذكورة سابقاً هو 1890 عاملاً تقريباً . هؤلاء موزعون بين ستة محليات من ضمن ثمانية عشرة محلية بالولاية، وهذه المحليات هي: محلية الفاشر، محلية دار السلام، محلية الكومة، محلية مليط، محلية طويلة ومحلية كلمندو. ويرجع السبب في تركيز مشروعات التنمية الريفية وعملية التدريب لهؤلاء العاملين في هذه المحليات للآتي:

1. توجد بها جمعيات ولجان تنمية محلية نشطة وفاعلة.
2. إنها قريبة من الناحية الجغرافية من مركز وعاصمة الولاية مدينة الفاشر.
3. من الناحية الأمنية، تعتبر الأفضل وذلك بالمقارنة مع محليات الولاية الأُخرى.
4. الإستقرار النسبي الذي يتمتع به سكان هذه المحليات، وعدم تعرض غالبيتهم لموجات النزوح، كما حدث ذلك في باقي محليات الولاية.
5. إنها غنية بالموارد الزراعية، وتعتبر من أهم مناطق الإنتاج بالولاية.

ثانياً: خصائص مجتمع الدراسة:

يتميز مجتمع الدراسة بعدة خصائص، أهمها الآتي:

1. عبارة عن مجتمع ريفي، يعتمد غالبية أفراده على النشاط الزراعي كمهنة أساسية لِإدرار الدخل والمعيشة، بجانب حرفتي الرعي والتجارة.
2. تقارب المستوى المعيشي بين أفراده، وضآلة التفاوت الإجتماعي.
3. نمط الإنتاج الزراعي، هو إنتاج إكتفائي، بجانب تحقيق الأرباح، وذلك لِإرتباطهم بِإقتصاد السوق، وبالتالي زراعة المحاصيل النقدية.

4. إنخفاض مستوى الدخل، وذلك لِإعتماد السواد الأعظم على الإنتاج الزراعي الذي يتسم بتدني عائده المادي.
5. الترابط الإجتماعي الرأسي والأُفقي على نطاق أفراد الأُسرة والأُسر الأُخرى.
6. إرتفاع روح التدين، وسمو قيم التوكل، والإيمان بالغيب، والخضوع التام لتقلبات الطبيعة.
7. الإنضباط الإجتماعي وسيطرة العادات والتقاليد والأعراف على توجيه سلوك المجتمع.
8. تشابه الأنماط السكنية، وبساطة البنيان والمسكن.
9. مجتمع غير متجانس.

الجدول أدناه يوضح عدد العاملين بالريف بمشروعات التنمية الريفية الذين تلقوا جرعات تدريبية بواسطة شبكات ومنظمات التنمية، وذلك حسب كل محلية من محليات الولاية الستة المذكورة سابقاً .

الجدول (1/2/4)

الرقم	المحلية	عدد العاملين الذين تلقوا التدريب بكل محلية
1	الفاشر	520
2	مليط	235
3	الكومة	220
4	دار السلام	369

5	طويلة	310
6	كلمندو	236
الجملة		**1890**

المصدر: إحصائيات الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف، شبكة تنمية ريف الفاشر ومنظمة براكتكال آكشن، ملفات داخلية، الفاشر،شمال دارفور ،2014م.

ثالثاً: عينة الدراسة:

بناءً على الدراسات السابقة في هذا المجال، تم تحديد حجم العينة بنسبة 10% من إجمالي عدد العاملين بالريف بمشروعات التنمية الريفية الذين تلقوا التدريب بولاية شمال دارفور، وُمثلت كل محلية حسب نسبة العاملين الذين تلقوا التدريب بها إلي إجمالي العاملين بمشروعات التنمية الريفية الذين تلقوا التدريب بالولاية. وقد قام الباحث بتوزيع عدد (190) إستمارة إستبيان على المستهدفين، بإستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية، وقد إستجاب عدد (190)، حيث أعادوا إستمارات الإستبانة بعد ملئها بالبيانات المطلوبة، وبنسبة إستجابة بلغت (100%)، وهذا مؤشر أولي ممتاز لمدى تفاعل المبحوثين مع الدراسة، ولكن هنالك عدد (5) إستمارات تالفة، ليصبح مجموع الإستمارات الصالحة للتحليل (185) إستمارة. الجدول رقم (2/2/4) يوضح كيفية إختيار عينة الدراسة:

الجدول (2/2/4)

الرقم	المحلية	عدد العاملين الذين تلقوا التدريب بها	النسبة إلي إجمالي العاملين الذين تلقوا التدريب بالولاية	حجم العينة
1	الفاشر	520	%28	52
2	مليط	235	%12	24
3	الكومة	220	%12	22
4	دار السلام	369	%20	37
5	طويلة	310	%16	31
6	كلمندو	236	%12	24
الجملة		**1890**	**%100**	**190**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2014م.

من الجدول (2/2/4)تم تحديد حجم العينة بمحلية الفاشر عن طريق العملية الحسابية الآتية: 520×10÷100= 52 عامل، وبنفس الطريقة تم تحديد حجم العينة بباقي محليات الولاية المذكورة، لُيصبح حجم عينة الدراسة 190 عامل بمشروعات التنمية الريفية الذين تلقوا التدريب.

رابعاً: أداة جمع البيانات

عبارة عن الوسيلة التي إستخدمها الباحث في جمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهنالك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، وقد إعتمد الباحث على الإستبيان والمقابلة كأداتان رئيسيتان لجمع البيانات بجانب أداة الملاحظة.

1)الإستبانة:

تم إستخدامها لجمع البيانات من عينة الدراسة،وأُرفق معها خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بموضوع الدراسة وهدفها وغرض الإستبانة(أنظر الملحق رقم "1").

أ. ثبات الإستبانة

يقصد بثبات الإختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الإختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الإختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والإتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الإختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- معادلة ألفا-كرونباخ.
2- طريقة التجزئة النصفية بإستخدام معادلة سيبرمان- براون.
3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.
4- طريقة الصور المتكافئة.
5- معادلة جوتمان.

من أجل اختبار ثبات الأداة (الإستبانة) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ على فقرات الإستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الإستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الإستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 - 100) ، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60%) عندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكّن من

تعميم النتائج.

وتنص معادلة معامل ألفا كرونباخ على[1]:

$$\alpha = \frac{k}{k-1}\left[1 - \frac{\sum s^2{}_i}{s_i^2}\right]$$

حيث:

(k) عدد مفردات الإختبار

($\sum s^2{}_i$) مجموع مربعات القيم

(s_i^2)مربعات القيم

الجدول رقم (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) التاليين يبينان نتيجة إختبار المصداقية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (3/2/4)

نتيجة إختبار المصداقية لمتغيرات الدراسة

م	المتغيرات	العبارات	معامل ألفا
1	المعوقات التي تواجه مشروعات التنمية الريفية	9	%87.4
2	التدريب الذي يمارس حالياً	18	%90.4
3	التدريب في القطاع الزراعي	10	%84.1
4	البرامج التدريبية المقدمة لتنمية مهارات العاملين	12	%87.4

[1]محمد إبراهيم محمد، معادلة إلفا لكرونباخ، كلية التربية – جامعة المنيا –مصر، منشور على الانترنت على الموقع:www.edutest.0fees.net

www.ibrahim1952.jeeran.com

	المجموع الكلي	49	**%88.9**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية عن طريق برنامج SPSS، 2014م

شكل رقم (1/2/3)

معامل ألفا كرو نباخ للثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة

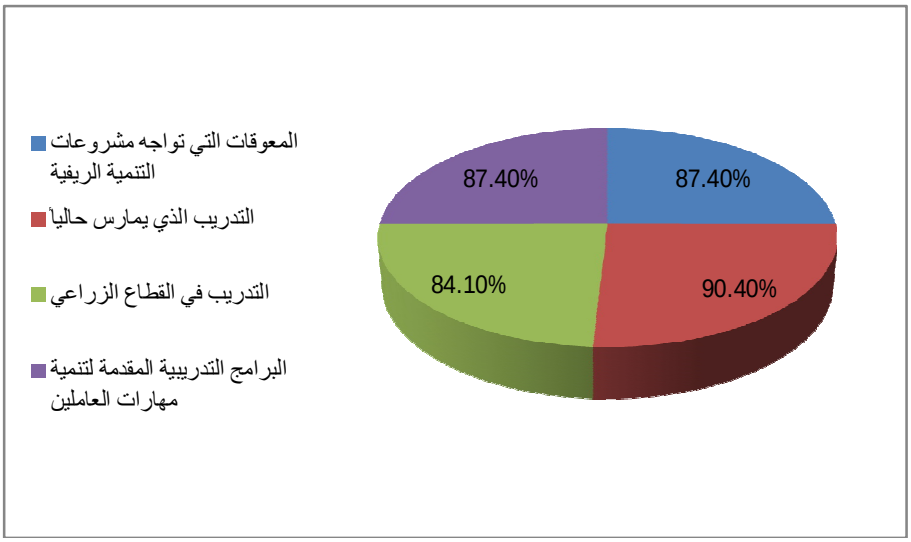

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية عن طريق برنامج SPSS، 2014م

يبين الجدول رقم (3/2/4) والشكل رقم (1/2/4) إختبار ألفا كرو نباخ لفقرات متغيرات الدراسة على إنفراد ولجميع المتغيرات معاً، حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (88.9%) وتعتبر هذه النسبة عالية جداً، وبالتالي يمكن الإعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الإستبانة الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو (60%)، ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي فإنه يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

ب. صدق الإستبانة:

الصدق الظاهري:

بعد تصميم الإستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الإختصاص بموضوع الدراسة (أنظر الملحق رقم "3") وقد تم أخذ ملاحظاتهم وتعليقاتهم، وتم تعديل الإستبانة وفقاً لهذه التعليقات والملاحظات لتكون بصورتها الحالية.

الصدق الإحصائي:

هو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين،

وُيحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة الصدق بين الصفر والواحد الصحيح، والصدق الذاتي للإستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، وقد قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي وهي الجذر التربيعي لمعامل الثبات (0.889)، والنتيجة كانت (0.943) مما يعني صدق الإستبانة.

2)المقابلة:

إستخدمت الدراسة أسلوب المقابلة في عملية جمع البيانات، حيث قام الباحث بإجراء مقابلات مع عدد من المسئولين والمهتمين بالشأن التنموي بالولاية وخاصة مدراء الشبكات والمنظمات التي تُعنى بنهضة وتنمية الريف، وتم الحصول على المعلومات المطلوبة، ((أنظر الملحق رقم (2)).

3) الملاحظة:

إستخدم الباحث أسلوب الملاحظة في عملية جمع البيانات، من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها لبعض مشروعات التنمية الريفية، ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجراها مع المهتمين والعاملين في مجال التنمية الريفية.

خامساً: الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة:

بعد أن تم إدخال البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. معادلة كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي للتحقق من ثبات أداة جمع البيانات.
2. مقاييس الإحصاء الوصفّي (Descriptive Statistics Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة مثل:
   أ. التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين بالأرقام وبالنسب المئوية.
   ب. الوسط الحسابي: لإجابات المبحوثين ليعكس متوسط إجابات عبارات، أداة جمع البيانات حيث تم إعطاء أوزان تتراوح من 1 إلى 5.
   ج. الانحراف المعياري: تّم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات المبحوثين، ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الإستبانة، كلما قلت قيمة الإنحراف المعياري يزداد تجانس العبارات، والعكس صحيح.
   د. إختبار مربع كاي Chi-Square وهو اختبار يقوم به الباحث لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين شيئين أو متغيرين. يجرى هذا الاختبار عن طريقة مقارنة قيمة

يحددها الباحث مسبقا تعرف بمستوى المعنوية (ألفا) بالقيمة المسماة P-Value تحسب من البيانات المتوفرة، وعن طريق المقارنة بين القيمتين يتضح ما إذا كانت هنالك علاقة بين الأُثنين أم لا.

المبحث الثالث

خصائص عينة الدراسة

هذا المبحث يتناول وصفاً للبيانات الشخصية لِأفراد عينة الدراسة والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات الشخصية.

فيما يلي تحليل للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم المختلفة.

1- النوع:

يوضح الجدول رقم (1/3/4) والشكل رقم (1/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع.

جدول رقم (1/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	122	65.9
أنثي	63	34.1
المجموع	185	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

الشكل رقم (1/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

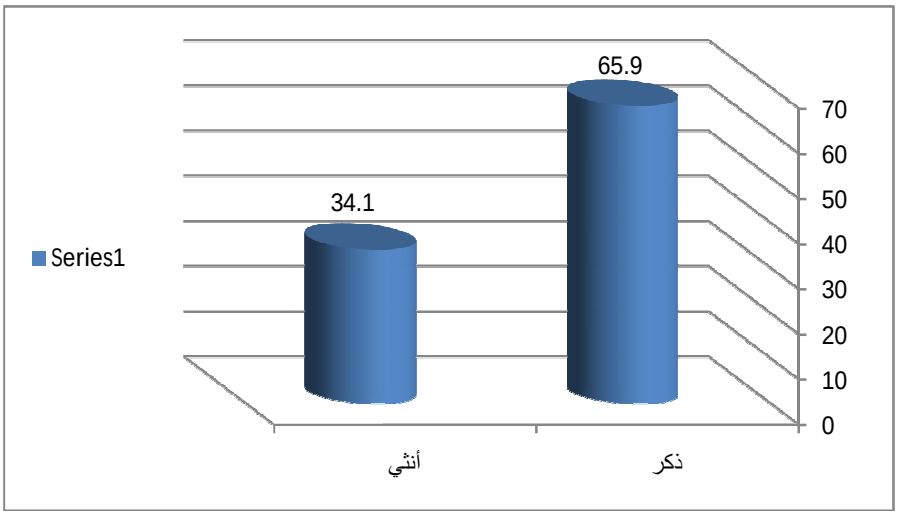

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

يبين الجدول رقم (1/3/4) والشكل رقم (1/3/4)أن ذُلُثي عينة الدراسة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم (122) ويمثلون ما نسبته (65.9%) من العينة، وبلغ عدد الإناث (63) بنسبة (34.1%) من عينة الدراسة.

2-العمر:

يوضح الجدول رقم (2/3/4) والشكل رقم (2/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (2/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية %

18 - 25 سنة	25	13.5
26 - 35 سنة	63	34.1
36 - 45 سنة	56	30.3
46 - 55 سنة	33	17.8
56 - 65 سنة	8	4.3
أكبر من 65 سنة	0	0.0
المجموع	**185**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

شكل رقم (2/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

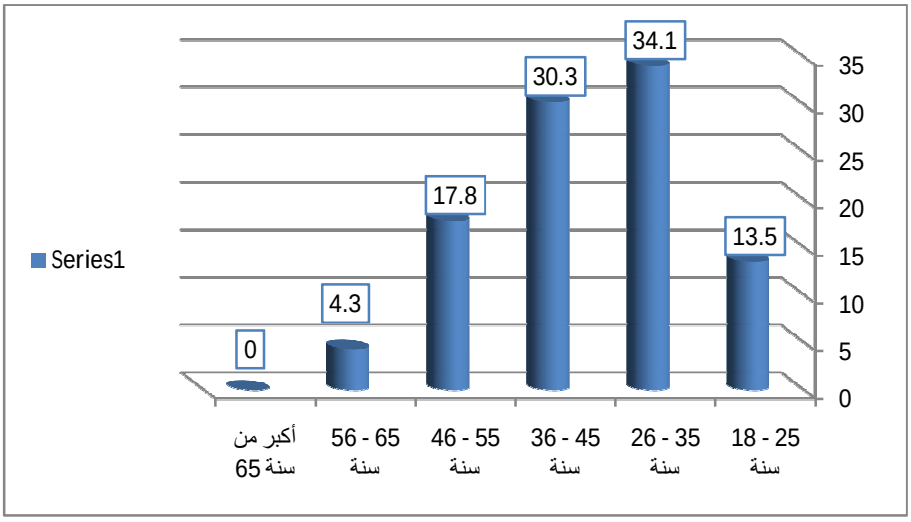

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

يُبين الدول رقم (2/3/4) والشكل رقم (2/3/4) أن (13.5%) من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (أقل من 25) سنة، بينما الأفراد الذين هم من الفئة (26-35) سنة فقد بلغ عددهم (63) فرداً بنسبة (34.1)، بينما الأفراد الذين هم من الفئة (36-45) سنة فقد بلغت نسبتهم (30.3%) ، بينما الأفراد الذين هم من الفئة (46-55) سنه فقد بلغ عددهم (33) فرداً والفئة العمرية ما بين (56-65) تجاوزت نسبتهم (4.3 %) ، ولا يوجد في العينة من تجاوز عمره (65) عاماً .

3- المستوى التعليمي:

يوضح الجدول رقم (3/3/4) والشكل رقم (3/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (3/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

النوع	العدد	النسبة المئوية %
أمي	19	10.3
خلوه	39	21.1
أساس	41	22.2
متوسط	33	17.8
ثانوي	31	16.7
جامعي	19	10.3
فوق الجامعي	3	1.6
المجموع	**185**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

شكل رقم (3/3//4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

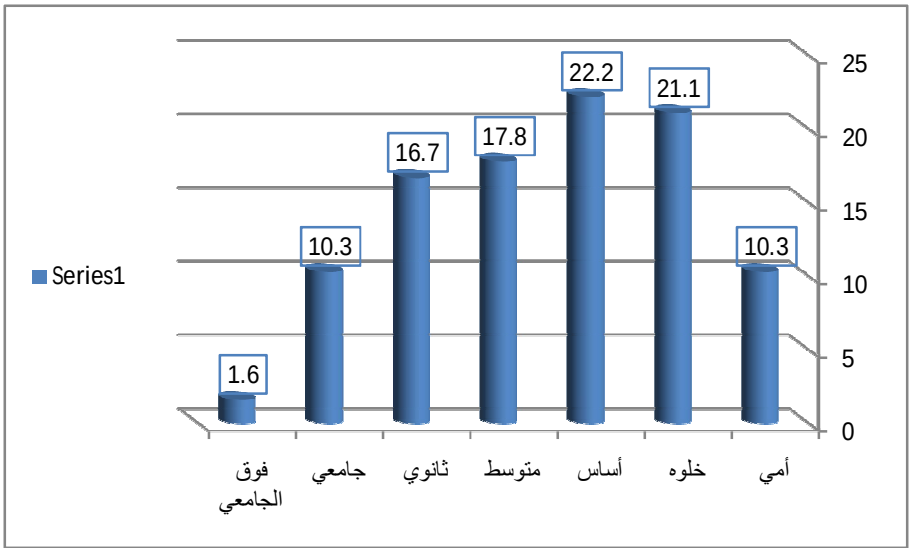

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

يُظهر الجدول رقم (3/3/4) والشكل رقم (3/3/4) أن ما نسبته (10.3%) من أفراد عينة الدراسة أُميين حيث بلغ عددهم (19)، أما نسبة الحاصلون على الشهادات العلمية الجامعية وفوق الجامعية فقد بلغت نسبتهم (11.9%).

4- الحالة الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (4/3/4) والشكل رقم (4/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية.

جدول رقم (4/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

النوع	العدد	النسبة المئوية %
عازب	36	19.5
متزوج	145	78.4
مطلق	0	0.0
أرمل	4	2.2
المجموع	**185**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

شكل رقم (4/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

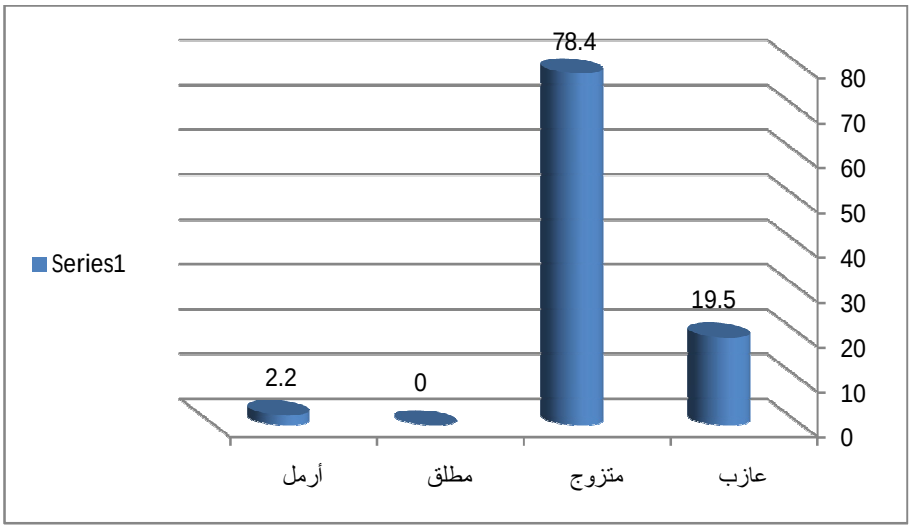

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

يبين الجدول رقم (4/3/4) والشكل رقم (4/3/4) أن (19.5%) من أفراد عينة الدراسة غير متزوجون، إذ بلغ عددهم في العينة (36) فرداً، بينما المتزوجين بلغ عددهم في العينة (145) وبنسبة (78.4%)، ولا توجد فئة المطلقين بينما ضمت عينة الدراسة عدد (4) من فئة الأرامل.

5- المهنة:

يوضح الجدول رقم (5/3/4) والشكل رقم (5/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة.

جدول رقم (5/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة

النوع	العدد	النسبة المئوية %
عامل	46	24.9
موظف	72	38.9
مهن حرة	56	30.3
أخرى	11	5.9
المجموع	**185**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

شكل رقم (5/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهنة

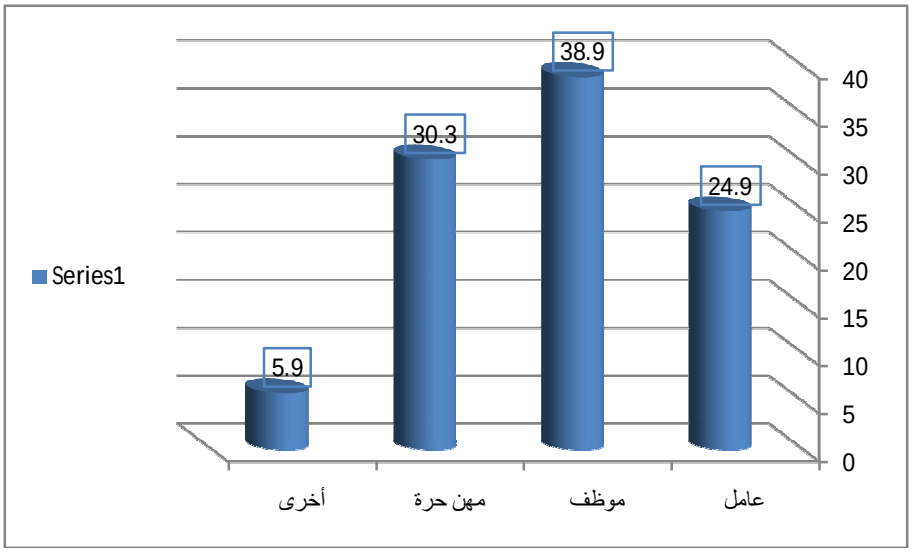

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

يظهر الجدول رقم (5/3/4) والشكل رقم (5/3/4) أن (24.9%) من عينة الدراسة هم من فئة العمال، بينما (38.9%) هم من الموظفين، وهنالك عدد (56) من عينة الدراسة يمثلون المهن الحرة بنسبة (30.3%)، في حين أن ما نسبته (5.9%) يعملون في المهن الأُخرى غير المذكورة.

6- الخبرة العملية:

يوضح الجدول رقم (6/3/4) والشكل رقم (6/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية.

جدول رقم (6/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية

النوع	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	43	23.2
5 - 10 سنوات	52	28.1
11 - 15 سنة	26	14.1
أكثر من 15 سنة	64	34.6
المجموع	**185**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

شكل رقم (6/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية

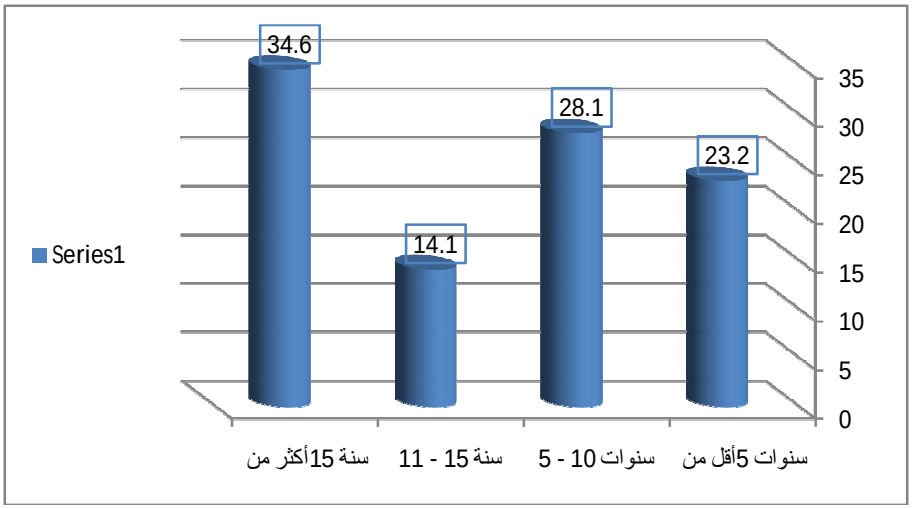

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

يظهر الجدول رقم (6/3/4) والشكل رقم (6/3/4) أن ما نسبته (23.2%) من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، في حين أن من لهم خبرة من (5- 10 سنوات) فقد بلغت (28.1%)، بينما هنالك (26) شخص خبرتهم من (11-15 سنة)، وهنالك (64) شخص من تجاوز خبرتهم أكثر من (15) سنة.

7- الدخل الشهري:

يوضح الجدول رقم (7/3/4) والشكل رقم (7/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدخل الشهري.

جدول رقم (7/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدخل الشهري

النوع	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 500 جنيه	99	53.5
501 - 750 جنيه	53	28.6
751 - 1000 جنيه	19	10.3
أكثر من 1000 جنيه	14	7.6
المجموع	**185**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

شكل رقم (7/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدخل الشهري

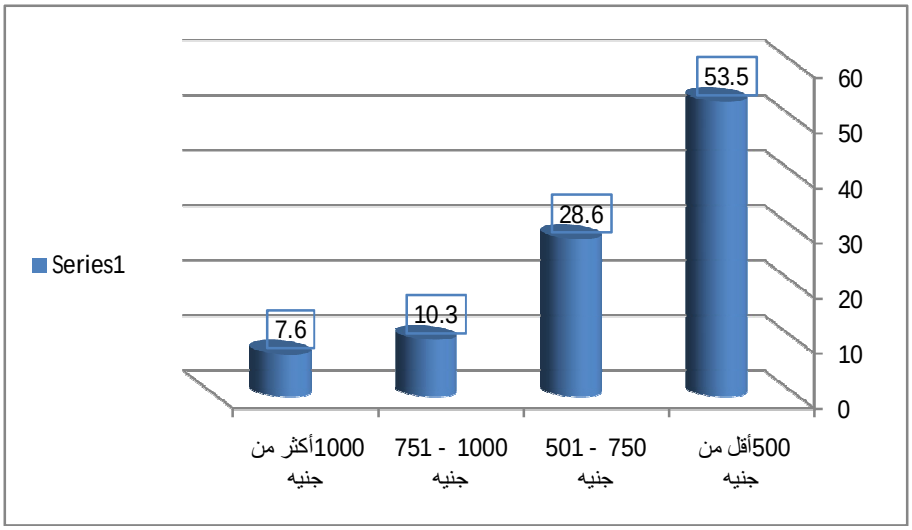

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

يبين الجدول رقم (7/3/4) والشكل رقم (7/3/4) أن (53.5%) من أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري أقل من(500) جنيه، بينما (28.6%) يحصلون ما بين(501-750) جنيه، وأن (10.3%) يتراوح دخلهم بين(751-1000) جنيه، وأن (14) شخص تجاوز دخلهم أكثر من 1000 جنيه بنسبة بلغت (7.6%).

8- مصادر الدخل:

يوضح الجدول رقم (8/3/4) والشكل رقم (8/3/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير مصدر الدخل الأساسي.

جدول رقم (8/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير مصدر الدخل الأساسي

النوع	العدد	النسبة المئوية %
العمل في المشروع	95	51.4
مصادر خارج المشروع	68	36.8
أخرى	22	11.9
المجموع	**185**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

شكل رقم (8/3/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير مصدر الدخل الأساسي

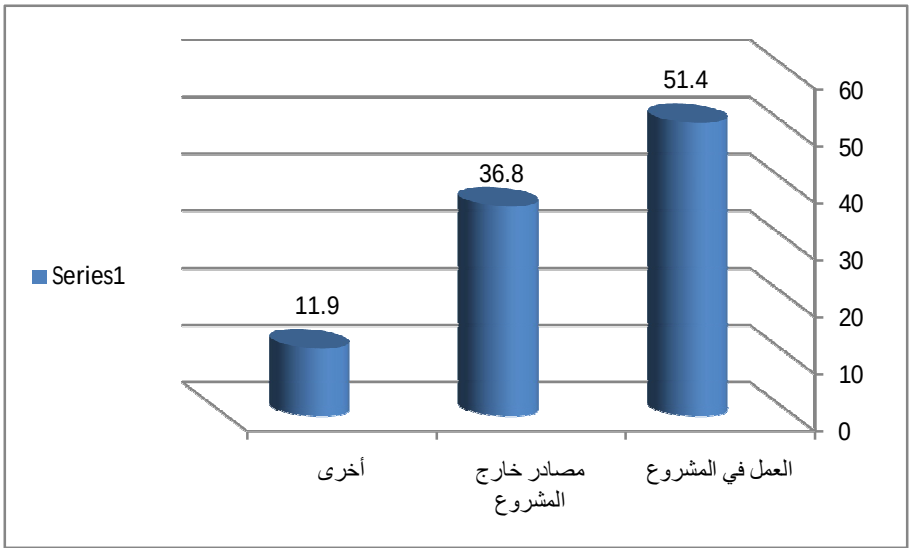

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2014م

يظهر الجدول رقم (8/1/4) والشكل رقم (8/1/4) أن ما نسبته (51.4%) من أفراد عينة الدراسة مصدر دخلهم الأساسي من العمل في المشروع، وأن(36.8%) مصدر دخلهم الأساسي خارج المشروع، بينما هنالك(22) شخص لهم مصادر أخرى بنسبة بلغت (11.9%).

المبحث الأول:

تحليل البيانات

تحليل عبارات المحور الأول: "يُساعد تدريب العاملين بالريف الذي يُمارس، في مواجهة المعوقات التي تحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية"

جدول رقم (1/1/5)

التوزيع التكراري والوسط المرجح بالأوزان حسب مقياس ليكرت الخماسي لعبارات المحور الأول: تدريب العاملين بالريف الذي يمارس

م	العبارات	التوزيع التكراري بالعدد					الوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعياري
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
1	تم تدريبك في مجال عملك	93	62	21	7	2	4.28	0.89
2	زادت مهاراتك في مجال عملك بعد التدريب	99	67	12	2	5	4.37	0.87
3	تغير فهمك وسلوكك في مجال عملك للأفضل بسبب التدريب	100	66	14	1	4	4.39	0.83
4	زاد إنتاجك بفضل التدريب	71	69	34	8	3	4.06	0.94
5	أوجد لك التدريب فرص عمل جديدة	59	55	46	12	13	3.73	1.18
6	زادت مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب	48	63	44	17	13	3.63	1.17
7	زادت رغبتك وإرادتك للتنمية بسبب التدريب	60	73	41	8	3	3.97	0.93
8	ساهم التدريب في زيادة الدخل	54	68	43	14	6	3.81	1.04
9	ساهم التدريب في إستقرار المواطنين في مناطقهم	36	54	42	34	19	3.29	1.26

10	ساهم التدريب في التقليل من الفقر	41	54	64	15	11	3.54	1.1
11	ساهم التدريب في الحفاظ على الغابات وعدم قطع الأشجار	52	53	52	16	12	3.63	1.17
12	ساهم تدريب العاملين في تطوير العادات والتقاليد الجيدة	54	65	49	12	5	3.82	1.02
13	ساهم التدريب في التعريف بالديمقراطية ورفع الوعي بحقوق الإنسان	57	51	45	25	7	3.68	1.16
14	عمل التدريب على تطوير المنظمات الإجتماعية والجمعيات الخدمية	71	63	34	11	6	3.98	1.05
15	قلل التدريب من أثر العادات والممارسات السيئة	50	64	46	15	10	3.7	1.12
16	ساهم التدريب في زيادة المساحات المزروعة والغابات	37	63	28	23	14	3.46	1.17
17	زاد إستخدام غاز الطهي والمواقد المحسنة بدلاً عن الفحم بسبب التدريب	44	51	47	28	15	3.44	1.23
18	ساعد تدريب العاملين بالريف في إستمرار مشروعات التنمية الريفية	62	52	54	14	3	3.84	1.03

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، باستخدام برنامج SPSS، 2014م

يظهر من الجدول رقم (1/1/5) الآتي:

1. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الأولى بلغ (4.28) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة "تم تدريبك في مجال عملك".
2. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثانية بلغ (4.37) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة "زادت مهاراتك في مجال عملك بعد التدريب".
3. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثالثة بلغ (4.39) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة "تغير فهمك وسلوكك في مجال عملك للأفضل بسبب التدريب".

4. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الرابعة بلغ (4.06) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "زاد إنتاجك بفضل التدريب".
5. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الخامسة بلغ (3.73) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "أوجد لك التدريب فرص عمل جديدة".
6. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السادسة بلغ (3.63) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "زادت مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب".
7. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السابعة بلغ (3.97) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "زادت إرادتك للتنمية بسبب التدريب".
8. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثامنة بلغ (3.81) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب في زيادة الدخل".
9. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة التاسعة بلغ (3.29) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدون على العبارة "ساهم التدريب في إستقرار المواطنين في مناطقهم".
10. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة العاشرة بلغ (3.54) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب في التقليل من الفقر".
11. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الحادية عشرة بلغ (3.63) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب في الحفاظ على الغابات وعدم قطع الأشجار".
12. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثانية عشرة بلغ (3.82) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم تدريب العاملين في تطوير العادات والتقاليد الجيدة".
13. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثالثة عشرة بلغ (3.68) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب في التعريف بالديمقراطية وحقوق الإنسان".
14. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الرابعة عشرة بلغ (3.98) وهذا

أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "عمل التدريب على تطوير المنظمات الإجتماعية والجمعيات الخدمية".

15. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الخامسة عشرة بلغ (3.70) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "قلل التدريب من أثر العادات والممارسات السيئة".

16. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السادسة عشرة بلغ (3.46) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب في زيادة المساحات المزروعة والغابات".

17. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السابعة عشرة بلغ (3.44) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "زاد إستخدام غاز الطهي بدلاً عن الفحم بسبب التدريب".

18. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثامنة عشرة بلغ (3.83) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساعد تدريب العاملين بالريف في إستمرار مشروعات التنمية الريفية".

العبارات من 1-18 عدا التاسعة التي ذكرت تؤكد صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة وهي: "يُساعد تدريب العاملين بالريف الذي يُمارس، في مواجهة المعوقات التي تحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية".

تحليل عبارات المحور الثاني: "يُؤثر التدريب الذي يتم تقديمه لتطوير مهارات العاملين بالمجتمع الريفي، إيجاباً في عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور"

الجدول رقم (2/1/5)

التوزيع التكراري والوسط المرجح بالأوزان حسب مقياس ليكرت الخماسي لعبارات المحور الثاني: التدريب الذي يتم تقديمه لتطوير مهارات العاملين

م	العبارات	التوزيع التكراري بالعدد					الوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعياري
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
1	ساهم التدريب على إستخدام الآلات الزراعية الحديثة في إستمرار المشروعات الريفية	58	66	24	18	19	3.68	1.29
2	ساعد التدريب في مجال الأعمال اليدوية البسيطة في عملية التنمية الريفية	51	74	33	22	5	3.78	1.06
3	أثر التدريب على كيفية إدارة مشروعات التنمية الريفية إيجاباً على مستوى تنمية الريف	57	68	40	15	5	3.85	1.04
4	ساهم التدريب في مجال الإسعافات الأولية وتقديم الخدمات الصحية في تطوير الريف	61	74	34	13	3	3.96	0.97
5	ساهم التدريب في الإرشاد الزراعي والبيطري في تقدم وتنمية الريف	74	64	30	11	6	4.02	1.05
6	ساهم التدريب في مجال الإهتمام بصحة وتربية الحيوان في عملية التنمية بالريف	51	75	34	18	7	3.78	1.07
7	ساعد التدريب على كيفية صناعة وتعليب الفاكهة والخضروات في تقدم الريف	38	61	41	35	10	3.44	1.17
8	ساهم تدريب العاملين في مجال صناعة السعف ومنتجات الصوف في نهضة وتنمية الريف	27	47	53	44	14	3.16	1.17
9	ساعد التدريب في مجال حصاد المياه وصناعة التروس في إستمرار التنمية في الريف	71	68	33	13	0	4.06	0.92
10	ساهم تدريب العاملين في القطاع الزراعي في إستدامة مشروعات التنمية الريفية	52	76	41	14	2	3.88	0.94

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية،باستخدام برنامج SPSS، 2014م

من الجدول (2/1/5) يظهر الآتي:

1. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الأُولى بلغ (3.68) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب على إستخدام الآلات الزراعية الحديثة في إستمرار المشروعات الريفية".
2. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثانية بلغ (3.78) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساعد التدريب في مجال الأعمال اليدوية البسيطة في عملية التنمية الريفية".
3. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثالثة بلغ (3.85) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "أثر التدريب على كيفية إدارة مشروعات التنمية الريفية إيجاباً على مستوى تنمية الريف".
4. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الرابعة بلغ (3.96) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب في مجال الإسعافات الأولية وتقديم الخدمات الصحية في تطوير الريف".
5. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الخامسة بلغ (4.02) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب في الإرشاد الزراعي والبيطري في تقدم وتنمية الريف".
6. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السادسة بلغ (3.78) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساهم التدريب في مجال الإهتمام بصحة وتربية الحيوان في عملية التنمية بالريف".
7. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السابعة بلغ (3.44) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "ساعد التدريب على كيفية صناعة وتعليب الفاكهة والخضروات في تقدم الريف".
8. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثامنة بلغ (3.16) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدون على العبارة "ساهم تدريب العاملين في مجال صناعة السعف ومنتجات الصوف في نهضة وتنمية الريف".
9. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة التاسعة بلغ (4.06) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "ساعد التدريب في مجال حصاد المياه وصناعة التروس في إستمرار التنمية في الريف".
10. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة العاشرة بلغ (3.88) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة

"ساهم تدريب العاملين في القطاع الزراعي في إستدامة مشروعات التنمية الريفية".

العبارات من 1-10 عدا الثامنة التي ذكرت تؤكد صحة الفرضية الثانية لهذه الدراسة وهي: "يُؤثر التدريب الذي يتم تقديمه لتطوير مهارات العاملين بالمجتمع الريفي، إيجاباً في عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور".

تحليل عبارات المحور الثالث: "تتناسب البرامج التدريبية التي تم تقديمها لتنمية مهارات العاملين بالريف، مع متطلبات عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور"

الجدول رقم (3/1/5)

التوزيع التكراري والوسط المرجح بالأوزان حسب مقياس ليكرت الخماسي لعبارات المحور الثالث: تناسب البرامج التدريبية لمتطلبات عملية التنمية الريفية المستدامة

م	العبارات	التوزيع التكراري بالعدد					الوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعياري
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
1	التصميم الجيد لبرنامج التدريب ساعد في نجاح عملية التدريب	66	96	20	2	1	4.21	0.72
2	الطريقة المستخدمة في التدريب جيدة	73	74	32	5	1	4.15	0.84
3	الأدوات المستخدمة في التدريب مناسبة	55	80	30	17	3	3.90	0.98
4	من النتائج الإيجابية للتدريب إرتفاع مستوى الدخل	51	73	47	13	1	3.86	0.92
5	أستطيع المساهمة في تحديد أولويات مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب	74	74	22	11	4	4.10	0.97
6	زادت لدي روح المشاركة والتعاون بفضل البرنامج التدريبية المقدمة	66	60	49	6	4	3.96	0.97
7	أستطيع المساهمة في إتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بمشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب	77	60	37	9	2	4.09	0.95
8	بإمكاني التخطيط السليم لمشروعات التنمية الريفية لإستفادتي من التدريب	82	65	28	8	2	4.17	0.92
9	أستطيع المساهمة في تنفيذ برامج مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب	63	80	30	8	4	4.03	0.94
10	أصبحت لدي الثقة في تبني مشروعات تنموية جديدة تعتمد على التدريب	73	64	39	6	3	4.07	0.94

11	أستطيع قيادة الأنشطة التنموية بسبب التدريب	71	77	25	12	0	4.12	0.88
12	البرامج التدريبية المقدمة تساهم في التنمية الريفية المستدامة	88	65	25	2	5	4.24	0.92

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية،باستخدام برنامج SPSS، 2014م

يظهر من الجدول رقم (3/1/5) الآتي:

1. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الأولى بلغ (4.21) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على العبارة" التصميم الجيد لبرنامج التدريب ساعد في نجاح عملية التدريب".
2. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثانية بلغ (4.15) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "الطريقة المستخدمة في التدريب جيدة".
3. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثالثة بلغ (3.90) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "الأدوات المستخدمة في التدريب مناسبة".
4. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الرابعة بلغ (3.86) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "من النتائج الإيجابية للتدريب إرتفاع مستوى الدخل".
5. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الخامسة بلغ (4.10) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "أستطيع المساهمة في تحديد أولويات مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب".
6. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السادسة بلغ (4.09) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "زادت لدي روح المشاركة والتعاون بفضل البرنامج التدريبية المقدمة".
7. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السابعة بلغ (4.09) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "أستطيع المساهمة في إتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بمشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب".
8. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثامنة بلغ (4.17) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "بإمكاني التخطيط السليم لمشروعات التنمية الريفية لإستفادتي من التدريب".

9. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة التاسعة بلغ (4.03) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "أستطيع المساهمة في تنفيذ برامج مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب".
10. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة العاشرة بلغ (4.07) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "أصبحت لدي الثقة في تبني مشروعات تنموية جديدة تعتمد على التدريب".
11. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الحادية عشرة بلغ (4.12) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على العبارة "أستطيع قيادة الأنشطة التنموية بسبب التدريب".

12. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثانية عشرة بلغ (4.24) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على العبارة "البرامج التدريبية المقدمة تساهم في التنمية الريفية المستدامة".

العبارات من 1-12 التي ذكرت تؤكد صحة الفرضية الثالثة لهذه الدراسة وهي: "تتناسب البرامج التدريبية التي تم تقديمها لتنمية مهارات العاملين بالريف، مع متطلبات عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور".

تحليل عبارات المحور الرابع: "هنالك معوقات تواجه المجتمع الريفي وتحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية".

الجدول رقم (4/1/5)

التوزيع التكراري والوسط المرجح بالأوزان وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لعبارات المحور الرابع: المعوقات التي تواجه إستدامة مشروعات التنمية الريفية

م	العبارات	التوزيع التكراري بالعدد					الوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعياري
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
1	قلة الإنتاج الزراعي والحيواني يعتبر من معوقات التنمية في الريف	100	66	14	1	4	4.39	0.83
2	خلافات ومشاكل أعضاء جمعيات التنمية، أثر في إستمرار عمل مشروعات التنمية الريفية	60	73	41	8	3	3.97	0.93
3	إهمال تدريب وتطوير الإنسان العامل في الريف من معوقات التنمية في الريف	71	63	34	11	6	3.98	1.05
4	عدم الرغبة في التطوع وخدمة المجتمع يُشكل عقبة في طريق التنمية الريفية	36	54	42	34	19	3.29	1.26
5	تخلف الأجهزة الإدارية ووسائل الإتصال بين قادة المجتمع والمواطنين من أهم عقبات تنمية الريف	51	74	33	22	5	3.78	1.06
6	عدم وجود سياسات واضحة من الدولة لتنمية الريف، من معوقات التنمية الريفية	52	76	41	14	2	3.88	0.94
7	فقر إنسان الريف يشكل عقبة في وجه التنمية الريفية	55	80	30	17	3	3.90	0.98
8	قلة الإنفاق الحكومي على التنمية الريفية من معوقات التنمية في الريف	82	65	28	8	2	4.17	0.92
9	غياب الإرشاد الزراعي والبيطري من المعوقات التي تواجه مشروعات التنمية الريفية	88	65	25	2	5	4.24	0.92

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، باستخدام برنامج SPSS، 2014م

من الجدول رقم (4/1/5) يظهر الآتي:

1. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الأُولى بلغ (4.39) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على

العبارة "قلة الإنتاج الزراعي والحيواني يعتبر من معوقات التنمية في الريف".

2. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثانية بلغ (3.97) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "خلافات ومشاكل أعضاء جمعيات التنمية، أثر في إستمرار عمل مشروعات التنمية الريفية".
3. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثالثة بلغ (3.98) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "إهمال تدريب وتطوير الإنسان العامل في الريف من معوقات التنمية في الريف".
4. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الرابعة بلغ (3.29) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة"عدم الرغبة في التطوع وخدمة المجتمع يُشكل عقبة في طريق التنمية الريفية".
5. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الخامسة بلغ (3.78)، وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "تخلف الأجهزة الإدارية ووسائل الإتصال بين قادة المجتمع والمواطنين من أهم عقبات تنمية الريف".
6. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السادسة بلغ (3.88) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "عدم وجود سياسات واضحة من الدولة لتنمية الريف، من معوقات التنمية الريفية".
7. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة السابعة بلغ (3.90) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "فقر إنسان الريف يشكل عقبة في وجه التنمية الريفية".
8. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة الثامنة بلغ (4.17) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00)، مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العبارة "قلة الإنفاق الحكومي على التنمية الريفية من معوقات التنمية في الريف".
9. أن الوسط الحسابي المرجح بالأوزان حول العبارة التاسعة بلغ (4.24) وهذا أكبر من الوسط الفرضي (3.00) مما يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة "غياب الإرشاد الزراعي والبيطري من المعوقات التي تواجه مشروعات التنمية الريفية".

العبارات من 1-9 التي ذُكرت تؤكد صحة الفرضية الرابعة لهذه الدراسة وهي: "هنالك معوقات تواجه المجتمع الريفي وتحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية".

المبحث الثاني:

المقابلات

يناقش هذا المبحث المعوقات التي تواجه إستدامة مشروعات التنمية الريفية بولاية شمال دارفور من وجهة نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، والذين يمثلون مدراء، ومدراء إدارات منظمات وشبكات وهيئات التنمية التي تُعنى بتطوير وتنمية المناطق الريفية بالولاية. وقد تمثل السؤال الأساسي لهذا المبحث في معرفة ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه إستدامة مشروعات التنمية الريفية بولاية شمال دارفور؟ وكان الجواب عن هذا السؤال حسب النقاط المذكورة أدناه:

1. ضعف الإنتاج:

يشكل ضعف الإنتاج مشكلة أساسية تواجه المجتمعات الريفية وتحد من إستدامة التنمية في الريف، ويرجع السبب في ذلك للآتي[1]:

1- بدائية التقنية الإنتاجية المستخدمة في الريف.
2- عدم إلمام المزارع الريفي بطرق الزراعة الحديثة.
3- ضعف الإرشاد الزراعي والإرشاد البيطري.
4- عدم التنوع في الإنتاج الزراعي وعدم الإهتمام بالدورة الزراعية.
5- ضعف جودة ونوعية البذور التي تزرع.

2. ضعف المشاركة الشعبية:

تعتبر مشاركة المجتمعات الريفية في عملية تخطيط، تنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية ضرورية، وذلك لضمان توافق هذه المشاريع مع الطبيعة الريفية المحلية ومع إحتياجات سكان الريف الحقيقية، خاصة أن هنالك نفور تجاه العمل الطوعي من جانب سكان الريف بسبب ضغوط الحياة المعيشية. هذا الأمر يجب أن يراعي أن مواطني الريف لهم عاداتهم وتقاليدهم ومؤسساتهم الإجتماعية والتربوية، كما لهم وسائلهم وتجاربهم في عملية الإنتاج وطرق تعاملهم مع البيئة، هذا يستلزم وجود كوادر مؤهلة تستطيع أن تدرب هؤلاء الريفيين حتى تكون مشاركتهم فاعلة وبناءة يمكن أن تقود إلي التنمية الريفية المستدامة[2].

[1] أبوبكر عبد المجيد الدومة، مقابلة شخصية، الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
[2] آدم سبيل آدم، مقابلة شخصية، شبكة تنمية ريف الفاشر، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.

3. ضعف التنسيق:

يعتبر ضعف التنسيق بين جمعيات ولجان التنمية على مستوى المنطقة الواحدة من معوقات إستدامة التنمية الريفية، ويرجع ذلك إلى وجود الإختلاف في وجهات النظر بين أعضاء هذه الجمعيات بسبب التفاوت في المستوى التعليمي والمستوى الإجتماعي للفرد وأحياناً المصالح الشخصية الذاتية. هذا الوضع أعاق كثيراً عملية تحديد أولويات واحتياجات المجتمع فيما يتعلق بمشروعات التنمية الريفية، فعلى سبيل المثال هنالك فريق يرى أن الأولى في هذه المرحلة هو إنشاء مركز صحي وذلك نظراً لضعف الخدمات الصحية والعلاجية بالمنطقة، بينما يرى فريق آخر أن إقامة سد لحجز المياه هو الأهم وذلك لقلة مياه الشرب والري في فصل الصيف، وهكذا تنشأ المشكلة التي قد تتطلب تدخل جهات محايدة لحلها، عن طريق تدريب ورفع قدرات أعضاء هذه الجمعيات التنموية في مجال كيفية تحديد أولويات المجتمع وكيفية إدارة الخلافات والأزمات[1].

4. الفقر الذي تعانيه المناطق الريفية:

تعتبر مشكلة الفقر من أكبر المُهددات التي تواجه التنمية الريفية، حيث تفتقر المناطق الريفية لأبسط مقومات الحياة الإنسانية، ومما يعمق وجود هذه المشكلة هو إنتشار الأُمية وسط سكان الريف، وعدم وجود المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية القادرة على دعم وتبني إستراتيجيات تنموية تقود لنهضة شاملة للمناطق الريفية، بالإضافة إلي الإنحياز الواضح للمناطق الحضرية من جانب السلطات الحكومية فيما يتعلق بالميزانية المخصصة لتنمية البلاد[2].

5. غياب الشفافية في عملية إختيار أعضاء لجان التنمية بالريف:

غياب الديمقراطية في عملية إختيار أعضاء لجنة التنمية المحلية من شأنه إعاقة إستمرارية المشاريع التنموية بالمناطق الريفية، وذلك لأن عملية التنمية الريفية تكون قد أُوكلت لأشخاص لا صلة لهم بها نتيجة الإختيار غير الموفق بسبب تقديم المصلحة الذاتية على المصلحة العامة وغياب الديمقراطية، وبالتالي يمكن أن ينتج الفساد والمحاباة في عملية إختيار المستفيدين الحقيقيين من هذه المشاريع. وهذا ظهر بوضوح في مشاريع تسليف الأغنام، حيث نجد أحياناً أن غالبية المستفيدين من أُسرة واحدة مما قد يؤدي إلي فشل المشروع[3].

[1] إبراهيم مصطفى محمد، مقابلة شخصية، الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
[2] حسن محمد محيسي الطيب وسالم أحمد سالم، مقابلة شخصية، منظمة أغنام من أجل الأطفال، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
[3] المصدر السابق.

6. صعوبات متعلقة بكيفية الحصاد والتسويق:

من الصعوبات التي تواجه المجتمعات الريفية وتؤدي إلي فقدان جزء كبير من الإنتاج هو عدم دراية غالبية المزارعين بعمليات القطع الجيد وكيفية الحصاد وتجفيف المحصول. هذه المشكلة تؤدي إلي فقدان المحصول لجزء كبير من خصائصه الأساسية وبالتالي تلفه وعدم مقدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية. ولحل هذه المشكلة تم تدريب المزارعين على كيفية قطع وتجفيف بعض أنواع المحاصيل الزراعية مثل الكركدي، وبالتالي أصبحت هذه المحاصيل ذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق المحلية الخارجية[1].

7. ضعف الإنفاق الحكومي على التنمية الريفية:

لا توجد سياسات واضحة سواء في مجال الإنتاج أو تقديم الخدمات يمكن أن تؤدي إلي تنمية حقيقية للريف، حيث لا توجد إستثمارات حكومية في مجال البنية الأساسية والمدخلات للتنمية في المناطق الريفية سواء في مجال الإنتاج المباشر أو الخدمات،هناك ضعف في الخدمات التعليمية والصحية ومياه الشرب، كلها تعتبر مشاكل مستعصية تواجه المجتمع الريفي. أغلب الذي يحدث الآن في الريف من بناء وتنمية هو بجهد المواطن ودعم من المنظمات والشبكات الوطنية والأجنبية. على سبيل المثال نجد أن شبكة تنمية ريفي الفاشر مع منظمة اليونيسيف إستطاعتا عام 2013 بناء ثمانية وسبعون فصل دراسي في المنطقة الشرقية من ولاية شمال دارفور (قُرى ريف الفاشر)[2].

8. النظرة المادية للعمل التنموي الطوعي:

نجد أن بعض المتطوعين للعمل في مجال التنمية بالمناطق الريفية على مستوى المؤسسات القاعدية وجمعيات التنمية الريفية، ينظرون إلي العمل الطوعي التنموي من زاوية مادية – أي ما هو المقابل المادي الذي يمكن أن يتحصل عليه الشخص نظير قيامه ببعض المهام التي قد يُكلف بها - مثلاً نلاحظ أن كثيراً من مشاريع التنمية الريفية تفشل بسبب غياب عملية المتابعة، حيث أن الشخص الذي يقوم بهذه المهمة لايهتم بواجبه كثيراً لأنه لا يتقاضى عائداً مادياً مقابل ذلك[3].

[1] محمد صديق سليمان اللازم، مقابلة شخصية، منظمة براكتكال آكشن، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
[2] عبد الجبار عبد الله فضل، مقابلة شخصية، دارفور لخدمات التنمية والمعلومات، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
[3] حسن محمد محيسي الطيب وسالم أحمد سالم، مصدر سابق.

9. ضعف الإمكانيات المادية وتخلف وسائل الإتصال:

ضعف وسائل الإتصال بين القيادة والقاعدة في المجتمع الريفي وذلك لوجود بعض القيادات ذات النظرة الضيقة للأشياء، تلك التي تفضل المصلحة الخاصة علي المصلحة العامة، مما يحد من مشاركة مختلف شرائح المجتمع في عملية التنمية الريفية. كذلك تخلف الأجهزة الإدارية وشيوع الروتين وتعقيد الإجراءات الإدارية وبطء عملية إتخاذ القرار علاوة على تناقضها لشح وغياب المعلومات ومبدأ الشفافية والمحاسبة[1].

[1] عبد الجبار عبد الله فضل وآخرون، مرجع سابق.

المبحث الثالث:

إختبار الفرضيات

الفرضية الأُولى: يُساعد تدريب العاملين بالريف الذي يُمارس، في مواجهة المعوقات التي تحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية".

من الجدول رقم (1/1/5)، وحسب نص العبارة الأولى "تم تدريبك في مجال عملك " نجد أن 84% من عينة الدراسة نالوا جرعات تدريبية متقدمة، في مجال أعمالهم المختلفة وذات الصلة بالتنمية الريفية وخاصة المجالات المتعلقة بالتنمية الزراعية، مثل عملية التسميد الطبيعي، وبناء التروس الهلالية والدورة الزراعية وكيفية إدارة المشروع الزراعي ودورات أُخرى متعلقة بعملية التسويق الزراعي.

بالرجوع إلي الجدول ذاته، ونص العبارة الثانية فيه "زادت مهاراتك في مجال عملك بعد التدريب" نلاحظ أن هنالك 90%من المبحوثين، يوافقون على زيادة قدراتهم ومهاراتهم، نتيجة الجرعات التدريبية التي تلقوها. ويعتبرون التدريب من العوامل المهمة في ترقية الأداء ويساعد في التغلب على كثير من المشاكل والصعوبات التي تواجههم في أداء أعمالهم. وأكدت النتيجة الواردة في دراسة سلمى محمد صالح هذه الفرضية، والتي نصت: "يعتبر التدريب من العوامل الهامة في ترقية أداء العاملين ويساعد في التغلب على كثير من المشاكل والصعوبات التي تواجه العاملين في أداء أعمالهم".

من نص العبارة الثالثة "تغير فهمك وسلوكك في مجال عملك للأفضل بسبب التدريب"،أكد90% من عينة الدراسةتغيُر المفاهيم الخاطئة التي كانت في الماضي ترسخ في عقولهم تجاه التنمية الريفية للأفضل بسبب البرامج التدريبية التي تلقوها.

إذا رجعنا لنص العبارة الرابعة "زاد إنتاجك بفضل التدريب" نجد أن ما نسبتهم 76% من المبحوثين يوافقون على زيادة إنتاجهم في العمل بفضل التدريب.

بالرجوع لنص العبارة الخامسة "أوجد لك التدريب فرص عمل جديدة"أقر 62% من عينة الدراسة، أن التدريب الذي تلقوه، فتح لهم فرص عمل في مجالات أُخرى ذات الصلة بالمجال الزراعي.

نلاحظ من نص العبارة السابعة "زادت رغبتك وإرادتك للتنمية بسبب التدريب" أن ما نسبتهم 72% من عينة الدراسة، أكدوا زيادة الإرادة لديهم لتنمية مناطقهم بصورة أكبر من ذي قبل، بسبب الجرعات التدريبية التي قدمت لهم. ويُعتبر وجود الإرادة والرغبة للتنمية والتطور مهم وضروري لعملية التنمية الريفية.

حسب نص العبارة الثامنة "ساهم التدريب في زيادة الدخل"، نجد أن 66% من أفراد العينة يقرون بتحسن أحوالهم المعيشية نتيجة التدريب الذي نالوه، لأنه فتح لهم مصادر عمل جديدة، وأضاف لهم مهارات وخبرات إنعكست إيجاباً في زيادة إنتاجيتهم وبالتالي إرتفعت دخولهم وتحسنت معيشتهم.هذه النتيجة تطابقت مع النتيجة الواردة في دراسة سامية على أحمد التي نصها " بناء قدرات المرأة عن طريق التعليم، التدريب، رفع الوعي، التوظيف والإستيعاب، يؤدي إلي زيادة دخل الأُسرة ويخفف معدل الفقر وسط الأُسرة".

إذا رجعنا للعبارة الحادية عشرة "ساهم التدريب في الحفاظ على الغابات وعدم قطع الأشجار"نلاحظ أن 56% من المبحوثين، يوافقون على أن التدريب الذي تلقوه، ساهم في الحفاظ على البيئة وزاد من رقعة الغطاء النباتي، عن طريق الغابات الشعبية والمراعي الُعشبية التي تم إنشاءها في بعض محليات الولاية مثل محلية الفاشر، وتدريب المواطنين على كيفية المحافظة عليها وتنميتها.

حسب نص العبارة الثانية عشرة من الجدول السابق "ساهم تدريب العاملين في تطوير العادات والتقاليد الجيدة"،نجد أن ما نسبتهم64% من عينة الدراسة، يوافقون على أن تدريب العاملين بالريف، عمل على تطوير العادات والتقاليد الجيدة، التي تحث على العمل والمشاركة الجماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية وزيادة الإنتاج.

بالرجوع إلى الجدول المذكور، وكما جاء في نص العبارة الثالثة عشرة "ساهم التدريب في التعريف بالديمقراطية ورفع الوعي بحقوق الإنسان"ذكر 58% من المبحوثين، أن التدريب ساهم في التعريف بالديمقراطية ورفع وعي المجتمع بمعرفة حقوقه الأساسية, وزاد نسبة الوضوح والشفافية في الموضوعات التي تخص عملية التنمية الريفية.

من الجدول (1/1/5) وبالجوع إلى العبارة الرابعة عشرة "عمل التدريب على تطوير المنظمات الإجتماعية والجمعيات الخدمية"،هنالك نسبة 72% من عينة الدراسة ذكروا أن تدريبهم في مجال الإدارة وكيفية ممارسة العمل الديمقراطي، طَور عمل المنظمات الإجتماعية والجمعيات الخدمية العاملة في المناطق الريفية، وأصبحت عملية إختيار أعضاء اللجان والجمعيات التي تُعنى بالتنمية الريفية تخضع للعملية الديمقراطية.

بالرجوع إلى الجدول المذكور أعلاه، وكما جاء في نص العبارة السابعة عشرة"زاد إستخدام غاز الطهي والمواقد المحسنة بدلاً عن الفحم بسبب التدريب"،نجد أن 51% من المبحوثين يوافقون أنه بالتدريب، زاد إستخدام الغاز والمواقد المحسنة، عن طريق معرفة كيفية تصنيع وإستخدام هذه المواقد، بهدف المحافظة على الغابات الطبيعية والغطاء النباتي من القطع الجائر.

بالرجوع لنص العبارة السادسة عشرة من نفس الجدول "ساهم التدريب في زيادة المساحات المزروعة والغابات"ذكر 54% من المبحوثين، أن التدريب ساهم في وقف الجفاف والتصحر، نتيجة الأحزمة النباتية والغابات الشعبية التي تم إنشاءها.

نلاحظ من نص العبارة الخامسة عشرة "قلل التدريب من أثر العادات والممارسات السيئة"أن هنالك 62% من عينة الدراسة يوافقون أن التدريب الذي نالوه، قلل من أثر بعض الممارسات الخاطئة التي تؤدي إلي ضعف الإنتاج وزيادة الفاقد منه، مثل التدريب على كيفية قطع وتجفيف بعض المحاصيل الزراعية مثل محصول الكركدي.

الفرضية الثانية: "يُؤثر التدريب الذي يتم تقديمه لتطوير مهارات العاملين بالمجتمع الريفي، إيجاباً في عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور".

من الجدول رقم (2/1/5)، وكما ورد في نص العبارة التاسعة "ساعد التدريب في مجال حصاد المياه وصناعة التروس في إستمرار التنمية في الريف" نلاحظ أن 76% من المبحوثين يؤكدون أن تدريب العاملين بالريف في مجال حصاد المياه وصناعة التروس الهلالية،ساهم في تنمية المناطق الريفية، وأدى إلي إستدامة مشروعات التنمية الريفية.وتُعد صناعة التروس الهلالية وتقنيات حصاد المياه، من أهم مجالات التدريب، حيث تُركز الجهات التي تقوم بعملية التدريب على هذا النوع منه، لما له من أهمية في عملية التنمية الريفية.

من ذات الجدول وحسب نص العبارة الرابعة "ساهم التدريب في مجال الإسعافات الأولية وتقديم الخدمات الصحية في تطوير الريف"، هنالك نسبة 73% من عينة الدراسة ذكروا أن التدريب الذي يقدم لهم في مجال الإسعافات الأولية، وكيفية تقديم الخدمة العلاجية والصحية،وتدريب القابلات، كلها ساهمت بفعالية في تطوير وتنمية الريف، وهذا أيضاً أحد مجالات التدريب المهمة التي تقدمها الجهات ذات الصلة بالعملية التدريبية.

من الجدول المذكور أعلاه، وكما جاء في نص العبارة الخامسة "ساهم التدريب في الإرشاد الزراعي والبيطري في تقدم وتنمية الريف"،ذكر 75% من المبحوثين أنهم يوافقون أن البرامج الإرشادية التي تقدم بواسطة المرشدين الزراعيين والبيطريين، أثر إيجاباً في تنمية الريف، وساهم بصورة كبيرة في إستدامة مشروعات التنمية الريفية، خاصة وأن التنمية في المناطق الريفية تعتمد في الأساس على التنمية الزراعية. وهذا كذلك من المجالات التدريبية التي تقدم للعاملين بالريف بمشروعات التنمية الريفية.

من نص العبارة الأولى من الجدول (2/1/5) "ساهم التدريب على إستخدام الآلات الزراعية الحديثة في إستمرار المشروعات الريفية"،هنالك 67% من عينة الدراسة يوافقون، أن التدريب على كيفية إستخدام المعدات الزراعية الحديثة ونظام الدورة الزراعية، والتقنية الزراعية المتطورة في مجالات الزراعة المختلفة، بجانب إستخدام التقاوي المحسنة، ساهم في تطوير وتنمية الريف بالإضافة إلي إستدامة المشروعات الريفية الزراعية.

إذا رجعنا إلى العبارة الثالثة من الجدول أعلاه "أثر التدريب على كيفية إدارة مشروعات التنمية الريفية إيجاباً على مستوى تنمية الريف"،نجد أن ما نسبتهم 68%من عينة الدراسة، يُؤكدون أن التدريب على كيفية أدارة المشروعات الزراعية، وتحديد أولويات الإنتاج، وكيفية عرض المحصول وتسويقه، أثر إيجاباً على مستوى إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

من نص العبارة الثانية الواردة في الجدول المذكور سابقاً "ساعد التدريب في مجال الأعمال اليدوية البسيطة في عملية التنمية الريفية"،ذكر 68% من المبحوثين، أن تدريب العاملين في مجال الأعمال اليدوية البسيطة، مثل صناعة الفخار لحفظ الأطعمة وللزينة، والصناعات الجلدية البسيطة، ساهم في تنمية المناطق الريفية، وذلك عن طريق الدخل الذي تدره هذه الأعمال للأُسر التي تعمل في هذا المجال.

حسب ما جاء في نص العبارة السادسة من ذات الجدول "ساهم التدريب في مجال الإهتمام بصحة وتربية الحيوان في عملية التنمية بالريف"،يوافق 68% من عينة الدراسة أن التدريب الذي تلقوه في مجال الإهتمام بتربية وصحة الحيوان، بجانب وجود العيادات البيطرية المتحركة التي تنتشر في المناطق الريفية، ساهم في تنمية المناطق الريفية، خاصة أن هنالك مشروعات تنمية ريفية تعتمد على تربية ورعاية الحيوان، مثل مشروعات تسليف الأغنام التي تقدمها منظمة أغنام من أجل الأطفال البريطانية.

هنالك 40% من المبحوثين يقولون أن التدريب على أعمال السعف والمنسوجات الصوفية، ساهم في تنمية الريف.

نجد أن 54% من عينة الدراسة يؤكدون أن التدريب على كيفية صناعة وحفظ الأطعمة، ساهم في تقدم وتطوير الريف.

بالرجوع إلى الجدول (2/1/5) وكما ورد في نص العبارة العاشرة "ساهم تدريب العاملين في القطاع الزراعي في إستدامة مشروعات التنمية الريفية"،هنالك 70% من المبحوثين يوافقون، أن البرامج التدريبية المقدمة من شبكات ومنظمات التنمية، في القطاع الزراعي بشتى مجالاته، ساهم في إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

الفرضية الثالثة: " تتناسب البرامج التدريبية التي تم تقديمها لتنمية مهارات العاملين بالريف، مع متطلبات عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور ".

بالرجوع إلى الجدول (3/1/5) والعبارة الأُولى فيه "التصميم الجيد لبرنامج التدريب ساعد في نجاح عملية التدريب"،هنالك 88% من عينة الدراسة يرون أن التصميم الجيد للبرامج التدريبية، ساعد في نجاح العملية التدريبية، ورفع قدرات العاملين، لأنه راعى الإحتياج الفعلي للعاملين بالريف فيما يتعلق بالمجالات التدريبية التي يحتاجون إليها.

من نص العبارة الثانية من الجدول نفسه "الطريقة المستخدمة في التدريب جيدة"،ذكر 79% من عينة الدراسة، أن الطريقة المستخدمة في التدريب جيدة وسهلة، لأنها تعمل على إيصال المادة التدريبية بكل سلاسة ويسر.

إذا رجعنا للعبارة الثالثة من الجدول السابق "الأدوات المستخدمة في التدريب مناسبة"نجد أن 73% من المبحوثين يوافقون، أن الأدوات التدريبية المستخدمة مناسبة وتساعد على فهم المادة التدريبية المقدمة.

هنالك 67% من المبحوثين يرون أن البرامج التدريبية التي تم تقديمها لهم، إنعكست نتائجها إيجاباً على الحياة الإقتصادية والإجتماعية للعاملين متمثلة في إرتفاع مستويات دخل العاملين، هذا ما جاء في نص العبارة الرابعة من الجدول (3/1/5) "من النتائج الإيجابية للتدريب إرتفاع مستوى الدخل".

بالرجوع إلى الجدول أعلاه ونص العبارة الخامسة فيه "أستطيع المساهمة في تحديد أولويات مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب"،ذكر 80% من عينة الدراسة، أنه أصبح بإمكان العاملين بالريف، تحديد أولويات مشروعات التنمية الريفية، بسبب التدريب الذي نالوه، وصار بمقدورهم كتابة المقترحات وتبني المشروعات التنموية مستقبلاً .

إذا رجعنا للجدول السابق وحسب نص العبارة السادسة الواردة فيه "زادت لدي روح المشاركة والتعاون بفضل البرنامج التدريبية المقدمة"نجد أن ما نسبتهم 67% من عينة الدراسة يوافقون، أنه زادت روح المشاركة والتعاون لدى العاملين بفضل البرامج التدريبية المقدمة التي تحث على التكافل والتعاون من أجل إنجاز العمل التنموي، واستوعب العاملين بالريف مدى أهمية المشاركة الشعبية والعمل الجماعي في عملية التنمية الريفية.

صار بإستطاعة العاملين بالريف بمشروعات التنمية الريفية، حسب رأي 74% من عينة الدراسة، إتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بكيفية تطوير وزيادة إنتاجية وكفاءة مشروعات التنمية الريفية، بسبب الجرعات التدريبية التي تلقوها في هذا المجال، وهذا واضح من نص العبارة السابعة الوارد

في الجدول (3/1/5) "أستطيع المساهمة في إتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بمشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب".

من ذات الجدول وكما جاء في نص العبارة الثامنة "بإمكاني التخطيط السليم لمشروعات التنمية الريفية لإستفادتي من التدريب"، تحدث ما نسبتهم79% من المبحوثين، أنه أصبح بإمكان العاملين التخطيط السليم لمشروعات التنمية الريفية، لِإستفادتهم من الجرعات التدريبية التي قدمت لهم في هذا المجال.

بالرجوع إلى نص العبارة التاسعة من الجدول السابق "أستطيع المساهمة في تنفيذ برامج مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب"،ذكر 77% من عينة الدراسة، أن التدريب الذي نالوه، مكنهم تنفيذ برامج مشروعات التنمية الريفية بكفاءة أكبر مما كانت عليه قبل التدريب.

من نص العبارة العاشرة من الجدول المذكور أعلاه "أصبحت لدي الثقة في تبني مشروعات تنموية جديدة تعتمد على التدريب"،صارت الثقة في النفس أكبر، وبإمكان العاملين تبني مشروعات تنموية جديدة، بسبب التدريب الذي تلقوه، هذا حسب رأي 74% من عينة الدراسة.
تحدث 83% من المبحوثين، أن البرامج التدريبية التي قدمت لهم، في مجملها، تساهم في عملية التنمية الريفية المستدامة، وهذا كما ورد في نص العبارة الثانية عشرة من الجدول (4/1/5) "البرامج التدريبية المقدمة تساهم في التنمية الريفية المستدامة".وأكدت هذه العبارة، النتيجة الواردة في دراسة محمد الطاهر جلال الدين التي نصت "بإمكان المستفيدين تحقيق الإستدامة في الوظائف التنموية حتى في حال وقف دعم البرامج لهم وذلك بدرجة عالية من الأهلية نتيجة للقدرات التي تم إكتسابها أثناء المشاركة في تنفيذ البرامج".

الفرضية الرابعة: "هنالك معوقات تواجه المجتمع الريفي وتحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية".

بالرجوع إلي الجدول رقم (4/1/5) والعبارة الأولى التي تنص: "قلة الإنتاج الزراعي والحيواني يعتبر من معوقات التنمية في الريف"، ذكر 90% من عينة الدراسة، أن أهم المعوقات التي تواجه التنمية الريفية هي قلة الإنتاج الزراعي، والسبب في ذلك حسب رأي عبد الجبار عبد الله فضل وسالم أحمد سالم (مقابلة)، هو بدائية وتخلف التقنية المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وشح الإمكانيات المادية وغياب الإرشاد الزراعي والبيطري، بجانب العمالة غير المقتدرة وغير المدربة التي لا تستطيع إنجاز العمل بالكفاءة المطلوبة.بالإضافة إلى ذلك عدم التنوع في الإنتاج الزراعي وعدم الإهتمام بالدورة الزراعية، كذلك ضعف جودة البذور والتقاوي المستخدمة في العملية الزراعية.

نلاحظ في نفس الجدول، إذا رجعنا للعبارة الثامنة فيه التي تنص: "قلة الإنفاق الحكومي على التنمية الريفية، من معوقات التنمية في الريف"، نجد أن79% من المبحوثين أقروا بأن ضعف الإنفاق على التنمية الريفية من أكبر المهددات التي تواجه إستمرار مشروعات التنمية الريفية، ويوافقهم هذا الرأي كل الذين تمت مقابلتهم (أنظر الملحق 2)، حيث أكدوا أن أمر تنمية الريف لم يعد من أولويات السلطات المحلية الحكومية، وأن الذي يجري الآن من تنمية، هو بمجهود ذاتي ودعم من شبكات التنميةالمحلية والمنظمات الأجنبية الخيرية التي تُعنى بتنمية وتطوير الريف. وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة عبد الحميد محمد أحمد في أحد نتائجها الواردة حسب النص التالي: "ضعف دور الحكومة الولائية والقومية في تقديم الخدمات للمواطنين وخاصة المناطق البعيدة من المراكز والمدن الكبيرة".

بالرجوع إلي الجدول ذاته ونص العبارة الثالثة:"إهمال تدريب وتطوير الإنسان العامل في الريف من معوقات التنمية في الريف"، ذكر 72% من المبحوثين، أن من أكبر المعوقات التي تواجه التنمية الريفية هو إهمال تطوير قدرات العنصر البشري العامل في الريف. والملاحظ أن شبكات التنمية الوطنية والمنظمات الأجنبية إهتمت بهذا الجانب، وركزت بعض أنشطتها في رفع قدرات ومهارات العاملين بالريف، وذلك لِأهمية تنمية العنصر البشري في التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة. وحسب ما ذكره حسن محمد محيسي وصديق محمد سليمان اللازم (مقابلة)،أن هنالك جمعيات ولجان تنمية على مستوى الأرياف قد وصل أفرادها إلي مراحل متقدمة من بناء القدرات والمهارات نتيجة الجرعات التدريبية المكثفة التي نالوها، حيث أصبح بإستطاعتهم كتابة وتقديم مقترحات لمشاريع تنموية تخص المنطقة دون الرجوع أو الإستعانة بشبكات ومنظمات التنمية الريفية.

حسب نص العبارة السادسة من الجدول نفسه، نجد أن69% من المبحوثين يوافقون على أنه لا توجد سياسة واضحة من السلطات المحلية، لتنمية المناطق الريفية، سواء في مجال الإنتاج أو تقديم الخدمات. هذا يُعيق عملية التنمية الريفية، لأن الدعم الحكومي يجب أن يكون حاضراً في أي مجهود تنموي يُبذل، لأنه يمثل أحد الأعمدة التي تقوم عليه التنمية في أي مكان.

بالرجوع إلي العبارة الخامسة من الجدول (4/1/5) هنالك 68% من عينة الدراسة، وحسب رأي أبوبكر عبد المجيد الدومة وآدم سبيل آدم وسالم أحمد سالم، جميعهم أكدوا أن تخلف الأجهزة الإدارية، وضعف عملية الإتصال بين القادة والقاعدة، بجانب النظرة الخاطئة لمفهوم العمل التنموي الطوعي من جانب إنسان الريف، وضعف المشاركة الشعبية، كلها تُمثل تحديات وعقبات تواجه عملية التنمية الريفية المستدامة.حيث يوجد بعض قيادات المجتمع الريفي يفضلون المصلحة الخاصة علي المصلحة العامة، مما يحد من مشاركة مختلف شرائح المجتمع في عملية التنمية الريفية. كذلك تخلف الأجهزة الإدارية وشيوع الروتين وتعقيد الإجراءات الإدارية وبطء إتخاذ القرار علاوة على تناقضه لشح المعلومة وغياب مبدأ الشفافية والمحاسبة.

المبحث الرابع:

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج الأساسية

1. يُساعد تدريب العاملين بالريف الذي يُمارس، في مواجهة المعوقات التي تحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية.
2. يُؤثر التدريب الذي يتم تقديمه لتطوير مهارات العاملين بالمجتمع الريفي، إيجاباً في عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور.
3. تتناسب البرامج التدريبية التي تم تقديمها لتنمية مهارات العاملين بالريف، مع متطلبات عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور.
4. هنالك معوقات تواجه المجتمع الريفي وتحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

ثانياً: النتائج العامة

1. أهم المعوقات التي تواجه التنمية الريفية هي قلة الإنتاج الزراعي، والسبب في ذلك يرجع لبدائية وتخلف التقنية المستخدمة في الإنتاج الزراعي، وشح الإمكانيات المادية وغياب الإرشاد الزراعي والبيطري، بجانب العمالة غير المقتدرة وغير المدربة التي لا تستطيع إنجاز العمل بالكفاءة المطلوبة ((راجع الجدول(1/1/5) العبارة الأولى)).
2. ضعف الإنفاق الحكومي على التنمية الريفية من أكبر المهددات التي تواجه إستدامة مشروعات التنمية الريفية، وأغلب ما يجري الآن من تنمية في المناطق الريفية، هو بمجهود ذاتي ودعم من شبكات التنمية المحلية والمنظمات الأجنبيةالخيرية التي تُعنى بتنمية وتطوير الريف ((راجع الجدول(1/1/5) العبارة الثامنة)).
3. زادت قدرات ومهارات العاملين بالريف بمشروعات التنمية الريفية، نتيجة الجرعات التدريبية المختلفة التي تلقوها والمتعلقة بالمجال الزراعي. هذا ساهم في ترقية أدائهم وساعدهم في التغلب على الكثير من المشاكل والصعوبات التي كانت تواجههم قبل التدريب ((راجع الجدول(2/1/5) العبارة الثانية)).

ثالثاً: التوصيات

1. تكثيف البرامج التدريبية التي تهدف إلي بناء قدرات العاملين بالريف في مجال التنمية الريفية المستدامة، وخاصة التي تتعلق بزيادة مهاراتهم في مجال الإنتاج الزراعي، وذلك لإعتماد غالبية سكان الريف على القطاع الزراعي في حياتهم المعيشية.
2. تطوير وسائل الإتصال وزيادة كفاءة الأجهزة الإدارية العاملة في الريف، وتدريب العاملين على نظم الإدارة الحديثة وخاصة إدارة مشاريع التنمية الريفية، بجانب تعريفهم بأهمية المشاركة الشعبية والعمل الجماعي الطوعي في التنمية الريفية المستدامة.
3. إدخال التقنيات والآليات الزراعية الحديثة، وتدريب العاملين على كيفية إستخدامها، وتكثيف البرامج التدريبية في مجال عمليات الإرشاد الزراعي والبيطري.
4. إشراك العاملين بالريف في جميع مراحل دورة قيام مشروعات التنمية الريفية منذ مرحلة التفكير في المشروع إلي مرحلة المتابعة والتقييم. كذلك إشراكهم في تحديد أولوياتهم وحاجاتهم الأساسية المتعلقة بتنمية مناطقهم.
5. تركيز عملية التدريب في المجالات ذات الصلة بالتنمية الريفية الحقيقية، مثل حصاد المياه وبناء التروس الهلالية، وعملية التسميد الطبيعي والدورة الزراعية، وذلك لأهمية وثبات جدوى هذه المجالات في تنمية المناطق الريفية.
6. إعطاء الأولوية للمناطق الريفية في أي خطة تهدف للتنمية الشاملة، والتركيز على تنمية الريف لأنها الأساس للتطور والنهضة الشاملة للبلاد. ولا يتم ذلك إلا عن طريق زيادة الدعم والإنفاق الحكومي على التنمية الريفية.
7. إعطاء العاملين بالريف جرعات تدريبية خاصة بعمليات التسويق الزراعي، وكيفية عرض المنتجات الزراعية في الأسواق.

توصية بدراسات مستقبلية:

1. تسويق المنتجات الزراعية وأثرها في التنمية الريفية.
2. الهجرة من الريف إلى الحضر وأثرها في تدني معدلات الإنتاج الزراعي في الريف.
3. أثر تدريب وتأهيل المرأة الريفية في رفع المستوى الإقتصادي للأسرة.

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد إبراهيم أبوسن، إدارة الموارد البشرية، (السودان، بدون دار نشر، ط2، 2008م).
2. أوما سيكاران، طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية، ترجمة إسماعيل علي بسيوني وعبد الله بن سليمان العزاز (مطابع دار النشر العلمي بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية).
3. إبراهيم عثمان حسن، أثر تطبيق الفدرالية على التنمية المحلية في السودان، (السودان، شركة مطابع السودان للعملة، 2013م).
4. آدم الزين محمد وآخرون، التنمية مفتاح السلام في دارفور (السودان، شركة مطابع السودان للعملة، ديسمبر 2003م).
5. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف ومراجعة: علي حسين حجاج، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978م).
6. الحفيان عوض إبراهيم، أُسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان، الطبعة الأُولى، (السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، 1995م).
7. زكي مكي إسماعيل، إدارة الموارد البشرية، (السودان، شركة مطابع السودان للعملة، يناير 2009م).
8. سعد الدين خليل عبد الله، إدارة مراكز التدريب، (مصر، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، 2007م).
9. سمير محمد وليلى البرادعي، إدارة الموارد البشرية –المفاهيم والمجالات والإتجاهات الجديدة، (مصر، بدون دار نشر، 2006م).
10. شريف الدشوني، قضايا في التنمية المستدامة، (السودان، دار عزة للنشر والتوزيع، 2005م).
11. ضرار الماحي العبيد، مجلة التنوير، العدد الخامس، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة (السودان، مركز التنوير المعرفي، ابريل2008م).
12. عادل عبد العزيز الفكي، مشكلات تمويل التنمية الإقتصادية في السودان، (السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م).
13. عبد القادر محمد عبد القادر، إتجاهات حديثة في التنمية، (مصر، الدار الجامعية – الإسكندرية، 2003م).

14. عبد القادر محمد عبد القادر والسيدة إبراهيم مصطفى، قضايا إقتصادية معاصرة، (مصر، الدار الجامعية للنشر، بدون تاريخ).

15. عبد الله التوم عبد الله، أساسيات التنمية الريفية، الطبعة الثانية، (السودان، بدون دار نشر، 2006م).

16. عبد الوهاب الأمين وفريد بشير طاهر، إقتصاديات التنمية والتخطيط، (البحرين، المعرفة للإستشارات والخدمات التعليمية، 2007م).

17. ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين (مصر، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية – القاهرة، 2000م).

18. فضل الله علي فضل الله، إدارة التنمية، (السعودية، مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط3، 1997م).

19. كمال التابعي، مقدمة في علم الإجتماع الريفي، (مصر، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية – القاهرة، 2007م).

20. محمد إبراهيم محمد، معادلة إلفا لكرونباخ،(مصر، كلية التربية – جامعة المنيا، بدون تاريخ).

21. محمد إدريس نور، مفاهيم في التنمية الريفية (السودان، شركة مطابع السودان للعملة، ديسمبر 2005م).

22. ميشيل ب. تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، (السعودية، دار المريخ للنشر، 2009م).

23. نبيل رمزي إسكندر وعدلي أبو طاحون، التنمية كيف ولماذا، (مصر، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، بدون تاريخ).

المراجع باللغة الإنجليزية:

1.Khalid A EL Amin, Drought, Adjustment in Economic Activities, Changes in Land Use and Land Tenure Forms in Darfor, (Sudan, DSRC, 1999).

2.Abdel Raouf S. Bello, Rural Development,(Sudan, University of Khartoum Press, 2008).

الرسائل الجامعية:

أولاً : رسائل الدكتوراه

1. آدم التوم حسن، قضايا النزاع وفرص إستدامة التنمية الريفية، رسالة دكتوراه، (السودان، جامعة الخرطوم، 2014م).
2. عبد الوارث محمد الحسن سر الختم، أثر فلسفة تقسيم الثروة على التنمية في ظل النظام الفدرالي، رسالة دكتوراه، (السودان، أكاديمية السودان للعلوم، 2009م).
3. عصام حامد دكين، تحديد إحتياجات تدريب قيادات المجتمع في مجال التنمية المحلية، رسالة دكتوراه، (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2009م).
4. سامية علي أحمد إبراهيم، بناء قدرات المرأة وأثرها في تخفيف حدة فقر الأُسرة،رسالة دكتوراه، (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م).
5. سلمى محمد صالح علي، تقويم التدريب وأثره في الأداء،رسالة دكتوراه، (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010م).
6. محمد الطاهر جلال الدين علي، أثر المشاركة في أنشطة التنمية الريفية في بناء قدرات المستهدفين في برامج التنمية الريفية لجنوب كردفان، رسالة دكتوراه، (السودان، جامعة النيلين 2009م).
7. محمد المهدي مصطفى طه، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية في القطاع الخاص، رسالة دكتوراه، (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006م).

ثانياً: رسائل الماجستير

1. إبراهيم عبد المجيد القوقا، أثر التدريب على أداء المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً ، رسالة ماجستير ، (فلسطين، الجامعة الإسلامية، 2007م)
2. خالد محمد أحمد، النزاع المسلح وأثره على الحياة المعيشية لكان الريف النازحين، رسالة ماجستير ، (السودان، جامعة الخرطوم، 2007م).
3. عبد الحميد محمد أحمد المليح، دور المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، رسالة ماجستير ،(السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012م).
4. عبد العزيز خاطر عثمان، حصاد المياه في الوديان ودورهما في تحقيق الأمن الغذائي بولاية شمال دارفور، رسالة ماجستير ، (السودان، جامعة إفريقيا العالمية، 2002).

5. متوكل بشير محمد أحمد النور، دور المنظمات الطوعية في إحداث التنمية الريفية، رسالة ماجستير، (السودان، جامعة النيلين، 2009م).
6. يوسف صافي الدين عثمان، دور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD في إحداث التنمية الريفية بالسودان، رسالة ماجستير، (السودان، أكاديمية السودان للعلوم، ديسمبر 2006م).

المجلات والتقارير الدورية:

1. الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف وآخرون، ملفات داخلية، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
2. جمهورية السودان، المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، نحو خطة ولائية للعمل البيئي، ولاية شمال دارفور، (السودان، بدون دار نشر، 2000م).
3. جمهورية السودان، المجلس القومي للتدريب، إدارة التدريب – ولاية شمال دارفور، ملف داخلي، الفاشر 2014م.
4. ولاية شمال دارفور، الخطة الخماسية (2012 – 2016)، المجلد الأول –أساسيات الخطة الخماسية وتحليل الوضع الراهن- (السودان، مطبعة أرو، أكتوبر 2010م).
5. منظمة أغنام من أجل الأطفال البريطانية، ملفات داخلية، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.

الملحق رقم (1)

الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دكتوراه في الإقتصاد

أثر تدريب العاملين بالريف في استدامة مشروعات التنمية الريفية في ولاية شمال دار فور

استبيان العاملين بالريف

أخي الكريم/ أختي الكريمة

- يهدف هذا الاستبيان إلي معرفة رأيك حول أثر تدريب العاملين بالريف في استدامة مشروعات التنمية الريفية في ولاية شمال دار فور.
- تستخدم المعلومات والبيانات التي ستدلي بها لإغراض البحث العلمي فقط وستعامل بغاية السرية.
- عليه، نرجو كريم تعاونك في الإجابة عن الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان حسب ما تراه مناسب.

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. النوع الإجتماعي: أ. مذكر ( ) ب. مؤنث ( )

2. مكان الميلاد:.....

3. العمر: أ. 18-25 سنة ( ) ب. 26-35 سنة ( ) ج. 36-45 سنة ( )
د. 46-55 سنة ( ) هـ. 56-65 سنة ( ) و. أكبر من 65 سنة ( )

4. المستوى التعليمي: أ. أمي ( ) ب. خلوة ( ) ج. أساس ( )
د. متوسط ( ) هـ. ثانوي ( ) و. جامعي ( ) ن. فوق الجامعي ( )

5. الحالة الاجتماعية: أ. عازب ( ) ب. متزوج ( ) ج. مطلق ( ) د. أرمل ( )

6. المهنة: أ. عامل ( ) ب. موظف ( ) ج. مهن حرة ( )د. أخرى ( )
أذكرها.....

7. الخبرة العملية: أ. أقل من 5 سنوات ( ) ب. 5-10سنوات ( ) ج. 11-15 ( )
د. أكثر 15 سنة ( )

8. الدخل الشهري: أ. أقل من 500 جنيه ( ) ب. 501-750 جنيه ( )
ج. 751-1000 ج جنيه ( ) د. أكثر من 1000 جنيه ( )

9. مصادر الدخل: أ. العمل في المشروع ( ) ب. مصادر خارج المشروع ( )ج.
أُخرى ( ) أذكرها.....

الفرضية الأُولى: يُساعد تدريب العاملين بالريف الذي يُمارس، في مواجهة المعوقات التي تحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

م	العبارات	الخيارات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تم تدريبك في مجال عملك					
2	زادت مهاراتك في مجال عملك بعد التدريب					
3	تغير فهمك وسلوكك في مجال عملك للأفضل بسبب التدريب					
4	زاد إنتاجك بفضل التدريب					
5	أوجد لك التدريب فرص عمل جديدة					
6	زادت مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب					
7	زادت رغبتك وإرادتك للتنمية بسبب التدريب					
8	ساهم التدريب في زيادة الدخل					
9	ساهم التدريب في إستقرار المواطنين في مناطقهم					
10	ساهم التدريب في التقليل من الفقر					
11	ساهم التدريب في الحفاظ على الغابات وعدم قطع الأشجار					

12	ساهم تدريب العاملين في تطوير العادات والتقاليد الجيدة					
13	ساهم التدريب في التعريف بالديمقراطية ورفع الوعي بحقوق الإنسان					
14	عمل التدريب على تطوير المنظمات الإجتماعية والجمعيات الخدمية					
15	قلل التدريب من أثر العادات والممارسات السيئة					
16	ساهم التدريب في زيادة المساحات المزروعة والغابات					
17	زاد إستخدام غاز الطهي والمواقد المحسنة بدلاً عن الفحم بسبب التدريب					
18	ساعد تدريب العاملين بالريف في إستمرار مشروعات التنمية الريفية					

الفرضية الثانية: يُؤثر التدريب الذي يتم تقديمه لتطوير مهارات العاملين بالمجتمع الريفي، إيجاباً في عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور.

م	العبارات	الخيارات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	ساهم التدريب على إستخدام الآلات الزراعية الحديثة في إستمرار المشروعات الريفية					
2	ساعد التدريب في مجال الأعمال اليدوية البسيطة في عملية التنمية الريفية					
3	أثر التدريب على كيفية إدارة مشروعات التنمية الريفية إيجاباً على مستوى تنمية الريف					
4	ساهم التدريب في مجال الإسعافات الأولية وتقديم الخدمات الصحية في تطوير الريف					
5	ساهم التدريب في الإرشاد الزراعي والبيطري في تقدم وتنمية الريف					
6	ساهم التدريب في مجال الإهتمام بصحة وتربية الحيوان في عملية التنمية بالريف					
7	ساعد التدريب على كيفية صناعة وتعليب الفاكهة والخضروات في تقدم الريف					
8	ساهم تدريب العاملين في مجال صناعة السعف ومنتجات الصوف في نهضة وتنمية الريف					
9	ساعد التدريب في مجال حصاد المياه وصناعة التروس في إستمرار التنمية في الريف					
10	ساهم تدريب العاملين في القطاع الزراعي في إستدامة مشروعات التنمية الريفية					

الفرضية الثالثة: تتناسب البرامج التدريبية التي تم تقديمها لتنمية مهارات العاملين بالريف، مع متطلبات عملية التنمية الريفية المستدامة بولاية شمال دارفور.

م	العبارات	الخيارات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	التصميم الجيد لبرنامج التدريب ساعد في نجاح عملية التدريب					
2	الطريقة المستخدمة في التدريب جيدة					
3	الأدوات المستخدمة في التدريب مناسبة					
4	من النتائج الإيجابية للتدريب إرتفاع مستوى الدخل					
5	أستطيع المساهمة في تحديد أولويات مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب					
6	زادت لدي روح المشاركة والتعاون بفضل البرنامج التدريبية المقدمة					
7	أستطيع المساهمة في إتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بمشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب					
8	بإمكاني التخطيط السليم لمشروعات التنمية الريفية لإستفادتي من التدريب					
9	أستطيع المساهمة في تنفيذ برامج مشروعات التنمية الريفية بسبب التدريب					
10	أصبحت لدي الثقة في تبني مشروعات تنموية جديدة تعتمد على التدريب					
11	أستطيع قيادة الأنشطة التنموية بسبب التدريب					

12	البرامج التدريبية المقدمة تساهم في التنمية الريفية المستدامة					

الفرضية الرابعة: هنالك معوقات تواجه المجتمع الريفي وتحد من إستدامة مشروعات التنمية الريفية.

م	العبارات	الخيارات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	قلة الإنتاج الزراعي والحيواني يعتبر من معوقات التنمية في الريف					
2	خلافات ومشاكل أعضاء جمعيات التنمية، أثر في إستمرار عمل مشروعات التنمية الريفية					
3	إهمال تدريب وتطوير الإنسان العامل في الريف من معوقات التنمية في الريف					
4	عدم الرغبة في التطوع وخدمة المجتمع يُشكل عقبة في طريق التنمية الريفية					
5	تخلف الأجهزة الإدارية ووسائل الإتصال بين قادة المجتمع والمواطنين من أهم عقبات تنمية الريف					
6	عدم وجود سياسات واضحة من الدولة لتنمية الريف، من معوقات التنمية الريفية					
7	فقر إنسان الريف يشكل عقبة في وجه التنمية الريفية					
8	قلة الإنفاق الحكومي على التنمية الريفية من معوقات التنمية في الريف					
9	غياب الإرشاد الزراعي والبيطري من المعوقات التي تواجه مشروعات التنمية الريفية					

الملحق رقم (2)

قائمة بأسماء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

1. أبوبكر عبد المجيد الدومة، الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
2. إبراهيم مصطفى محمد وآخرون، الشبكة التطوعية لمساعدة وتطوير الريف، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
3. آدم سبيل آدم، شبكة تنمية ريف الفاشر، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
4. حسن محمد محيسي الطيب، منظمة أغنام من أجل الأطفال، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
5. سالم أحمد محمد سالم،منظمة أغنام من أجل الأطفال، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
6. عبد الجبار عبد الله فضل، مركز دارفور لخدمات التنمية والمعلومات، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.
7. محمد صديق سليمان اللازم منظمة براكتكال آكشن، ولاية شمال دارفور، الفاشر 2014م.

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء محكمو الإستبانة

الإسم	الدرجة العلمية	التخصص	الجهة/ الجامعة
أ.د بكري الطيب موسى	أستاذ	مناهج البحث العلمي	جامعة العلوم والتقانة
أ.د حسن كمال الطاهر	أستاذ	إقتصاد	جامعة الزعيم الأزهري
أ.د عثمان أحمد حسن خيري	أستاذ	تخطيط إقتصادي	جامعة الخرطوم
د. طارق الرشيد محمد	أستاذ مشارك	إقتصاد	كلية النصر التقنية
د. محمد إدريس نور	أستاذ مشارك	تنمية ريفية	جامعة البحر الأحمر